رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

إتحافُ الأنام

بذكر جهود العلماء على الأربعين في مباني الإسلام و قواعد الأحكام

و هي الأربعون التي جمعها الإمام الحافظ الزاهد
ابو زكريا يحي بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ رحمه الله

جمع و ترتيب
راشد بن عامر بن عبد الله الغفيلي

تقديم

فضيلة الدكتور/سليمان بن عبد الله أبا الخيل
وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

و فضيلة الشيخ/عبد العزيز بن محمد السدحان





دار الصميعي للنشر و التوزيع



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

إتحافُ الأنام

بذكر جهود العلماء على الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام

وهي الأربعون التي جمعها الإمام الحافظ الزاهد أبوزكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) - رحمه الله -

جمع وترتيب

راشد بن عامر بن عبدالله الغفيلي

تقديم

فضيلة الدكتور/ سليمان بن عبدالله أبا الخيل وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض و فضيلة الشيخ / عبدالعزيز بن محمد السدحان

دار الصميعي
للنشر والتوزيع



الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العقيلي ، راشد عامر
اتحاف الانام بذكر جهود العلماء على الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام .- الرياض .
٢١٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٦ - ٠١ - ٨٦٩ - ٩٩٦٠
١- الحديث - جوامع ٢- الأحكام الشرعية
أ- العنوان

ديوي ٢٣٧,٧ ٢٢/٠٠٩٨

رقم الايداع ٢٢/٠٠٩٨
ردمك : ٦ - ٠١ - ٨٦٩ - ٩٩٦٠

تقديم فضيلة الدكتور / سليمان بن عبدالله أبا الخيل

وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فقد تميّزت «**الأربعين النووية**» بميزات عديدة علمية وغيرها جعلت طلاب العلم يقبلون عليها ويعتنون بها حفظاً ودراسة وتدريساً وشرحاً حتى صارت من أشهر الكتب التي صنفت في بابها ، إلا أن الذي يشد انتباه الإنسان ويجعله يتعجب عجب المسرور تلك الشروح الكثيرة الهائلة التي سطرها العلماء على هذه الأربعين ، الأمر الذي جعل أحد طلاب العلم وهو الشيخ/ **راشد بن عامر الغفيلي** أحد منسوبي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ينبري لجمعها وترتيبها وبيان مواطنها المعلومة وغير المعلومة ، الظاهرة والخفية ، وقد بذل في سبيل تحقيق ذلك وجعله واقعاً حياً ملموساً الأوقات الطويلة والجهود العلمية البارزة ؛ دليل ذلك تلك المصادر الكثيرة عدداً والمتنوعة نوعاً التي رجع إليها واستفاد منها في إعداد رسالته القيمة ؛ فمن كتب الحديث إلى كتب التاريخ والتراجم ، إلى فهارس المخطوطات ، وهذا شاهد واضح ودليل قوي على براعته ودقته وسعة اطلاعه وحرصه الشديد على خدمة العلم وطلابه ؛ لأنه بعمله هذا جعل الأمر سهلاً وميسوراً لكل مهتم بهذا المتن مبتغٍ لتلك الشروح .

نسأل الله العليّ القدير أن ينفع بهذا المؤلّف وبمن ألفه ، وأن يجعل ذلك في موازين حسناته ، وأن يرزقنا وإياه العلم النافع والعمل الصالح ، وأن يجعل عملنا وعلمنا خالصاً لوجهه الكريم ، إنه وليّ ذلك والقادر عليه ، وصلى الله على نبينا محمد .

كتبه

سليمان بن عبدالله بن حمود أبا الخيل

الرياض ١٤١٩/٢/١٠هـ .

تقديم الشيخ / عبد العزيز بن محمد السدحان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة و السلام على رسـول الله ، وبعد :

فإن كتاب «**الأربعين النووية**» ، كتاب صغير الحجم ، عظيم القدر ، حوى بين دفتيه درراً من مشكاة النبوة ، وَفَّق اللهُ جامِعَه الإمام النووي - رحمه الله تعالى - في انتقاء نخبة من النصوص النبوية شاملة وجامعة بين الأمور العقدية و الفقهية و الأصولية و السلوكية وغيرها .

ولقد تناول أهل العلم هذه الأربعين - من عصر المؤلف إلى عصرنا هذا - بالشرح والتعليق والتحقيق ، وهم في ذلك بين مستقل ومستكثر .

شاهد المقال : أن هذه الأربعين قد عني بها عناية فائقة من أهل العلم ، وهذا - والله تعالى أعلم - من بوادر التوفيق الإلهي للمؤلف رحمه الله تعالى .

ومن باب الفائدة : فقد سألتُ الشيخَ الحافظ عبد الله الدويش (ت١٤٠٨هـ) - رحمه الله تعالى - عن أفضل المتون التي يبدأ طالب العلم في حفظها ؛ فذكر رحمه الله تعالى الأربعين وجعلها من أوائل المتون التي يبتدىء بها طالب العلم .

وبكل حال : من تمعن فيها ورأى جودة انتقاء المؤلف لتلك الدرر من جوامع الكلم ظهر له سبب عناية كثير من أهل العلم بها دراية و رواية .

وفي هذا الكتاب الذي بين يديك ترى جمعاً بديعاً جديداً في طرحه حول هـذه الأربعين ، فلقد قام الشيخ / **راشد بن عامر الغفيلي** - أثابه الله تعالى - بإبراز جهود أهل

العلم في خدمة هذه الأربعين من حيث تعداد – ما علمه – من الشروح و التعليقات والتحقيقات مع ذكر اسم المؤلف وتأريخ وفاته – إن كان ميتاً – ومكان وجوده وما يتعلق بذلك مما ستراه إن شاء الله تعالى .

وقبل ذلك قام - أثابه الله تعالى - بسرد الأربعين مضبوطة الشكل ، وأتبع ذلك بفوائد نفيسة من حيث تسميتها بالأربعين مع أنها تزيد حديثين ، إضافة إلى بيان الاسم الذي اختاره المؤلف ، ناهيك عن بيان الحكم في العمل بالحديث الضعيف وتخريج حديث : "من حفظ على أمتي أربعين حديثاً" .

ثم ختم تلك الفوائد بنقلٍ كاملٍ لشرح الحديث الثاني والثلاثين «لا ضرر ولا ضرار» للإمام الطوفي أحد شرّاح الأربعين ، فكان كلامه رسالة مستقلة .

وبعد هذا يقال : لعل كتاب الشيخ راشد يُعتبر كشّافاً متكاملاً – إن شاء الله تعالى – للأربعين النووية ، وإن كان لي من اقتراح عليه فحبذا أن يجمع ما استطاع الوصول إليه من تلك الشروح والتعليقات ، ثم يجعل شرح الإمام ابن رجب – رحمه الله تعالى – عمدةً ويجعل عليه حواشٍ يضمنها ما ذكره أولئك الشراح والمحققون من الفوائد والنفائس ، فيجمع بين متفرق طمعاً في الفائدة وإبرازاً لجهود أهل العلم .

ختاماً .. جزى الله الشيخ راشداً خيراً ، وبارك في علمه وعمله ، ونفعنا بما جمع وحقّق .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

كتبه

عبدالعزيز بن محمد السدحان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الإمام النووي

الحمد لله رب العالمين ، قيوم السموات والأرضين ، مدبِّر الخلائق أجمعين ، باعث الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين إلى المكلفين ، لهدايتهم وبيان شرائع الدين ، بالدلائل القطعية وواضحات البراهين ، أحمده على جميع نعمه ، وأسأله المزيد من فضله وكرمه . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الواحد القهار ، الكريم الغفار ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، وحبيبه وخليله ، أفضل المخلوقين ، المكرّم بالقرآن العزيز المعجزة المستمرة على تعاقب السنين ، وبالسنن المستنيرة للمسترشدين ، سيدنا محمدٍ المخصوص بجوامع الكلم وسماحة الدين ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النبيين والمرسلين ، وآل كلّ وسائر الصالحين .

أما بعد :

فقد رُوينا عن علي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري – رضي الله عنهم – من طرق كثيرات بروايات متنوعة ، أن رسول الله ﷺ قال : «مَن حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أربعينَ حدِيثاً مِنْ أَمْرِ دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء» وفي رواية : « بعثه الله فقيهاً عالماً » ، وفي رواية ابن مسعود «قيل له : ادخُل من أيِّ أبواب الجنة شِئتَ» ، وفي رواية ابن عمر : «كُتب في زمرة العلماء ، وحُشر في زمرة الشهداء» . واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه .

وقد صنّف العلماء – رضي الله عنهم – في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات، فأول من علمته صنف فيه عبدالله بن المبارك ، ثم ابن أسلم الطوسي العالم الربّاني ، ثم الحسن بن سفيان النسائي ، وأبوبكر الآجُري ، وأبوبكر محمد بن إبراهيم الأصفهاني ، والدارقطني ، والحاكم ، وأبونُعيم ، وأبوعبدالرحمن السُّلمي ، وأبوسعيد الماليني ، وأبوعثمان الصابوني ، وعبدالله بن محمد الأنصاري ، وأبوبكر البيهقي ، وخلائق لا يحصون من المتقدمين والمتأخرين .

وقد استخرت الله تعالى في جمع أربعين حديثاً اقتداءً بهؤلاء الأئمة الأعلام وحفّاظ الإسلام ، وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، ومع هذا فليس اعتمادي على هذا الحديث ، بل على قوله ﷺ في الأحاديث الصحيحة : «ليبلِّغْ الشاهدُ منكم الغائبَ» ، وقوله ﷺ : « نَضَّرَ اللهُ امرءاً سمعَ مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها » .

ثم من العلماء من جمع الأربعين في أصول الدين ، وبعضهم في الآداب ، وبعضهم في الخطب ، وكلها مقاصد صالحة ، رضي الله عن قاصديها .

وقد رأيت جمع أربعين أهمّ من هذا كله ، وهي أربعون حديثاً مشتملة على جميع ذلك ، وكل حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين ، قد وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه ، أو هو نصف الإسلام أو ثلثه أو نحو ذلك ، ثم ألتزم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة ، ومعظمها في صحيحي البخاري ومسلم ، وأذكرها محذوفة الأسانيد ليسهل حفظها ويعم الانتفاع بها إن شاء الله تعالى ، ثم أُتبِعُها بباب في ضبط خفيِّ ألفاظها .

وينبغي لكل راغب في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث لما اشتملت عليه من المهمات واحتوت عليه من التنبيه على جميع الطاعات ، وذلك ظاهر لمن تدبّره ، وعلى الله اعتمادي ، وإليه تفويضي واستنادي ، وله الحمد والمنة ، وبه التوفيق والعصمة .



الحديث الأول

عن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقــول : «**إِنَّمَــا الأَعْمَــالُ بالنِّيَات ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْــرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُــولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**» .

رواه إماما المحدثين أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفـي ، وأبوالحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيري النيسابوري في «صحيحهما» الذين هما أصح الكتب المصنفة .

الحديث الثاني

عن عمر ﷺ أيضاً قال : بينما نحن جلوسٌ عند رسول الله ﷺ ذات يوم ، إذ طلـع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر ، لا يُرى عليه أثر السفر ، ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس إلى النبي ﷺ ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ، ووضع كفيه على فخذيه ، وقال : «**يَا مُحَمَّدُ ، أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلامِ**» فقال رسول الله ﷺ : «**الإِسْلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ ، وَتُقِــيمَ الصَّــلاَةَ ، وَتُؤتِــيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنْ اسْــتَطَعْتَ إِلَــيْهِ سَبِيلاً**» . قال : صدقت . فعجبنا لــه يسأله ويصدِّقه ، قال : فأخبرني عن الإيمان . قال : «**أَنْ تُؤمِــنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِــرِ وَتُؤْمِــنَ بِــالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**» . قال : صدقتَ ، قال : فأخبرني عن

الإحسان ، قال: «**أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**» . قال : فأخبرني عن الساعة . قال : «**مـا المسؤول عنها بأعلم من السائل**» . قال : فأخبرني عن أماراتها . قال : «**أن تلد الأَمَةُ ربَّتَها ، وأن ترى الحُفَاةَ العُراةَ العَالةَ رِعَاءَ الشاءِ يتطاولون في البُنيان**» . ثم انطلق فلبثتُ ملياً ، ثم قال : «**يا عمر ، أتدري من السائل؟**» . قلت : الله ورسوله أعلم . قال : «**فإنه جبريل أتاكم يعلّمكم دينكم**» .

رواه مسلم .

الحديث الثالث

عن أبي عبدالرحمن عبدالله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «**بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَحَجِّ البَيْتِ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ**» .

رواه البخاري ، ومسلم .

الحديث الرابع

عن أبي عبدالرحمن عبدالله بن مسعود ﷺ قال : حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمَاً نُطْفَةً ، ثُمَّ يَكُونَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ**

المَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيه الرُّوحَ ، ويُؤمَرُ بِأرْبَعِ كَلمَات : بكَتْب رزْقه ، وَأَجَله ، وَعَمَله، وَشَــقِيٌّ أوْ سَعيدٌ ، فَوَاللهِ الَّذي لا إلَهَ غَيرُهُ إنَّ أَحَدَكُم لَيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّة حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلاَّ ذرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْه الكتَابُ فَيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ النَّار فَــيَدْخُلَهَا ، وَإنَّ أَحَدَكُــم لَيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ النَّار حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلاَّ ذِرَاعٌ فَيسْبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّة فَيَدْخُلَهَا» .

رواه البخاري ومسلم .

الحديث الخامس

عن أم المؤمنين أم عبدالله عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنهُ فَهُوَ رَدٌّ» .

رواه البخاري ومسلم .

وفي رواية لمسلم : «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» .

الحديث السادس

عن أبي عبدالله النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ ، وإنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ ، وبَينهُما أُمُورٌ مُشْتَبهَاتٌ لا يَعْلَمهُنَّ كَثيرٌ مِنْ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَات فقد اسْتبرَأ لِدينه وعرضه ، ومَن وَقَعَ في الشُّبهَاتِ وَقَعَ في الحَرَامِ ، كالرَّاعي يَرعَى حولَ الحِمَى يُوشكُ أن يرتَعَ فيه ، ألاَ وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَىً ، ألاَ وإنَّ حِمَى الله محارِمُه ، ألاَ وإنَّ في الجسَدِ مُضْغَةً إذا

صَلَحَتْ صَلَحَ الجسَدُ كُلُّهُ ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّه ؛ ألاَ وَهِيَ القَلْبُ» .

رواه البخاري ومسلم .

الحديث السابع

عن أبي رقية تميم بن أوس الداري ﷺ ، أنَّ النبي ﷺ قال : «الدِّينُ النَّصيحَةُ»

قلنا : لمن ؟ .

قال : «للهِ ، وَلِكِتَابِهِ ، وَلِرَسُولِهِ ، وَلأئمَةِ المُسْلمِينَ وَعَامتهم»

رواه مسلم .

الحديث الثامن

عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنّ رسول الله ﷺ قال : «أُمِرْتُ أن أُقَاتِلَ النَّاسَ حتى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إلهَ إلاّ اللهُ وَأَنْ مُحَمّداً رَسُولُ الله ، وَيُقيمُوا الصَّلاَةَ ، ويُؤتُوا الزَّكَاةَ ، فَإذا فَعَلُوا ذلك عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُم إلاَّ بِحَقِّ الإِسْلاَمِ ، وَحسَابُهُم عَلَى الله تَعَالَى » .

رواه البخاري ومسلم .

الحديث التاسع

عن أبي هريرة عبدالرحمن بن صخر ﷺ ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «مَا نَهيتُكُم عَنه فَاجْتَنِبُوهُ ، وَمَا أمَرتُكُم بِهِ فَأْتُوا مِنهُ مَا اسْتَطَعْتُم ، فَإِنَّمَا أَهلَكَ

الَّذينَ مِنْ قَبلِكُم كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ واخْتِلاَفُهُم عَلَى أَنبيَائِهِم»
رواه البخاري ومسلم .

الحديث العاشر

عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «إنَّ اللهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلاَّ طَيِّباً، وإنَّ اللهَ أَمَـرَ المؤمنينَ بمَا أَمَرَ به المرسَلينَ فَقَالَ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا منَ الطَّيِّبَات وَاعْمَلُوا صَالحَاً﴾ ، وقَالَ تعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَات مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ، ثم ذَكَـرَ الـرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيه إلى السَّمَاء : يَا رَبِّ! يَا رَبِّ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وغُذِيَ بالحَرَامِ ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَهُ؟» .
رواه مسلم .

الحديث الحادي عشر

عن أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله ﷺ وريحانته رضي الله عنهما، قال : حَفظتُ من رسول ﷺ : «دَعْ ما يَرِيبُكَ إِلى مَا لاَ يَرِيبُكَ» .
رواه الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

الحديث الثاني عشر

عن أبي هريرة ﷺ ، قال : قال رسول ﷺ : «مِنْ حُسْنِ إِسلاَمِ المرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنيه» .
حديث حسن ، رواه الترمذي وغيره هكذا .

الحديث الثالث عشر

عن أبي حمـزة أنس بن مالك ﷺ ، خـادم رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ قال : «**لاَ يُؤمِنُ أحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**» .

رواه البخاري ومسلم .

الحديث الرابع عشر

عن ابن مسعــود ﷺ قال : قال رســول الله ﷺ : «**لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسلِمٍ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ إلاَّ بِإحدَى ثَلاَثٍ : الثَّيِّبُ الزَّانِي ، وَالنَّفْسُ بالنَّفْسِ ، وَالتَارِكُ لِدِينِهِ المُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ**» .

رواه البخاري ومسلم .

الحديث الخامس عشر

عن أبي هريرة ﷺ ، أن رسول الله ﷺ قــال : «**مَنْ كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَــومَ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرَاً أَوْ لِيَصْمُتْ ، وَمَنْ كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ وَمَنْ كَانَ يُؤمِنْ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ فَلْيُكرِمْ ضَيْفَهِ**» .

رواه البخاري ومسلم .

الحديث السادس عشر

عن أبي هــريرة ﷺ أن رجــلاً قــال للنبي ﷺ : أوصني . قال : «**لاَ تَغْضَبْ**» فردد مراراً ، قال : «**لاَ تَغْضَبْ**» . رواه البخاري .

الحديث السابع عشر

عن أبي يعلى شدّاد بن أوس ﷺ عن رسول الله ﷺ قال : «إنَّ اللهَ كَتَبَ الإحْسَانَ عَلَى كُلِّ شيء ، فإذا قَتَلْتُم فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ ، وإذا ذَبَحْتُمْ فأحْسِنُوا الذِّبْحَةَ ، وَلْيُحِدَّ أحَدُكُم شَفْرَتَهُ ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ» .

رواه مسلم .

الحديث الثامن عشر

عن أبي ذر جندب بن جنادة ، وأبي عبدالرحمن معاذ بن جبل رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال : «اتَّقِ اللهَ حَيثُمَا كُنْتَ ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا ، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ» .

رواه الترمذي وقال : حديث حسن ، وفي بعض النسخ : حسن صحيح .

الحديث التاسع عشر

عن أبي العباس عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال : كنت خلف النبي ﷺ يوماً ، فقال : «يا غُلامُ ، إنّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَات : احْفَظ اللهَ يَحفظْكَ ، احْفَظ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ ، إذَا سَألتَ فَاسْأَلِ اللهَ ، وَإذَا اسْتَعنتَ فَاسْتَعنْ بالله ، واعْلَمْ أنَّ الأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أنْ يَنفعُوكَ بشَيءٍ لَمْ ينفعُوكَ إلاَّ بشَيءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ ، وَإنْ اجتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بشيء لم يَضُرُّوكَ إلا بِشَيء قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيكَ ؛ رُفِعَتْ الأَقْلامُ ، وجُفَّتْ الصُّحُفُ» .

رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

وفي روايـــة غير الترمــذي : «**احْفَـــظ اللهَ تَجِدْهُ أمَامَكَ ، تَعَرَّفْ عَلَى اللهِ في الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّة ، واعْلَمْ أنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَكَ ، وَمَا أَصَابَكَ لم يكُنْ لِيخطئكَ ، وَاعْلم أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ ، وأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ ، وَأَنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرَاً**» .

الحديث العشـــرون

عن أبي مسعود عُقبة بن عمرو الأنصاري البدري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «**إنَّ ممـــا أَدْرَكَ الـــنَّاسُ مِنْ كَلامِ النُّبوةِ الأُولَى : إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فاصْنَعْ مَا شِئْتَ**» .

رواه البخاري .

الحديث الحادي والعشرون

عن أبي عمرو ، وقيل : أبي عَمرة سفيان ابن عبدالله الثقفي ﷺ قال : قلت : يا رسول الله ! قُلْ لي في الإسلامِ قولاً لا أسألْ عنه أحداً غيرك .

قال : «**قُلْ : آمَنْتُ بِالله ، ثُمَّ اسْتَقِمْ**» .

رواه مسلم .

الحديث الثاني والعشرون

عن أبي عبدالله جابر بن عبدالله الأنصـاري رضي الله عنهما : أن رجلاً سأل

رســول الله ﷺ فقــال : أرأيــتَ إذا صــليتُ المكــتوبات ، وصــمتُ رمضــانَ ، وأحللتُ الحلالَ ، وحَرَّمتُ الحرامَ ، ولم أزدْ عَلَى ذلك شيئاً ؛ أأدخُلُ الجنَّةَ؟ .

قال : «**نعم**» .

رواه مسلم .

الحديث الثالث والعشرون

عـن أبـي مـالك الحـارث بـن عاصـم الأشـعري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإيمَان ، وَالحمْدُ لله تَملأُ الميزَانَ ، وَسُبْحَانَ الله والحمدُ لله تَمْلآن – أو : تَمْلأُ – مَا بَيْنَ السَّماء والأَرْضِ ، والصَّلاةُ نُورٌ ، والصَّدقَةُ بُرهَانٌ ، والصَّبْرُ ضِيَاءٌ، والقُرآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو ، فَبَائعٌ نَفْسَه فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا**» .

رواه مسلم .

الحديث الرابع والعشرون

عـن أبـي ذر الغفاري ﷺ عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى ، أنه قـال : «**يَـــا عِبَادِي : إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلمَ عَلَى نَفسِي ، وجَعَلْتُه بَينَكم مُحَرَّمَاً ؛ فَلاَ تَظَالَمُوا.**

يَا عِبَادي : كُلُّكُمْ ضَالٌّ إلاَّ مَنْ هَدَيتُهُ ، فاستَهدُوني أَهْدكُم .

يَا عِبَادي : كُلُّكُمْ جَائعٌ إلاَّ مَنْ أطعَمْتُه ، فاستطعمُونـــي أُطْعِمُكُم .

يا عِبادي : كُلُّكُمْ عَارٍ إلاَّ مَن كَسَوتُهُ ، فَاسْتكسُونـــي أَكْسُكُم .

يا عِبَادي : إنَّكُم تُخْطِئُـــونَ بِاللَّيلِ والنَّهَـــارِ ، وأنا أغفِـــرُ الذُّنوبَ جَمِيعَاً ،

فَاسْتَغْفِرُونِـــي أَغْفِرْ لَكُم .

يا عِبَادي : إنَّكم لَنْ تَبلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِـــي ، وَلَنْ تَبلُغُوا نَفعي فَتَنفعُونِـــي .

يـــا عِبَادي : لَو أنَّ أوَّلَكُم وآخِرَكُم وإِنْسَكُم وَجِنَّكُم كَانوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُم ، مَا زَادَ ذلك في مُلكِي شَيْئاً .

يَا عِبَادي : لَو أنَّ أوَّلَكُم وآخِرَكُم وإِنْسَكُم وَجِنَّكُم كَانوا عَلَى أفجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُم ، مَا نَقَصَ ذلك في مُلكِي شَيْئاً .

يَـــا عِـــبَادي : لَو أنَّ أوَّلَكُم وآخِرَكُم وإِنْسَكُم وَجِنَّكُم قامُوا في صَعِيد وَاحِد ، فسألُونِـــي ، فَأعطَيتُ كُلَّ واحِدٍ مَسْأَلَتَهُ ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إلاَّ كَمَا يَنْقُصُ المخيَطُ إِذَا أُدْخِلَ البَحْرَ .

يـــا عِبَادي : إنَّمَا هِي أَعْمَالُكُم أُحْصِيهَا لَكُمْ ، ثُمَّ أُوَفِّيكُم إيَّاهَا ، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرَاً فَلْيَحْمَدِ اللهَ ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلاَ يَلُومَنَّ إلاَّ نَفْسَهُ» .

رواه مسلم .

الحديث الخامس والعشرون

عن أبي ذر ﷺ - أيضاً - ، أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا للنبي ﷺ : يا رسول الله ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بالأجُورِ؛ يُصَلُّونَ كما نُصَلِّي ، ويصُومُون كما نصومُ، ويتصدَّقُونَ بفُضُولِ أمْوَالِهم . قال : «أَوَ لَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللهُ لَكُم مَا تَصَّـــدَّقُونَ؟ إنَّ لَكُم بِكُلِّ تَسْبِيحَة صَدَقَةً ، وَكُلِّ تَكْبِيرَة صَدَقَةً ، وَكُلِّ تَحْمِيدَة صَدَقَةً ، وَكُلِّ تَهْلِيلَة صَدَقَةً ، وَأَمْرٌ بِالمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنْ المُنْكَرِ صَدَقَةٌ ، وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُم صَدَقَةٌ؟» .

قالوا : يا رسول الله ، أيأتي أحدُنا شَهْوَتَه ويكُونُ لَهُ فيها أَجْرٌ؟ .
قال : «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ فَكَذلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلاَلِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» .
رواه مسلم .

الحديث السادس والعشرون

عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «كُلُّ سُلاَمَى مِنْ النَّاس عَلَيه صَـــدَقَةٌ ، كُلَّ يَومٍ تَطْلُعُ فِيه الشَّمْسُ تَعْدلُ بَيْنَ اثْنَين صَدَقَةٌ ، وتُعينُ الرَّجُلَ في دَابَّـــته فَتَحْمِلُهُ عَلَيهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ ، وَالكَلمَةُ الطَّيْبَةُ صَدَقَةٌ ، وَبِكُلِّ خَطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلى الصَّلاَة صَدَقَةٌ ، وَتُمِيطُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» .
رواه البخاري ومسلم .

الحديث السابع والعشرون

عن النواس بن سمعان ﷺ ، عن النبي ﷺ قال : «البِرُّ حُسْنُ الخُلُقِ ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيهِ النَّاسُ» .
رواه مسلم .

وعن وابصة بن معبد ﷺ قال : أتيت رسول الله ﷺ فقال : «جِئتَ تَسْأَلُ عَنِ الــبِرِّ؟» . قلتُ : نعم ، فقال : «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ ، البِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْه النَّفْسُ وَاطْمَــأَنَّ إِلَيْهِ القَلْبُ ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ» .

حديث حسن، رويناه في مسندي الإمامين أحمد بن حنبل والدارمي بإسناد حسن .

الحديث الثامن والعشرون

عن أبي نجيح العِرباض بن سارية ﷺ قال : وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وَجِلَت منها القلوبُ ، وذَرَفَت منها العُيونُ ، فقلنا : يا رسول الله ، كأنها موعظة مودِّع فأوصنا .

فقال : «أُوصيكُم بِتقْوَى الله ، والسَّمْعِ وَالطَّاعَة وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُم عَبْدٌ ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ منكُم فَسَيَرَى اخْتلافًا كَثيرًا ، فَعَلَيْكُم بِسُنَّتي وَسُنَّة الخُلَفَاء الرَّاشدينَ المَهْدِيِّينَ ، عَضُّوا عَلَيهَا بالنَّوَاجذ ، وَإِيَّاكُم وَمُحْدَثَات الأُمُورِ ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَة ضَلالَةٌ ، وَكُلَّ ضَلالةٍ في النَّارِ» .

رواه أبوداود ، والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

الحديث التاسع والعشرون

عن معاذ بن جبل ﷺ قال : قلت : يا رسول الله ! أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني عن النار ، قال : «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ ، وإِنَّهُ ليَسيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ الله عليه : تَعْبُدَ اللهَ لاَ تُشْرِكَ به شَيئاً ، وتُقيمَ الصَّلاَةَ ، وتُؤتِيَ الزَّكَاةَ ، وتَصُومَ رَمَضَانَ ، وتَحُجَّ البَيْتَ» . ثم قال : «أَلاَ أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَاب الخَيْرِ؟ : الصَّوْمُ جُنَّةٌ ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئ المَاءُ النَّارَ ، وَصَلاَةُ الرَّجُلِ في جَوف اللَّيْلِ» . ثم تلا : ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ حتى بلغ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ . ثم قال : «أَلاَ أُخْبِرُكَ بِرأسِ الأَمْرِ وَعَمُوده وَذِرْوَة سَنَامه؟» . قلتُ : بلى يا رسول الله . قال : «رَأسُ الأَمْرِ الإِسْلامُ ، وَعَمودُهُ الصَّلاَةُ ، وذِرْوَةُ سَنَامه الجِهَادُ» . ثم قال : «أَلاَ أُخْبِرُكَ بِمِلاَكِ ذَلكَ كُلِّه؟» . قلت : بلى يا رسول الله ! فأخَذَ بِلِسانِه وقال :

«كُــفَّ عَلَيْكَ هَذَا» . قلتُ : يا نبي الله ! وإنَّا لَمُؤاخَذُونَ بما نتكلَّمُ بِهِ؟ فقال : «ثَكلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعاذُ ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِم – أو قال : عَلَى مَنَاخِرِهِم – إلاَّ حَصَائدُ أَلْسِنَتِهِم؟ !» .

رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

الحديث الثلاثـــون

عن أبي ثعلبة الخشني جرثوم بن ناشر ﷺ عن رسول الله ﷺ قال : «إنَّ اللهَ تَعَــالَى فَرَضَ فَرَائضَ فَلاَ تُضَيِّعُوهَا ، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلاَ تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نَسْيَانٍ فَلاَ تَبْحَثُوا عَنْهَا» .

حديث حسن ، رواه الدارقطني وغيره .

الحديث الحادي والثلاثـون

عن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي ﷺ قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! دُلَّني عَلى عَمَلٍ إذا عَمِلْتُهُ أحَبَّني اللهُ وأحبَّني النَّاسُ .
فقال : «ازْهَدْ فِي الدُّنَيا يُحِبُّكَ اللهُ ، وَازْهَدْ فِيمَا عِندَ النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ» .
حديث حسن . رواه ابن ماجه وغيره بأسانيد حسنة .

الحديث الثاني والثلاثون

عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخــدري ﷺ أن رســول الله ﷺ قال «لا ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ» .

حديث حسن ، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً .

ورواه مالك في «الموطأ» مرسلاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ فأسقط أبا سعيد ، وله طرق يقوي بعضها بعضاً .

الحديث الثالث والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال : «**لَو يُعْطَى النَّاس بِدَعْوَاهُم ، لادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ ، لَكِنِ البَيِّنَةُ عَلَى المدَّعِي وَاليَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ**» .

حديث حسن رواه البيهقي وغيره هكذا ، وبعضه في «الصحيحين» .

الحديث الرابع والثلاثون

عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**مَنْ رَأى منْكُم مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**» .

رواه مسلم .

الحديث الخامس والثلاثون

عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «**لاَ تَحَاسَدُوا ، وَلاَ تَنَاجَشُوا ولاَ تَبَاغَضُوا ، وَلاَ تَدَابَرُوا ، وَلاَ يَبِعْ بَعْضُكُم عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَكُونُوا عِبَادَ الله**

إِخْوَانـــاً ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، لاَ يَظْلِمُهُ ، وَلاَ يَخْذُلُه ، وَلاَ يَكْذِبُهُ ، وَلاَ يَحْقِرُهُ ، التَّقْوَى هَا هُنا - ويشير إلى صدره ثلاث مرات - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنْ الشَّرِ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المسْلِمَ ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ : دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ» .

رواه مسلم .

الحديث السادس والثلاثون

عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُنيَـــا نَفَّسَ اللهُ عَنهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَومِ القيامة ، وَمَنْ يَسَّر عَلَى مُعْسِرٍ ، يَسَّرَ اللهُ عَلَـــيه في الدنـــيا وَالآخِرَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ اللهُ في الدنيا وَالآخِرَةِ ، وَاللهُ في عَوْنِ العَبْد مَا كَانَ العَبْدُ في عَوْنِ أَخيه ، وَمن سَلَكَ طَرِيقاً يَلتمسُ فيه علماً سَهَّلَ اللهُ لَـــهُ بِـــهِ طَرِيقاً إلى الجَنَّة ، وَمَا اجتَمعَ قَومٌ في بَيتٍ من بُيُوت اللهِ يَتْلُونَ كتَابَ الله ، وَيَتدَارَسُونَه بَينَهُم ، إلاَّ نَزَلَت عَلَيهم السَّكِينةُ ، وغَشيتهُم الرحمَةُ ، وحَفَّتهم الملائكَةُ، وَذَكَرَهُم اللهُ فِيمَن عِنْدَه ، وَمَنْ بَطَّأَ بِه عَمَلُهُ لَم يُسْرِع بِهِ نَسَبُهُ» .

رواه مسلم بهذا اللفظ .

الحديث السابع والثلاثـــون

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى قال : «إنَّ اللهَ تعـــالى كَتَبَ الحَسنات والسيئات ، ثم بيَّنَ ذلك ، فَمَن هَمَّ بحسنةٍ فلَم يعملها كتبها اللهُ عندَه حَسَنةً كاملةً، وإنْ هَمَّ بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسناتٍ إلى سبعمائةِ ضِعْفٍ إلى أضعَافٍ كَثيرة ، وإنْ هَمَّ بسيئةٍ فَلَم يَعْمَلهَـــا

كَتَبهَا اللهُ عِندَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبهَا اللهُ سَيئةً وَاحِدَةً» .

رواه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" بهذه الحروف .

الحديث الثامن والثلاثون

عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ : مَنْ عَادى لي وَلِيًّا فقد آذنتُهُ بالحرب ، وما تقرَّبَ إليَّ عبدي بشيءٍ أَحَبَّ إِليَّ ممّا افترضْتُهُ عَلَيه ، وَلَا يَزالُ عَبدي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنوافلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإذا أحببتُهُ كنتُ سمعَهُ الذي يَسْمَعُ بـــه ، وبَصَرَهُ الذي يُبْصِرُ به ، ويَدَهُ التي يَبْطِشُ بِهَا ، ورِجْلَهُ التي يَمْشِي بِها ، ولَئِنْ سَأَلَني لأُعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعيذَنَّهُ» .

رواه البخاري .

الحديث التاسع والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عن أُمَّتِي الخطأَ والنسيانَ وما اسْتُكْرِهُوا عَلَيْه» .

حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما .

الحديث الأربعـــون

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أَخَذَ رسولُ الله ﷺ بِمَنْكِبَيَّ ، فقال : «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» .

وكان ابن عمـــر رضي الله عنهما يقول : إِذَا أَمسَيتَ فلا تنتظر الصَّبَاحَ ، وإذا

أصبَحتَ فلا تنتظرِ المَسَاءَ وخُذْ من صِحَّتِكَ لمرضِكَ ، ومن حَيَاتِكَ لِمَوْتَكَ .

رواه البخاري .

الحديث الحادي والأربعون

عن أبي محمد عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : «**لاَ يُؤمِنُ أحدُكُم حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِمَا جِئْتُ بِهِ**» .

حديث حسن صحيح . رويناه في كتاب "الحجة" بإسناد صحيح .

الحديث الثاني والأربعون

عن أنس ﷺ ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**قَالَ اللهُ تَعَالَى : يَا ابنَ آدَمَ ، إِنَّكَ مَا دَعَوتَني وَرَجَوْتَني غَفَرْت لَكَ عَلَى مَا كَانَ منْكَ وَلاَ أبَالي ، يَا ابْنَ آدَمَ ، لَوْ بَلغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاء ، ثم استغفرتني غَفَرْتُ لَكَ وَلاَ أُبَالي ، يَا ابنَ آدم ، إِنَّكَ لَوْ أَتَيتني بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لقيتَني لاَ تُشْرِكُ بِي شَيَئاً لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِها مَغْفِرَةً**» .

رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .



قال النووي - رحمه الله تعالى - بعد ذكر الحديث الثاني والأربعين :

فهذا آخر ما قصدته من بيان الأحاديث التي جمعت قواعد الإسلام ، وتضمنت ما لا يحصى من أنواع العلوم في الأصول والفروع ، وسائر وجوه الأحكام . والله أعلم بالصواب .

وها أنا أذكر باباً مختصراً جداً في ضبط خفي ألفاظها ، مرتبة ، لئلا يغلط شيء منها ، يتسنى بها حافظها عن مراجعة غيره في ضبطها ، ثم أشرع في شرحها – إن شاء الله تعالى – في كتاب مستقل ، وأرجو من فضل الله تعالى أن يوفقني فيه لبيان مهمات من اللطائف ، وجمل من الفوائد والمعارف ، لا يستغني مسلم عن معرفة مثلها ، ويظهر لمطالعها جزالة هذه الأحاديث وعظم فضلها ، وما اشتملت عليه من النفائس التي ذكرتها ، والمهمات التي وصفتها ، ويعلم بها الحكمة في اختيار هذه الأحاديث الأربعين ، وأنها حقيقة بذلك عند الناظرين .

وإنما أفردتها عن هذا الجزء ليسهل حفظ ذا الجزء بانفراده ، ثم من أراد ضم الشرح إليه فليفعل ، ولله عليه المنة بذلك ، ؛ إذ يقف على نفائس اللطائف المستنبطة من كلام من قال الله في حقه : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم :٣-٤] ، ولله الحمد أولاً وآخراً ، وباطناً وظاهراً .

باب الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلات

هذا الباب وإنْ ترجمتُه بالمشكلات فقد أنبه فيه على ألفاظ من الواضحات :

في الخطبة : «نضَّرَ اللهُ امرءاً» : رُوي بتشديد الضاد وتخفيفها ، والتشديد أكثر ، ومعناه : حَسَّنه وجمَّله .

الحديث الأول :

«عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ» : هو أول من سُمي أمير المؤمنين .

قوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» المراد لا تحسب الأعمال الشرعية إلا بالنية .

قوله ﷺ : «فهجرته إلى الله ورسوله» معناه : مقبولة .

الحديث الثاني :

«لا يُرى عليه أثرُ السفر» هو بضم الياء من «يُرى» .

قوله ﷺ : «تُؤمن بالقدر خيره وشره» معناه : تعتقد أن الله قدّر الخير والشر قبل خلق الخلق ، وأن جميع الكائنات بقضاء الله تعالى وقدره وهو مريد لها .

قوله ﷺ : «فأخبرني عن أماراتها» هو بفتح الهمزة : أي علاماتها ، ويقال : أمار — بلا هاء — لغتان ، لكن الرواية بالهاء .

قوله ﷺ : «تلِدَ الأَمَةُ ربَّتهَا» : أي سيدتها ، ومعناه : أن تكثر السراري حتى تلد الأمة السرية بنتاً لسيدها ، وبنت السيد في معنى السيد ، وقيل : يكثر بيع السراري حتى تشتري المرأة أمها وتستعبدها جاهلة بأنها أمها ، وقيل غير ذلك . وقد أوضحته في شرح صحيح مسلم بدلائله وجميع طرقه .

وقوله ﷺ «العَالَة» : أي الفقراء ، معناه : أن أسافل الناس يصيرون أهل ثروة ظاهرة .

قولـه ﷺ : «لبثتُ مليّاً» هو بتشديد الياء : أي زماناً كثيراً ، وكان ذلك ثلاثاً هكذا جاء مبيناً في رواية أبي داود والترمذي وغيرهما .

الحديث الخامس :

قولـه ﷺ : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ» : أي مردود كالخلق بمعنى المخلوق .

الحديث السادس :

قوله ﷺ : «استبرأ لدينه وعرضه» : أي صان دينه وحمى عرضه من وقوع الناس فيه .

قولـه ﷺ : «يُوشِكُ» هو بضم الياء وكسر الشين : أي يسرع ويقرب .

قولـه ﷺ : «حِمَى الله محارِمُه» معناه : الذي حماه الله تعالى ومنعه دخوله هو الأشياء التي حرّمها .

الحديث السابع :

قولـه ﷺ : «عن أبي رُقَيَّة» هو بضم الراء وفتح القاف وتشديد الياء .

قوله ﷺ : «الدّاري» منسوب إلى جد له اسم الدار ، وقيل إلى موقع يقال له : دارين ، ويقال فيه أيضاً : الدَّيري نسبة إلى دير كان يتعبد فيه ، وقد بسطت القول في إيضاحه في أوائل شرح صحيح مسلم .

الحديث التاسع :

قوله ﷺ : ((واختلافهم)) هو بضم الفاء لا بكسرها .

الحديث العاشر :

قوله ﷺ : ((غُذِيَ بالحرام)) هو بضم الغين وكسر الذال المعجمة المخففة .

الحديث الحادي عشر :

قوله ﷺ : ((دع ما يريبك إلا ما لا يريبك)) بفتح الياء وضمها لغتان ، والفتح أفصح وأشهر ، ومعناه : أترك ما شككت فيه واعدل إلى ما لا تشك فيه .

الحديث الثاني عشر :

قوله ﷺ : ((يَعنيه)) بفتح أوله .

الحديث الرابع عشر :

قوله ﷺ : ((الثيِّب الزاني)) معناه : المحصن إذا زنى ، وللإحصان شروط معروفة في كتب الفقه .

الحديث الخامس عشر :

((القِتلة)) و ((الذِّبحة)) بكسر أولهما .

قوله ﷺ : ((وليُحِدَّ)) هو بضم الياء وكسر الحاء وتشديد الدال ، يقال : أحدَّ السكين ، وحدَّها ، واستحدَّها بمعنى .

الحديث الثامن عشر :

قوله ((جُندُب)) بضم الجيم وبضم الدال وفتحها ، و ((جُنادة)) بضم الجيم .

الحديث التاسع عشر :

« تجاهك » بضم التاء وفتح الهاء : أي أمامك كما في الرواية الأخرى .

و«تعرَّف إلى الله في الرَّخاء» أي تحبب إليه بلزوم طاعته واجتناب مخالفته .

الحديث العشرون :

قولــه ﷺ : «إذا لم تستحِ فاصنع ما شئتَ» معناه إذا أردت فعل شيء فإن كان مما لا يُستَحيَى من الله ومن الناس في فِعله فافعله ، وإلا فلا ، وعلى هذا مدار الإسلام .

الحديث الحادي والعشرون :

«قُل آمنتُ بالله ثم استقم» أي استقم كما أمرتَ ممتثلاً أمر الله تعالى مجتنباً نهيه .

الحديث الثالث والعشرون :

قولـه ﷺ : «الطُّهور شطر الإيمان» المراد بالطُّهور الوضوء ، قيل : معناه ينتهي تضعيف ثوابه إلى نصف أجر الإيمان ، وقيل : الإيمان يجُبّ ما قبله من الخطايا وكذلك الوضوء ، ولكن الوضوء تتوقف صحته على الإيمان فصار نصفاً ، وقيل : المراد بالإيمان الصلاة ، والطهور شرط لصحتها فصار كالشرط ، وقيل غير ذلك .

قولـه ﷺ : « والحمد لله تملأ الميزان » أي ثوابها ، « وسبحان الله والحمد لله تملآن » : أي لو قدر ثوابهما جسماً ، وسببه ما اشتملتا عليه من التنزيه والتفويض إلى الله تعالى .

« والصلاة نور » : أي تمنع من المعاصـــي وتنهـــى عن الفحشـــاء وتهدي إلى

الصـواب ، وقيل : يكـون ثوابهـا نـوراً لصـاحبها يـوم القـيامة ، وقيل : لأنها سبب لاستنارة القلب .

« والصـدقة بـرهان » أي حجـة لصـاحبها في أداء حق المال ، وقيل حجة في إيمان صاحبها لأن المنافق لا يفعلها غالباً .

« والصبر ضياء» : أي الصبر المحبوب ، و هـو الصبر عـلى طاعة الله ، والبلاء ومكـاره الدنيا ، وعـن المعاصـي ، ومعـناه : لا يـزال صـاحبه مستضـيئاً مسـتمراً على الصواب .

« كـل الـناس يغـدو فـبائع نفسـه » معناه : كـل إنسان يسعى بنفسه ، فمنهـم من يبـيعها لله تعـالى بطاعـته فيعـتقها مـن العـذاب ، ومـنهم مـن يبـيعها للشـيطان والهـوى باتباعهما.

« فيبوبقها » أي يهلكهـا ، وقـد بسطت شرح هذا الحديث في أول شرح صحيح مسلم فمن أراد فليراجعه ، وبالله التوفيق .

الحديث الرابع والعشرون :

قولـه تعـالى : «حرّمت الظلمَ على نفسي » أي تقدست عنه ، فالظلم مستحيل في حق الله تعالى ؛ لأنه مجاوزة للحدّ أو التصرف في غير ملك ، وهما جميعاً محال في حق الله تعالى .

قوله تعالى : « فلا تظالموا » هو بفتح التاء : أ ي لا تتظالموا .

قولـه تعـالى : «**إلا كما ينقص المِخيَط**» هو بكسر الميم وإسكان الخاء المعجمـة

وفتح الياء : الإبرة ، ومعناه : لا ينقص شيئاً .

الحديث الخامس والعشرون :

« الدُّثور » بضم الدال والثاء المثلثة : الأموال ، واحدها دَثر كفلس وفلوس .

قوله ﷺ : « وفي بُضع أحدكم » هو بضم الباء وإسكان الضاد المعجمة ، هو كناية عن الجماع إذا نوى به العبادة ، وهو : قضاء حق الزوجية وطلب ولد صالح وإعفاف النفس وكفها عن المحارم .

الحديث السادس والعشرون :

«السُّلامى » بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم ، وجمعه سُلاميات بفتح الميم ، وهي المفاصل والأعضاء ، وهي ثلاثمائة وستون مفصلاً ، ثبت ذلك في صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ .

الحديث السابع والعشرون :

«النّواس » بفتح النون وتشديد الواو ، و «سِمْعَان » بكسر السين المهملة وفتحها .

قوله ﷺ : « حاكَ » بالحاء المهملة والكاف : أي تردد .

« وابصة » بكسر الباء الموحدة .

الحديث الثامن والعشرون :

« العرباض » بكسر العين الموحدة .

« سارية» بالسين المهملة والياء المثناة من تحت .

قوله ﷺ : «ذَرَفت» بفتح الذال المعجمة والرا ، أي : سالت

قوله ﷺ : «بالنواجذ» هو بالذال المعجمة ، وهي الأنياب ، وقيل : الأضراس ، والبدعة ما عمل على غير مثال سبق .

الحديث التاسع والعشرون :

«وذروة السنام» بكسر الذال وضمها ، أي : أعلاه .

«مِلاك الشيء» بكسر الميم ، أي : مقصوده .

قوله ﷺ : «يَكُبُّ» هو بفتح الياء وضم الكاف

الحديث الثلاثون :

«الخُشَني» بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين وبالنون ، منسوب إلى خشنة قبيلة معروفة .

قوله : «جُرثُوم» بضم الجيم والثاء المثلثة وإسكان الراء بينهما ، وفي اسمه واسم أبيه اختلاف كثير .

قوله ﷺ : «فلا تنتهكوها» انتهاك الحرمة : تناولها بما لا يحل

الحديث الثاني والثلاثون :

« ولا ضِرار » بكسر الضاد المعجمة .

الحديث الرابع والثلاثون :

« ولا يَخْذُله » هو بفتح الياء وضم الذال المعجمة

قولـه ﷺ : «بحسب امرئ من الشر» هو بإسكان السين المهملة : أي يكفيه من الشر .

الحديث الخامس والثلاثون :

قولـه تعالى : « فقد آذنته بالحرب » هو بهمزة ممدودة : أي أعلمته بأنه محارب لي .

قوله تعالى : « استعاذني » ضبطوه بالنون لبا ، وكلاهما صحيح .

الحديث الأربعون :

قوله ﷺ : «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل » أي : لا تركن إليها ولا بالاعتناء بها ، ولا تتعلق منها بما لا يتعلق به الغريب في غير وطنه ، ولا تشتغل فيها بما لا يشتغل به الغريب الذي يريد الذهاب إلى أهله .

الحديث الثاني والأربعون :

قولـه ﷺ : «عَنان السماء» بفتح العين ، قيل : هو السحاب ، وقيل : ما عن لك منها أي ظهر إذا رفعت رأسك .

قولـه ﷺ : «بقُراب الأرض» بضـم القـاف وكسـرها ، لغـتان روي بهمـا ، والضم أشهر ، معناه : ما يقارب ملأها .



❖ فصل ❖

اعلم أن الحديث المذكـــور أولاً : «**مــن حفظ على أمتي أربعين حديثاً ..**» معنى الحفظ هنا : أن ينقلها إلى المسلمين وإنْ لم يحفظها ولم يعرف معناها ، هذا حقيقة معناه ، وبه يحصل انتفاع المسلمين لا بحفظ ما ينقله إليهم ، والله أعلم بالصواب .

فرغتُ منه ليلة الخميس التاسع والعشرين من جمادى الأولى سنة ثمان وستين وستمائة .



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدلله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

فهذا جهد متواضع قمتُ بموجبه بجمع ما كتبه العلماء الأعلام وبعض طلاب العلم على الأربعين النووية تأليف الإمام الحافظ الزاهد أبوزكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة – رحمه الله تعالى – من شرح وحاشية وتخريج وتعليق منذ أن وضع جامعها شرحه المختصر عليها إلى عصرنا هذا .

واتبعت المنهج الآتي :

(١) رتّبتُ الشروح حسب الوفيات – ما أمكن – .

(٢) إذا كان تاريخ وفاة المؤلف مجهولاً فإن تبيّن لي القرن الذي عاش فيه وضعته في نهاية القرن ، وإذا لم يتبيّن تاريخ الوفاة ولا القرن الذي عاش فيه ، أخّرته إلى نهاية القرن الرابع عشر .

(٣) إن نصّ المؤلف أو أحد العلماء ممن ترجم له على اسم الكتاب - من شرح أو تخريج أو حاشية أو تعليق - وضعته بالاسم المنصوص عليه ، وإلا قلتُ : شرح الأربعين ، أو تخريج الأربعين ، أو حاشية على الأربعين .. وهكذا .

(٤) أذكرُ اسم الكتاب ، ثم اسم مؤلفه ، وتاريخ وفاته ، ثم من ذكر الكتاب من مؤلفي كتب التراجم والفهارس ونحوها ، فأقول : ذكره ... - كل ذلك ما أمكن-

ثـم أبيّنُ هـل الكـتاب مطبوع أم لا ؟ وأيـن طبع ؟ وسـنة الطـبع – كـلُّ ذلك ما أمكن أيضـاً- ، ثم أشير إلى نسخ الكتاب الخطية معتمداً في ذلك على فهارس دور الكتب ، فأقول : وله نسخٌ خطية في ... ، دون أن أشير إلى الموضع في الفهرس سواء في المتن أو الحاشية ، لئلا أثقل على القارئ .

(٥) بعـض الشـروح والـتخريجات وجدتهـا في كتـب الفهـارس فقـط ، ولم يشـر إليها أحـد ممن تـرجم للمؤلف – حسب اطلاعي – فمثل هذه لا أتقيّد فيها بالتاريخ الـزمني لـلمؤلف ، بـل أذكر اسم الكتاب ثم المؤلف ثم أقول وله نسخ خطية في ... إن وُجدت .

(٦) أحياناً يكون على الكتاب حواشٍ وتعليقات ، أو له مختصرات ، فأشير إلى ذلك بذكـر الحاشـية واسـم مؤلفهـا ، ومـن ذكـرها مـن مؤلفـي كتب التراجم ، واسم المختصر ومَنْ ذكَره .

(٧) قدّمتُ لهذا البحث بفصول تنتظم الآتي :

الفصل الأول : في سياق تـرجمة مختصـرة للنووي – رحمه الله - ، وأشرت في الحاشية إلى مصادر ترجمته ضمناً أو استقلالاً .

الفصل الثاني : حكـم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال على سبيل الاختصار .

الفصل الثالث : في تخريج حديث «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً ..» .

الفصل الرابع : أقوال أهـل العلـــم في الحديث المذكـــور ، ثم حقّقتُ بعض

المسائل في الأربعين النووية ، وهي : اسمها ، نسبتها إلى جامعها ، أصلها ، سبب تأليفها ، منهجه فيها ، ثم عناية العلماء بها – وهو بيت القصيد – .

(٨) ذكرتُ مصادر ومراجع ترجمة المؤلف في الحاشية وهذا لغير المعاصرين .

(٩) أثْبَتُ نصَّ الأربعين النووية مضبوطاً بالشكل في أول الكتاب ، حتى يتسنى للقارئ الوقوف على الأربعين وشروحها ، وأتبعتها بالباب الذي وضعه النووي – رحمه الله – لضبط ما خفي من ألفاظ الأربعين .

(١٠) ختمت الكتاب بفهارس كاشفة تعين طالب العلم في الوصول إلى مقصوده بيسر وسهولة .

واللهَ أسألُ ، وبأسمائه الحسنى أتوسلُ أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، مقرّباً إليه في جنات النعيم .

وبعد : « فإن كنتُ أحسنت فيما جمعت وأصبتُ في الذي صنعتُ ووضعتُ فذلك من عميم مِنَنِ الله عز وجلّ وجزيل فضله وعظيم أنعمه عليَّ وجليل طَوله ، وإن أنا أسأتُ فيما فعلت وأخطأت إذ وضعتُ ، فما أجدر الإنسان بالإساءة والعيوب إن لم يعصمه أو يحفظه علاّم الغيوب .

وما أُبرِّئ نفسي إنّني بَشَــرٌ ❖ أَسهُو وأُخطئ ما لم يحمِني قَدَرُ

ولاَ تَرَى عُذراً أَولَى بذِي زَلَلٍ ❖ مِنْ أَنْ يَقُــولَ مُقراًّ إنني بَشَرُ

فلْيَسْبِلِ الناظر في هذا التأليف على مؤلفه ذيل ستره إنْ مرَّت به هفوةٌ ، ولْيغضِ تجاوزاً وصفحاً إن وقف منه على زَلَّةٍ أو نَبْوَة ..»[1] .

والله تعالى أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه

راشد بن عامر بن عبدالله الغفيلي

ليلة الخميس المسفر صبيحتها عن اليوم الخامس

من شهر ذي الحجة من عام ثمانية عشر بعد الأربعمائة والألف

من هجرة المصطفى ﷺ .

---

(١) من مقدمة المقريزي لكتابه (المواعظ والاعتبار) .

تمهيد

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، وبعد :

فإن التصنيف في علم الحديث الشريف قد اتخذ صنوفاً شتّى من أنواع التأليف ، ومن ذلك التأليف في الأربعينات ، ويختلف ذلك باختلاف المقصد فمنها ما هو في أصول الدين ، ومنها ما هو في الجهاد ، ومنها ما هو في الزهد أو في الآداب ، ونحو ذلك .

وأولُ من صنَّف في الأربعينات هو الإمام عبدالله بن المبارك الحنظلي[١] .

وقد ذكر الكتّاني في (الرسالة المستطرفة) جمعاً ممّن ألّف في الأربعينات ، كما ذكر ذلك غيره[٢] .

ومن هؤلاء الإمام الحافظ الزاهد أبوزكريا يحيى بن شرف النووي (م ٦٧٦هـ) — رحمه الله - ، فقد جمع أربعين حديثاً ، كلُّ حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين ، قد وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه ، أو نصف الإسلام أو ثلثه ، أو نحو ذلك .

---

(١) انظر : مقدمة النووي على الأربعين .

(٢) الرسالة المستطرفة (ص١٠٢) ، وانظر : صلة الخَلَف للروداني (ص٧٢-٩٢) ، وكشف الظنون (٥٢/١) .

وقد تَلَقّت الأمة هذه الأربعين بالقبول وطَبَّقَت شهرتها الآفاق ، واشتهر بها الإمام النووي – رحمه الله – واقترنت باسمه ، فلا تكاد تُعرف إلا بـ (الأربعون النووية) وعمَّ نفعها ، وكثر حفظها وما ذلك إلا بسبب خلوص نية جامعها ، وصفاء طويته وحسن قصده – رحمه الله - . كذا نحسبه ولا نزكي على الله أحداً .

وقد عكف العلماء على هذه الأربعين بالحفظ والدراسة وتناولوها بالشرح والاستنباط ، حتى بلغ ما كتبه العلماء عليها أكثر من مائة ما بين شرح وتخريج ودراسة ونحو ذلك .

وقد وفقني الله – عز وجل – فقمت بتتبع جهود العلماء[1] فيما كتبوه على هذه الأربعين من بطون الكتب وفهارس المخطوطات، سوى ما وقفتُ عليه بنفسي ، فلمّا اجتمع عندي من ذلك الكثير رأيتُ نشره خدمةً للعلم وطلابه ، والله الموفق .

وأُقدّم بين يدي ذلك فصولاً تتضمن فوائد .



(١) وذكرتُ – أيضاً – بعض المصنفات المعاصرة ، تتميماً للفائدة

الفصل الأول

في سياق ترجمة مقتضبة للإمام النووي – رحمه الله –

شهرته – رحمه الله – تغني عن ترجمته ، ولكن لم أشأ أن أُخليَ هذا البحث المبارك – إن شاء الله – من ترجمة له ولو على سبيل الاختصار(١) .

فهو : الإمام الحافظ الزاهد يحيى بن شرف بن مُري بن حسن بن حسين ، أبوزكريا محي الدين ، الدمشقي الشافعي .

وُلد – رحمه الله تعالى – في شهر محرم من عام واحد وثلاثين وستمائة للهجرة ، وكان – رحمه الله – كثير التلاوة للقرآن وذكر الله تعالى ، معرضاً عن الدنيا ، مقبلاً على الآخرة من حال ترعرعه .

نشأ في نَوى ، ثم قدم به أبوه إلى دمشق لنيل العلم من معينه الصافي ومـــورده

---

(١) انظر : الضوء اللامع للسخاوي (٣/٦٥-٧٠) ، الكواكب السائرة للغزي (١/٢٢٦-٢٣١) ، شذرات الذهب لابن العماد (٨/٥١-٥٥) ، البدر الطالع للشوكاني (١/٣٢٨-٣٣١) .

وأفرد ترجمته تلميذه ابن العطّار (م٧٢٤هـ) بعنوان (تحفة الطالبين) ، وكذا الكمال محمد بن محمد بن عبدالرحمن الشافعي المعروف بابن إمام الكاملية (م٨٧٤هـ) في كتابه (بغية الراوي في ترجمة النواوي) ، والسخاوي (م٩٠٢هـ) بعنوان (المنهل العذب الروي) ، والسيوطي (م٩١١هـ) بعنوان (المنهاج السوي).

ومن المعاصرين أحمد الحداد في رسالته الجامعية المطبوعة بعنوان (الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه) .

الشافي ، فقصد الجامع الأموي ونزله .

وتلّقى العلم على أيدي علماء أجلاّء ، وصرف كل وقته في العلم والعبادة حتى برز وفَاقَ الأقران ، وقد تهيأ له ما لم يتهيأ لغيره من فراغ البال ، وحسن المقصد وجمع الكتب ، وبركة الوقت ، فألف المؤلفات الكثيرة المحررة في الوقت القصير ، بالإضافة إلى ما كان يقوم به من التدريس في دار الحديث الأشرفية وغيرها .

استمر على ذلك - رحمه الله – حتى توفي ليلة الثلاثاء الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ستٍّ وسبعين وستمائة للهجرة .

ومن أشهر مؤلفاته :

١- المجموع شرح المهذب ولم يكمله .

٢- روضة الطالبين .

٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج .

٤- الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام .

٥- التبيان في آداب حملة القرآن .

٦- حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات المستحبة بالليل والنهار الشهير بـ (الأذكار) .

٧- التقريب والتيسير لسنن البشير النذير .

٨- إرشاد الطالبين .

٩- تهذيب الأسماء واللغات .

١٠- رياض الصالحين .

الفصل الثاني

حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

لـمّا كان النووي - رحمه الله – قد ذكر في مقدمة (الأربعين) حديثاً ضعيفاً روي من طريق عدد من الصحابة – رضوان الله عليهم – وهو : « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء » .

وقال – أيضاً - : « وقداتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال » . اهـ .

أحببتُ أن أقدِّم نبذة عن حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، فأقول :

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب جمهور المحدثين والفقهاء إلى جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال .

قال بذلك سفيان الثوري والإمام أحمد وابن المديني وعبدالله بن المبارك والأئمة الأربعة ، بل ذهب النووي - رحمه الله – في (الأذكار)[1] إلى استحباب العمل بالحديث الضعيف .

---

(١) (ص٨) . ط. المؤيد

القـول الـثاني : أنـه لا يُعمـل بالحديـث الضـعيف مطلقـاً ، لا في الفضـائل ولا غيرها .

حُكي ذلك عن ابن معين ، وقال به ابن العربي المالكي ، وابن حزم الظاهري .

واستدلوا بقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه : «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» .

القول الثالث : يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل بشروط :

١- ألا يكون الضعف شديداً .

٢- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته عن الرسول ﷺ .

٣- أن يندرج تحت أصلٍ معمولٍ به في الشريعة ، وممن قال بذلك : ابن الصلاح والعراقي ، وابن حجر ، والسيوطي وغيرهم .

هـذه خلاصـة كـلام أهـل العـلم في هـذه المسـألة ومـن أراد البسـط فعليـه بالمطولات[١] .

---

(١) انظر : الكفاية للخطيب (ص٢١٢)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٤٩٤) ، والفِصَل لابن حزم (٢/٨٣) ،والقول البديع للسخاوي (ص٣٦٣-٣٦٥) ، وقواعد التحديث للقاسمي (ص١١٦)، وقاعدة جليلة لشيخ الإسلام (ص١٦٢)، الاعتصام (١/٢٢٤-٢٣١) ، ومقدمة صحيح الترغيب والترهيب (١/١٧-٣٦)، الأجوبة الفاضلة للكنوي (ص٣٦-٦٥).

وفيه مصنفات مفردة ، مثل : تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف للدكتور عبدالعزيز العثيم - رحمه الله -، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبدالكريم الخضير =

الفصل الثالث

في تخريج حديث : «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً ..» .

هذا الحديث رُوي عن عدد من الصحابة منهم : علي بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، ومعاذ ، وأبي الدرداء ، وأبي سعيد الخدري ، وعبدالله بن مسعود وأنس وابن عباس ولفظه : «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً ..» .

ومن حديث أبي هريرة ولفظه : « من تَعلَّم على أمتي أربعين حديثاً ينفعها الله في دينها كان فقيهاً عالماً» .

وفي لفظٍ : «من روى عني أربعين حديثاً جاء في زُمرة العلماء يوم القيامة» .

ومن حديث ابن عباس ولفظه : « من حمل على أمتي أربعين حديثاً بعثه الله عز وجل يوم القيامة فقيهاً عالماً » .

ومن حديث ابن عباس وجابر بن سمرة ولفظه : « من ترك أربعين حديثاً بعد موته فهو رفيقي في الجنة » .

ومن حديث أبي الدرداء وعبدالله بن عمرو ولفظه : «من كتب أربعين حديثاً رجاءَ أن يغفر الله له أعطاه ثواب الشهداء» .

= وحكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال تأليف أشرف بن سعيد ، والمنهل اللطيف في بيان أحكام الحديث الضعيف لعلوي المالكي ، وكلها مطبوعة ، وما لم يُطبع كثير، وقد جمَعتُ ذلك كله في (الجزء اللطيف في بيان ما كُتِب في أحكام الحديث الضعيف) .

ومن حديث أبي سعيد الخدري ولفظه : «كل من حفظ على أمتي أربعين حديثاً مما يحتاجونه في أمر دينهم - وفي رواية - مما ينوبهم وينفعهم بعثه الله عز وجل يوم القيامة فقيهاً عالماً ، وكنتُ له شفيعاً شهيداً» .

وكل روايات هذا الحديث لم يصح منها شيء بمفردها .



الفصل الرابع

أقوال أهل العلم في الحديث المذكور

قال النووي في مقدمة الأربعين : « اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن تعددت طرقه » .

وقال أبوعلي بن السكن : «ليس يُروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من طريق يثبت» .

وقال الدارقطني : «لا يثبت من طرقه شيءٌ» .

وقال البيهقي : «أسانيده كلها ضعيفة» .

وقال ابن عساكر : «أسانيده كلها فيها مقال ، ليس فيها للتصحيح مجال» .

وقال عبدالقادر الرهاوي : «طرقه كلها ضعاف ، إذ لا يخلو طريق منها أن يكون فيها مجهول لا يُعرف ، أو معروفٌ مُضعَّف» .

وقال الحافظان رشيدالدين العطار وزكي الدين المنذري نحو ذلك .

وقال الحافظ ابن حجر : «فاتفاق هؤلاء الأئمة على تضعيفه أولى من إشارة السلفي إلى صحته»[1] .

وقال أيضاً : « وقد لخصتُ القول فيه في المجلس السادس عشر من الإملاء ، ثم

---

(١) انظر : الإمتاع لابن حجر (ص٨٩،٩٠) .

جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علّة قادحة[١] .

وقال أبونعيم بعد أن خرَّجه من حديث ابن مسعود : غريب من حديث أبي بكر عن عاصم لم نكتبه إلا بهذا الإسناد[٢] .

وقال الإمام أحمد – فيما حكاه عنه البيهقي في الشُّعَب عقب حديث أبي الدرداء – هذا متن مشهور فيما بين الناس ، وليس له إسناد صحيح[٣] .

تخريج الحديث :

أخرجه كل من ابن حبان في المجروحين ١/١٣٤ و ٢/١٣٣ .

وابن عدي في الكامل ١/٣٢٤ ، و٥/١٠٧٢ ، و٦/٢٢٢٧ ، و٧/٢٥٢٨ .

وأبونعيم في الحلية ٤/١٨٩ .

والبيهقي في الشُّعَب ٤/٣٥٣-٣٥٧ .

والخطيب في تاريخه ٦/٣٢٢ ، وفي شرف أصحاب الحديث ص١٩ .

والرامهرمزي في المحدِّث الفاصل (ص١٧٣) .

وابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١/٤٣) .

---

(١) انظر : التلخيص الحبير (٣/٩٤) .

(٢) انظر : الحلية (٤/١٨٩) .

(٣) انظر : المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٦٤٥) .

وابن عساكر في الأربعين في الحث على الجهاد (ص٤٨-٤٩) .

وتمّام في الفوائد (١/١٥٦) .

وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/١١٩، ١٢٠، ١٢٥) .

وابن حجر في الإمتاع (ص٨٦-٩٠) وغيرهم .

وانظر : ميزان الاعتدال (٣/٢٥٣) ، والتلخيص الحبير (٣/٩٣-٩٤) ، فيض القدير (٦/١١٩) ، المقاصد الحسنة (ص٦٤٤) ، كشف الخفاء (٢/٣٢٢) ، الدرر المنتثرة (ص١٧١) ، البيان والتعريف للحسيني (٣/٢١١) ، الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٢٩٠) ، مفتاح الجنة للسيوطي الفقرات : ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠ .

وقد أفرده عدد من العلماء والحفاظ ، وبعض طلاب العلم بالتصنيف ، منهم :

١- ابن المنذر (م٣١٨هـ) أفرد الكلام عليه في جزء مفرد [١] .

٢- أحمد بن محمد ابن الرومية [٢] الإشبيلي (م٦٣٧هـ) في (توهين طرق حديث الأربعين)[٣] .

٣- الحافظ ابن حجر العسقلاني (م٨٥١هـ) جمع طرقه في جزء ليس فيها طريق

---

(١) انظر : التلخيص الحبير (٣/٩٤) .

(٢) كان يُكنى بابن الرومية ولكنه كان يكرهها ، ولذلك اشتهر بالنباتي ، وابن العشاب (الذيل والتكملة) السفر الأول ، القسم الثاني (ص٤٨٧) .

(٣) انظر : الإحاطة في أخبار غرناطة (١/٢١٢) ، الديباج المذهب (١/١٩٣) حاشية (١) .

تَسلَم من علة قادحة[١] .

٤- جلال الدين السيوطي (م٩١١هـ) جمع طرقه في جزء « له نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم ٣٥ مجاميع مصطلح حديث »[٢] .

٥- أحمد بن سليمان بن كمال باشا (م٩٤٠هـ) له رسالة « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً »[٣] .

٦- أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (م١٣٨٠هـ) له جزء « إرشاد المربعين إلى طرق حديث الأربعين » . مطبوع في مصر سنة ١٣٥٤هـ [٤] .

٧- علي بن حسن الحلبي (معاصر) له جزء «المعين في طرق حديث الأربعين»[٥] .

٨- صالح بن عبدالله العصيمي (معاصر) له جزء « إمتاع المشيخة الأحمدية بطرق حديث فضل المرويات الأربعينية » . مطبوع سنة ١٤١٣هـ .

---

(١) انظر : التلخيص (٣/٩٤) ، المقاصد الحسنة (١/٤١١) ، كشف الخفا (٢/٣٢٢) .

(٢) دليل مخطوطات السيوطي رقم ١٤٠ ، والبيان والتعريف للحسيني (٣/٢١١) ، بهجة العابدين رقم ٢١٤ .

(٣) التعريف (ص١٤١) .

(٤) انظر : تشنيف الأسماع (ص٨٠) .

(٥) تنوير العينين له (ص٦) .

١- اسمها :

اشتهرت هذه الأربعين بـ(النووية) نسبة لجامعها - رحمه الله — واقترنت باسمه فلا تكاد تعرف إلا بـ(الأربعين النووية) ، أما هو - رحمه الله — فقد سمّاها بـ (**الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام**) كما في شرحه على البخاري (ص١١٧)[١] .

ولقائلٍ أن يقول : لماذا اشتهرت بالأربعين مع أن عدتها اثنان وأربعون حديثاً ؟

فالجواب : قال المدابغي في (حاشيته على الفتح المبين بشرح الأربعين) ما نصه : ((قوله فإن الأربعين ...)) الخ . هو من باب تسمية الكل باسم الجزء ، فلا يقال قد اشتمل على اثنين وأربعين حديثاً ، وإن السابع والعشرين منها مشتمل على حديثين لاشتمالهما على معنى واحدٍ ، وإن المراد الكتاب المسمى بالأربعين فتكون الأربعين عَلَماً على المتن كله فيشمله جميع ما ذكر والخطبة وما بعدها من سبب التأليف فإنه لا شك من مسمى الكتاب وإن لم يكن من الأحاديث المعدودة ولا ينافي هذا الثاني . اهـ . المراد منه .

وقال ابن جماعة في (التبيين في شرح الأربعين) [الورقة ٢٧ من المخطوطة] : فإن قلتَ المصنف التزم أن يأتي بأربعين فلِمَ زاد على ذلك ؟ قلتُ : لأنه أعجبه الحديثان، أو هما من باب الوعظ بمخالفة الهوى ومتابعة الشرع ، وثانيهما : ترغيب

---

(١) كما ذكر ذلك صاحب كتاب (الإمام النووي ..) (ص٢٥٠) ، وانظر أيضاً : أسانيد الفقيه ابن حجر المكي (ص٣٠) ، والروض الباسم لابن الوزير (٤٩١،٥٥٣) .

في الدعاء فزاد خيراً . اهـ

٢- نسبتها إليه :

أشار إليها - رحمه الله - في شرحه على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) (١٠٠/٧) ، وفي (شرح البخاري) كما تقدم ، وفي المجموع (٩/ ١٥٠) ، وفي (تهذيب الأسماء واللغات)(٢٢٦/٢) ، وقد عزاها إليه عدد ممن ترجم له ، كتلميذه ابن العطار في (تحفة الطالبين) (ص٤٥) ، والذهبي في (تذكرة الحفّاظ) (١٤٧٢/٤) ، واليافعي في (مرآة الجنان) (١٨٢/٤) ، والسيوطي في (المنهاج السوي) (ص٧٤) ، و السخاوي في (المنهل العذب الروي) (ص٩١) ، وفي (الضوء اللامع) في ترجمته لنفسه (١٤/٨-١٦) ، وابن حجر في (المجمع المؤسس) (٢/ ١٨٤ ، ٥٤٠)، وابن فهد في (لحظ الألحاظ) (ص٢٣٣)، والسبكي في (الطبقات الوسطى) كما نقله محقق الطبقات الكبرى (٣٩٧/٨) ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (٥٩/١) ، والزركلي في (الأعلام) (١٤٩/٨) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٩٨/٤) .

٣- أصل هذه الأربعين :

أوتي - عليه الصلاة والسلام - جوامع الكلم ، وخُصَّ ببدائع الحِكَم ، قال الخطابي في كتابه (غريب الحديث) [1] : وقد أمدّ الله رسوله ﷺ بجوامع الكَلِمَ التي جعلها رِدْءاً لنبوته ، وعَلَماً لرسالته ، لينتظم في القليل منها عِلمُ الكثير ، فيَسهُل

---

(١) (٦٤/١-٦٧)

على السامعين حفظُهُ ولا يَؤوْدُهُم حَمْلُه ، ومن تتبع الجوامع من كلامه ، لم يَعدم بيانها ، وقد وصفتُ منها ضروباً وكتبت لك من أمثلتها حروفاً تدلُّ على ما وراءها من نظائرها وأخواتها ، فمنها في القضايا والأحكام قوله : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يدٌ على من سواهم » ، وقوله : « المنيحة مردودة ، والعارية مؤداة ، والدَّين مقضيٌّ ، والزعيمُ غارمٌ » ، فهذان الحديثان على خفة ألفاظهما يتضمنان عامة أحكام الأنفس والأموال .

ومنها قوله ﷺ : « سلوا الله اليقين والعافية » ، فتأمل هذه الوصية الجامعة تجدها محيطة بخير الدنيا والآخرة ، وذلك أن مِلاك أمر الآخرة اليقين ، ومِلاك أمر الدنيا العافية ، فكلُّ طاعة لا يقين معها هَدَرٌ ، وكلُّ نعمة لم تصحبها العافية كَدَرٌ ، فصار هذا الكلام على وجازته وقلة حروفه أحدُ شطريه محيطاً بجوامع أمر الدين ، وشطره الآخر متضمناً عامّة مصالح الدنيا . اهـ . كلامه .

وقد جاء في الحديث الصحيح الذي خرّجه البخاري ومسلم[١] وغيرهما قوله ﷺ : « بُعثتُ بجوامع الكَلِم » .

قال الزهري[٢] : جوامع الكَلِم – فيما بَلَغنا – أن الله يجمع له الأمور الكثيرة التي كانت تُكتَبُ في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين ، ونحو ذلك . اهـ .

---

(١) البخاري برقم (٢٩٧٧ و٦٩٩٨ و٧٠١٣) ، ومسلم برقم (٤٢٣) .

(٢) ذكره البخاري في صحيحه عقب حديث رقم (٧٠١٣) .

قال الحافظ ابن رجب[١] : فجوامع الكَلِم التي خُصَّ بها النبي ﷺ نوعان :

أحدهما : ما هو في القرآن كقوله – عز وجل - : ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ .

والثاني : ما هو في كلامه ﷺ وهو منتشر موجودٌ في السنن المأثورة عنه ﷺ .

وقد جمع العلماء جموعاً من كلماته ﷺ الجامعة ، فصنّف الحافظ أبوبكر بن السني كتاباً سماه (الإيجاز وجوامع الكَلِم من السنن المأثورة) وجمع القاضي أبوعبدالله القُضَاعي من جوامع الكَلِم الوجيزة كتاباً سماه(الشهاب في الحِكَم والآداب) .

وصنَّف على منواله قومٌ آخرون ، فزادوا على ما ذكره زيادة كثيرة وأملى الإمام الحافظ أبوعمرو بن الصلاح مجلساً سمَّاه (الأحاديث الكُلّيّة) جمع فيه الأحاديث الجوامع التي يقال إن مدار الدِّين عليها، وما كان في معناها من الكلمات الجامعة الوجيزة[٢] ، فاشتمل مجلسه هذا على ستة وعشرين حديثاً .

---

(١) جامع العلوم والحكم (١/٥٥) ط. الرسالة .

(٢) جمع بعضهم الأحاديث التي عليها مدار الإسلام بقوله – وهو ابن يفوز كما في الجواهر البهية للشبشيري (ص٩٢) – :

عمدة الدين عندنا كلمات أربعٌ من كلام خير البرية

اتق الشبهات وازهد ودَعْ ما ليس يعنيك واعملنْ بنيّة

وانظر : جامع العلوم والحكم (١/٦٣) وفيه نسبة الأبيات .

ثـم إنَّ الفقيه الإمام الزاهد القدوة أبا زكريا يحيى النووي – رحمة الله عليه – أخذ هذه الأحاديث التي أملاها ابن الصلاح ، وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثاً ، وسمى كتابه بـ (الأربعين) ، واشتهرت هذه الأربعون التي جمعها ، وكثُر حفظها ، ونفع الله بها ببركة نيّة جامعها ، وحُسنِ قصده - رحمه الله - . اهـ . كلام الحافظ ابن رجب .

وبهذا يتبيّن لك أصل هذه الأربعين ، والله أعلم

٤- سبب تأليفها :

أفصح المؤلف - رحمه الله – عن ذلك فقال بعد أن ساق حديث الأربعين المتقدم : « وقد صنف العلماء – رضي الله عنهم – في هذا الباب ما لا يُحصى من المصنفات ، فأول من علمته صنّف فيه عبدالله بن المبارك ، ثم محمد بن أسلم الطوسي .. إلى أن قال : وقد استخرتُ الله تعالى جمع أربعين حديثاً اقتداءً بهؤلاء أهم من ذلك كله ، وهي أربعون مشتملة على جميع ذلك ... الخ » .

منهجه فيها :

أشار إلى ذلك بقوله : وألتزم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة ومعظمها في صحيحي البخاري ومسلم ، وأذكرها محذوفة الأسانيد ليسهل حفظها ويعم الانتفاع بها – إن شاء الله تعالى – ثم أتْبعها بباب في ضبط خفيٍّ ألفاظها . اهـ .

فشروطه - رحمه الله - فيها كالتالي :

١- أن تكون صحيحة .

٢- معظمها في صحيحي البخاري ومسلم .

٣- ذكرها محذوفة الأسانيد .

٤- أن يتبعها بباب في ضبط خفيِّ ألفاظها .

أما الثاني والثالث والرابع فقد وفّى - رحمه الله - بها .

وأما الأول فإن القارئ للأربعين النووية يجد أن هناك أحاديثاً تنزل عن درجة الصحة إلى الحُسن بل وبعضها لا يرتقي إلى مرتبة (الحَسَن) إلا بشواهده .

فانظر الأحاديث ذوات الأرقام (١٢، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٢)[١] .

فمن الأربعين سبعة أحاديث خرجت عن شرطه ، وإليها يشير ابن الديبع الشيباني - رحمه الله تعالى - بقوله [٢] :

أيها الطالبون علم حديثٍ	هذه أربعون حقاً صحيحة
كلها غير سبعة فحســـان	فاتبعها فإنهـا لنصيحـــة

وقال الفاكهـاني في المنهج المبين (مخطوط ورقة ٢) : وكلها صحيحـة ما خلا سبعة أحاديث منها ، فإنها حسنة . اهـ .

---

(١) انظر : الكلام عن هذين الحديثين في مبحث تسمية الأربعين النووية

(٢) النور السافر للعيدروسي (ص١٩٧) .

ولقائل أن يقول : لماذا لم يفِ - رحمه الله – بشرطه في ذلك ؟ .

وجواباً على ذلك ننقل كلام بعض شُرَّاح الأربعين ليتضح المقصود :

قال ابن دقيق العيد في شرحه : قوله صحيحة ، أي غير ضعيفة ، فتشمل الحسن . اهـ .

وقال ابن حجر الهيتمي في (الفتح المبين)[1] : إنه أراد المعنى الأعم الشامل للحسن ، إذْ يُطلق عليه أنه صحيح حقيقة عند بعضهم ، ومجازاً عند الباقين ، لمشابهته في وجوب العمل به . اهـ .

وقال المدابغي في حاشيته على (الفتح المبين) [2] : قوله بالمعنى الاعم الشامل للحسن ،بأن يراد بالصحيحة غير الضعيفة فتتناول الحسن . اهـ .

وما التزمه النووي - رحمه الله – هومنهج المتقدمين من أهل الحديث ، حيث كانوا يقسّمون الحديث إلى قسمين : مقبول ، ومردود ، فالمقبول صحيح ، والمردود ضعيف ، ويُدرجون الحسن في الصحيح .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله – [3] : «وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، فهذا أول ما عرف أنه قسمه إلى هذه القسمة أبوعيسى

---

(١) ص٣٩ .

(٢) ص٣٩ .

(٣) مجموع الفتاوى (١/٢٥١-٢٥٢) ، منهاج السنة (٤/٣٤١-٣٤٢) .

الترمـذي ، قال : ولم تُعرف هذه القسمة عن أحدٍ قبله ، ثم قال : وأما مَنْ كان قبل الترمـذي فمـا عُـرف عـنهم هـذا التقسـيم الـثلاثي لكـن كـانوا يقسّـمونه إلى صـحيح وضعيف» اهـ.

ولما كـان مـراده – رحمـه الله – أن يكـون كـل حديث من هذه الأحاديث قاعِدة عظيمة مـن قواعـد الديـن ، عمـد إلى انتقاء الأحاديـث مـن جملـة كتـب السـنة مما في الصـحيحين وغيرهمـا وقد لا يوجد في الصحيحين أو أحدهما من الأحاديث ما تكون فـيه الصـفة الـتي ذكرها ، ولذلك لم ينبّه - رحمه الله – في شرحه لهذه الأربعين على كل ما تقدم إيضاحه ، مما يدل على أن صنيعه فيها مرضيٌّ عنده ومعلوم . والله أعلم .

عنـاية العلماء بها :

هذا هو «بيت القصيد في هذا البحث» وعليه فأقول :

لما كانـت الأربعين بهـذه المكانة التي عرفتها ، وذلك لجمعها مقاصد الأربعينات الـتي تقـدم بـيانها وكانـت كمـا أراد مؤلفهـا - رحمـه الله – حَظيـت بعـناية العـلماء والطـلاب فحفظوهـا ووضعوا الشروح والحواشي من عهد مؤلفها – رحمه الله – إلى يومنا هذا .

وكـان أول مـن فـتح الطريق أمام هؤلاء الشُرّاح هو مؤلفها – رحمه الله تعالى – حيـث شـرحها بشـرح مُوجز وهو مطبوع متداول بعد ذلك توالت عليها أقلام العلماء بالشرح والتحقيق والتخريج :

١- شرح الأربعين النووية :

تأليف : أبي العباس أحمد بن فَرْح[1] بن أحمد الإشبيلي الشافعي (م٦٩٩هـ)[2] .

ذكره الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (٢٦٢/١٣) ، والسخاوي في (المنهل العذب الروي) (ص٩١) ، وابن العماد في (شذرات الذهب) (٤٤٥/٥) ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (٥٩/١) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (١٠٢/١) ، والزركلي في (الأعلام) (١٩٥/١) .

٢- شرح الأربعين النووية :

تأليف : محمد بن علي بن أبي العطاء القشيري ، المعروف بـ(ابن دقيق العيد) (م٧٠٢هـ)[3] .

شرحه شرحاً موجزاً مع الدقة والوضوح ، حيث مزج المتن بالشرح ، ذكره

---

(١) بفتح الفاء المعجمة وسكون الراء المهملة . انظر : توضيح المشتبه (٦٥/٧) ، والأعلام (١/ ١٩٤) .

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٤٨٦/٤) ، طبقات علماء الحديث (٢٦٩/٤) ، الشذرات (٥/ ٤٤٣) ، طبقات الشافعية للسبكي (٢٦/٨) ، وغيرها .

(٣) ترجمته في : تذكرة الحفاظ (١٤٨١/٤) ، طبقات الشافعية للسبكي (٢٠٧/٩) ، الدرر الكامنة (٢١٠/٤) ، البداية (٢٧/١٤) ، شذرات الذهب (٥/٦) ، الطالع السعيد (ص٥٦٧،٥٩٩)، البدر الطالع (٢٢٩/٢) ، رفع الإصر (ص٣٩٤) .

الـزركلي في (الأعـلام) (٢٨٣/٦) ، وبروكـلمان في تـاريخ الأدب الذيـل ج٢ ص٦٦ وانظر : كـلام محقق الاقـتراح ط. العراق (ص١٢٤) ونـص كلامـه : قـال بعد كلام عـن كـتاب (الأربعـون في الرواية عن رب العالمين) : وذكر بروكلمان والزركلي أنَّ له شـرحاً للأربعـين حديثاً الـنووية ، وهـو وَهْـمٌ أيضـاً ؛ إذ لم يذكـر لـه هذا الشرح عند المتقدمين ولعـلهم حسبوا هـذا الكـتاب شـرحاً للأربعـين الـنووية . اهـ . وهـو مطـبوع متداول ، وله نسخة في التيمورية برقم (مجاميع ١٠٦) تاريخها ١٣٠٦هـ .

٣- وعلى هذا الشرح تقريرات من تأليف محمد بن أحمد العلوي [١]

٤- شرح الأربعين النووية .

تأليف : نجم الدين سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم الطوفي (م٧١٦هـ)[٢] .

ذكره : ابـن رجـب في (ذيـل طبقات الحنابلة) (٣٦٨/٢) ، وابـن حجـر في الدرر الكامنة (٢٥٠/٢) ، والعليمي في الأنـس الجلـيل (٢٥٨/٢) ، وفي الدر المنضد (٢/ ٤٦٥) ، السـيوطي في (تدريـب الـراوي) (١٠١/١) ، وفي البغـية (٥٩٩/١) ، وحـاجي خلـيفة في (كشـف الظـنون) (٥٩/١) ، (١٠٣٩/٢) ، والمـراغي في (الفـتح المبين) (١٢١/٢) ، والسخاوي في (غنية المحتاج) ، وفي المنهل العذب (ص٩٢) .

---

(١) سل النِّصال (ص١٣١) .

(٢) ترجمته في : الدرر الكامنة لابن حجر (٢٤٩/٢) ، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٣٦٦) ، المقصد الأرشد (٤٢٥/١)، شذرات الذهب (٣٩/٦) . انظر: دراسة وافية عن المؤلف في المجلد الأول كاملاً من كتاب (شرح مختصر الروضة) . تحقيق د. إبراهيم آل إبراهيم .

والكتاب لم يطبع – حسب علمي – إلى وقت كتابة هذه الأحرف .

ويوجد منه نسختان في دار الكتب المصرية أولاهما برقم (٣٢٨ حديث تيمور) في (٢٢٥)صفحة ، والأخرى برقم (٤٤٦ حديث تيمور) في (١٨٤) ورقة [١] ، وفي الخالدية القدس (١١٦[٣٤]) ، وانظر : مقدمة هذا الشرح والمنهج الذي التزمه المؤلف في شرحه في مقدمة محقق كتاب (شرح مختصر الروضة) للطوفي (١/ ١٣٧) .

وانظر – أيضاً – نموذجاً من هذا الشرح في كتاب (مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه) تأليف : عبدالوهاب خلاف (ص١٠٦-١٤٤) ، حيث أورد المؤلف شرح الطوفي للحديث الثاني والثلاثين من (الأربعين النووية) «لا ضرر ولا ضرار» محققاً نقلاً عن كتاب (المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي) للدكتور : مصطفى زيد .

في آخر النسخة الخطية ذات الرقم (٤٤٦) تأريخ تأليف هذا الشرح حيث قال : «وكان ابتدائي فيه يوم الاثنين ثالث عشر ربيع الآخر ، وفراغي منه يوم الثلاثاء ثامن عشرينه ، كلاهما من سنة ثلاثة عشرة وسبعمائة ، بمدينة قوص من أرض الصعيد ، حامداً لله عز وجل ، ومصليّاً على رسوله ﷺ» . اهـ .

أقول : فتبيّن أن الطوفي ألف كتابه هذا في ستة عشر يوماً ، فرحمه الله رحمةً واسعة .

---

(١) ذكر ذلك د. إبراهيم آل إبراهيم في تحقيقه لشرح مختصر الروضة للطوفي (١/١٣٨)

ونظراً لأن الكتاب لا يزال مخطوطاً ، ولندرة الكتابين الذين ورد فيهما نموذج من الشرح- أعني كتاب المصلحة في التشريع ، وكتاب مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه – فإنني أرفق صورة من شرح الطوفي للحديث الثاني والثلاثين كما ورد في كتاب «مصادر التشريع» نقلاً عن كتاب «المصلحة في التشريع» محققاً على نسختين خطيتين وعلى تجريدة القاسمي ، وذلك ليقف طالب العلم على هذا النموذج [١] .

٥- المنهج المبين في شرح الأربعين :

تأليف الإمام تاج الدين عمر بن علي بن سالم اللخمي ، الاسكندري الفاكهاني ، أبوحفص[٢] (م٧٣١هـ)[٣] .

---

١) انظره في آخر الكتاب ، ولقائل أن يقول : لِمَ لَمْ تلتزم هذا المنهج مع سائر الشروح ؟ فالجواب من وجوه :

١- أن ذلك يفضي إلى تضخم البحث بشكل يخرج به عن المقصود الأصلي .

٢- أن المبحث المذكور مبحث أصولي يهم طالب العلم بشكل عام، والأصولي بشكل خاص .

٣- أنه يفصح عن المكانة العلمية للطوفي ، لا سيما في علم الأصول .

٤- صعوبة التزام هذا المنهج مع سائر الشروح ، إما لأنها مفقودة أو مخطوطة يصعب الحصول عليها ، أو مطبوعة ، وقد كفينا المؤونة في هذا . والله الموفق .

(٢) ترجمته في: الدرر الكامنة (٢٥٤/٣) ، والديباج المذهب لابن فرحون المالكي (٨٠/٢) ، وشذرات الذهب (٩٦/٦) ، وشجرة النور رقم (٧٠٧) ، والأعلام (٥٦/٥) وغيرها .

(٣) في الأعلام ذكر وفاته (٧٣٤هـ) .

ذكره : السخاوي في (المنهل العذب) (ص٩٢) ، والمكناسي في (درة الحجال) (١٩٨/٣) ، وابن فرحون المالكي في (الديباج المذهب) (٨١/٢) ، ومخلوف في (شجرة النور) (ص٢٠٥) ، وحاجي خليفة في (الكشف) (٥٩) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (٧٨٩/١) ، والفُلاّني في (قطف الثمر) (ص١٨٥) ، والزركلي في (الأعلام) (٥٦/٥) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٢٩٩/٧) .

وللكتاب نسخ خطية في : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٥٢٣١ف) في (١١٤ل) ، وأخرى برقم (٦٣٠٧ف) في (١٥٥ل) ، وثالثة برقم (٦٩١٢ف) في (١١٩ل) .

وفي جامعة الملك سعود بالرياض برقم (٧٧٧) في (١٣٧ق) .

وفي مكتبة الحرم المكي برقم (١٢٤٣عام) و(٤١٧خاص) .

وفي المحمودية بالمدينة النبوية رقم ٧٣[٥٤٨] في (٧٨ق) وعندي صورة عنها ، وفي دار الكتب المصرية (٤٢٧) ، وفي الخزانة العامة بالرباط (الحجوي) ١[١٢] .

٦- **وللكتاب مختصر للمؤلف نفسه** ، وله نسخة خطية في الأزهرية برقم ([١٨٧٠١] ٢٠٤٦٥ ضمن مجموع ، وأخرى برقم [(٢٩٥٠ صعايدة ٣٨٩٧٣)] في (٧٨ق) .

وفي جامعة الملك سعود برقم [٥٠٠] في ٧٥ق ، وفي مكتبة الحرم برقم ١٢٠٠ عام و٧٥ خاص .

وذكر محقق (الغاية القصوى في الكلام على كلمة التقوى) للفاكهاني أنه يقوم بتحقيق المختصر .

٧- **شرح الأربعين النووية .**

تأليف : عبدالله بن إبراهيم بن إسماعيل اللخمي الشطنوفي (م٧٣٣هـ)[١] .

ذكره : الزركلي في (الأعلام) (٤/ ٦٣) .

لـه نسـخة خطية في الأزهـرية [(١٨٧٠) ٢٠٤٦٥] (٦٢ورقـة) ١٠٢٦هـ نـاقص الأول .

٨- **شرح الأربعين النووية .**

تأليف أبي عبدالله محمد بن كمال الدين كامل التدمري (كان حياً ٧٤١هـ)[٢] .

ذكر العليمي في (الأنس الجليل) (١٢٤/٢) وكحالة في (معجم المؤلفين) (٦٠٦/٣)

٩- **عمدة الطالبين في شرح الأربعين .**

تأليف : علي بن محمد بن إبراهيم الخازن (م٧٤١هـ) [٣] .

ذكـره : الـزركلي في الأعـلام (٥/٥) ، وأورد صـفحة مـن نسـخة خطـية مـن الكـتاب المذكـور ، وقـال : والنسـخة في مكتبة السـيد أحمـد خـيري ، في دسـنوس البحيرة بمصـــر .

قلـت – أي الزركلي – : يلاحـظ أن شهـرته في حيـاته كانت : البغـــدادي

---

(١) ترجمته في : الدرر الكامنة (٢٣٩/٢) ، الأعلام (٦٣/٤) .

(٢) ترجمته في : الدرر الكامنة (٢٦٧/٤)، والأنس الجليل (١٢٣/٢)، ومعجم المؤلفين (٦٠٦/٣)

(٣) ترجمته في : الدرر الكامنة (١٧١/٣) ، والأعلام (٥/٥) ، ومعجم المطبوعات (٨٠٩) .

الصوفي، وهذا الكتاب (عمدة الطالبين) من كتبه غير المعروفة ، وإجازته هذا العام الأخير من حياته .اهـ . كلام الزركلي .

قلت : وجاء في فهرس المخطوطات والمصورات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم الحديث الشريف ، المجلد الثاني (ص٥٧٠) ما نصه : عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين لعلي بن محمد بن إبراهيم علاء الدين الشيخي ، المعروف بالخازن ، المتوفى سنة (٧٤١هـ) .نسخة تامة كتبها بقلم نسخي محمد الكرخي سنة (٧٤١هـ) عليها إجازة وبها آثارة أرضَة وسوس ، وبآخرها فهرس حديث بقلم أحمد الخيري :

٨٤ق ٢٠س ١٣×١٩سم رقم الحفظ ١٤٦٢ .

١٠- منهاج السالكين وعمدة الطالبين ، شرح على الأربعين :

تأليف : أحمد بن موسى بن خفاجا الصفدي (م٧٥٠هـ) [١] .

ذكره : ابن حجر العسقلاني في (الدرر الكامنة) (٣٤٣/١) ، وابن قاضي شهبة في (طبقات الشافعية) (١٦/٣) ، والسخاوي في (المنهل العذب الروي) (ص٩٢) ، وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب) (١٦٧/٦) ، والزركلي في (الأعلام) (٢٦١/١) .

---

(١) ترجمته في : الدرر الكامنة (٣٤٣/١) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٦/٣) ، شذرات الذهب (١٦٧/٦) ، الأعلام (٢٦١/١) ، معجم المؤلفين (١٨٧/٢) .

له نسخة خطية في : متحف طبقبو سراي [3142 R. 337/1] ١٤ ق . ضمن مجموع . وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة ١ / ١٥٢ [١٨١٣] قطعة منه .

١١- شرح الأربعين حديثاً للنووي .

تأليف : إبراهيم بن محمد بن مُطَير (م٧٦٢هـ)[1] .

شرح معظمها ثم مات عنها وهي مسودة .

ذكره : الحبشي في (مصادر الفكر العربي في اليمن) (ص٤٧) ، وصاحب كتاب (الروض الأغن في تراجم علماء اليمن ومصنفاتهم في كل فن) (١ / ٢٢) .

١٢- نثر فوائد المربعين النووية في نشر فوائد الأربعين النووية .

تأليف : زين الدين سريجا بن محمد الملطي (م٧٨٨هـ)[2] في أربعة أجزاء .

ذكره ابن العماد في (شذرات الذهب) (٦ / ٣٠١) ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (١ / ٦٠) ، والبغدادي في (هدية العارفين ١ / ٣٨٣) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٤ / ٢٠٩) .

له نسخة بخط المؤلف في مكتبة تستربتي (٤ / ٤٧ [3882] مج ١ في ٢٤٧ق .

---

[1] ترجمته في : الدرر الكامنة (٦٧/١) ، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن (ص٤٧) ، الروض الأغن (٢٢/١) .

[2] ترجمته في : الدرر الكامنة (٢٢٥/٢) ، شذرات الذهب (٣٠١/٦) ، هدية العارفين (١/ ٣٨٣) ، معجم المؤلفين (٢٠٩/٤) .

١٣- **شرح الأربعين النووية .**

تأليف : مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (سعدالدين) (م٧٩١هـ)[١] .

ذكره : حاجي خليفة في (كشف الظنون) (١٠٣٧/٢) ، الزركلي في (الأعلام) (٢١٩/٧) ، وفيه أنه طبع بالأستانة سنة ١٣١٦هـ ، وسركيس في (معجم المطبوعات) (ص٦٣٧) ، وهو مطبوع بالمطبعة العامرة سنة ١٣٢٦هـ .

وله نسخة خطية في : جامعة الملك سعود بالرياض برقم (١٩٩عام) في (١٣٢ ق) ، وفي المكتبة الأزهرية بمصر برقم (١٢٠٨) (١٣٦٠٢) ، وفي مكتبة مكة المكرمة برقم (١١٤) حديث في (٥٨ق) ، تأريخ نسخها ١١٥٦هـ .

١٤- **شرح الأربعين النووية .**

تأليف : أبي عبدالله محمد بن بهادر (البدر الزركشي) (م٧٩٤هـ)[٢] .

ذكره : ابن حجر العسقلاني في (الدرر الكامنة) (٣٩٧/٣) ، وإنباء الغمر (٣/ ١٤٠) ، والسخاوي في (المنهل العذب الروي) (ص٩٢) ، وانظر : مقدمة البحر المحيط (١١/١) ، وكتاب (بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث) تأليف : خليل إبراهيم قوتلاي (ص٤١) .

---

(١) ترجمته في : الدرر الكامنة (٣٥٠/٤)، شذرات الذهب (٣١٩/٦) ، البدر الطالع (٣٠٣/٢) ، الأعلام (٢١٩/٧) ، معجم المؤلفين (٢٢٨/١٢) .

(٢) ترجمته في الدرر الكامنة (٣٩٧/٣) ، وإنباء الغمر (١٣٨/٣) ، طبقات ابن قاضي شهبة (٣/ ١٦٧) ، شذرات الذهب (٣٣٥/٦) ، الأعلام (٦٠/٦) ، حسن المحاضرة (٤٣٧/١) ، طبقات الداوودي (١٦٢/٢) .

١٥- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم .

تأليف : الحافظ زين الدين ، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (م٧٩٥)[1] .

هذا الكتاب من أجلِّ شروح الأربعين النووية ، وأغزرها علماً ، وقد كتب الله تعالى لهذا الكتاب قبولاً منقطع النظير ، وهو من أشهر كتب الحافظ ابن رجب في الحديث ، وأكثرها تداولاً ، وهو كتاب عظيم حافل :

وقد بيَّن الحافظ – رحمه الله – منهجه في مقدمة الكتاب .

وقد طُبع طبعات عدة ، في عدد من البلاد ، لا تخلو من أخطاءٍ وتحريفات وسقط .

وممن ذكره العليمي في(المنهج الأحمد) (٥/ ١٦٩) ، والسخاوي في (وجيز الكلام) (ص٣٠٨)، وفي المنهل العذب (ص٩٢) ، ووصفه بقوله : وهو نفيس ، والمنقور في (الفواكه العديدة) (١/ ٣٤٧) ، وابن حجر في إنباء الغُمر (٣/١٧٦) .

وقد قام العلاّمة أحمد شاكر - رحمه الله – بنشر ثمانية أحاديث من هذا الشرح بعد تحقيقها والتعليق عليها .

ثم قام الشيخ محمد الأحمدي أبوالنور بتحقيق هذا الشرح ، فأصدر منه جزأين يتضمنان شرح عشرين حديثاً ، ثم توقف عن الإصدار ، وأخيراً تصدّى لتحقيق هذا الكتاب القيّم شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس ، بعد مقابلةٍ على أصولٍ خطية

---

[1]) ترجمته في : إنباء الغمر (٣/١٧٦) ، الدرر الكامنة (٢/٤٢٩) ، الرد الوافر (ص١٠٦) ، شذرات الذهب (٦/٣٣٩) ، البدر الطالع (١/٣٢٨) ، الأعلام (٣/٢٩٥) ، وغيرها .

نفيسة ، وصدر في مجلد عن مؤسسة الرسالة ببيروت .

١٦- واختصر هذا الكتاب أبوبكر، ابن محمد بن عمر آل مُلاَّ (م١٢٧٠هـ) .

ذكره في (تحفة المستفيد) (ص٣٩٩) ، وفي (شعراء هجر (ص٨٨) ، وانظر : (مجلة كلية الشريعة بالأحساء) — العدد الأول (ص٥٣٤) .

١٧- تخريج الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن أحمد بن محمد المصري السعودي ، المعروف بابن شيخ البئر (م٨٠٢هـ)[١] .

ذكره : ابن حجر العسقلاني في (إنباء الغمر) (٤/ ١٧٣) ، وفي (ذيل الدرر الكامنة) (ص٩٢) ، والسخاوي في (الضوء اللامع) (٧/ ٣٣ و)٧/ ١٠٣) ، وفي (المنهل العذب الروي) (ص٩٣)، وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب)(٧/ ١٨) .

١٨- شرح الأربعين النووية .

تأليف : أبي الطاهر الخُجَنْدي ، أحمد بن محمد بن محمد الأخوي (م٨٠٢هـ)[٢] .

ذكره : السخاوي في (الضوء اللامع)(٢/ ٢٠٠)، والزركلي في (الأعلام)(١/ ٢٢٦) .

---

(١) ترجمته في إنباء الغمر (٤/١٧٣) ، ذيل الدرر الكامنة (ص٩٢) ، الضوء اللامع (٧/٣٣) شذرات الذهب (٧/١٨) .

(٢) ترجمته في : الضوء اللامع (٢/١٩٤-٢٠١) ، إنباء الغمر (٤/١٥٤) ، الأعلام (١/٢٢٥ ٢٢٦) .

١٩- الدر الرصين المستخرج من بحر الأربعين .

تأليف : محمد بن أحمد السعودي الحنفي (م٨٠٣هـ) [١] ، فرغ من تأليفه (سنة ٧٨٨هـ) .

ذكره : ابن العماد في (شذرات الذهب) ١٨/٧)، وقال : «وخَرَّج الأربعين النووية» .

وابن حجر العسقلاني في (ذيل الدرر) (ص٩٢) ، والسخاوي في (المنهل العذب الروي) (/٩٣) ، والبغدادي في (إيضاح المكنون) (١/٥٥، ٤٥٥) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٨/٣٠٤).

منه نسخة خطية في المكتبة الأزهرية بمصر في مجلد برقم [٢٢٩] (١٦٠٠) في (٢٤٧ق) .

٢٠- المعين على تَفَهُّم الأربعين .

تأليف : سراج الدين عمر بن علي بن الملقِّن [٢] (م٨٠٤هـ) [٣] .

---

(١) ترجمته في : إنباء الغمر (١٧٤/٤) ، شذرات الذهب (١٨/٧) ، الضوء اللامع (٣٣/٧) .

(٢) قال ابن فهد : مات أبوه عنه وهو ابن سنة ، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي ، وكان خيِّراً صالحاً يُلَقِّنْ القرآن العظيم بجامع ابن طولون ، فتزوّج بأمه ، وتربى في حِجره بحيث إنه نُسب إليه ، حتى صار يعرف بابن الملَقِّن ، وصار عَلَماً عليه إلى أن مات .اهـ .

(٣) ترجمته في : لحظ الألحاظ (ص١٩٧-٢٠٢) ، الضوء اللامع (٦/١٠٠-١٠٥) ، شذرات الذهب (٤٤/٧،٤٥) ، ذيل الدرر الكامنة (ص١٢١) ، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٢/ ٣١١-٣٢١) ، البدر الطالع (١/٥٠٨-٥١١) ، الأعلام (٥٧/٥) .

ذكره : ابن فهد المكي في (لحظ الألحاظ) (ص١٩٩) ، والسخاوي في (الضوء اللامع) (١٠٢/٦) ، وفي (المنهل العذب الروي) (ص٩٢) ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (٦٠/١) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (٧٩١/١) .

منه نسخة خطية بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية في (٢١٨ص) ، كتبت سنة ٩١٣هـ ، وخطها عادي (وعندي صورة منها) .

٢١- شرح الأربعين النووية .

تأليف : جمال الدين يوسف بن الحسن بن محمود الحَلْوائي ، التبريزي الشافعي (م٨٠٤هـ) [١] .

ذكره : ابن قاضي شهبة في (طبقات الشافعية) (٧٠/٤) ، وابن حجر العسقلاني في (ذيل الدرر) (ص١٢٦) ، وفي إنباء الغمر (٥٣/٥) ، والسخاوي في (الضوء اللامع) (٣١٠/١٠) ، وفي (المنهل العذب الروي) (ص٩٢) ، وفي (وجيز الكلام) (ص٣٤٦) ، وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب) (٤٦/٧) ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (٥٩/١) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (٥٥٩/٢) ، والمراغي في (الفتح المبين في طبقات الأصوليين) (٨/٣) ، والزركلي في (الأعلام) (٢٢٥/٨) .

---

(١) ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٦٩/٤-٧٠) ، وإنباء الغمر (٥٣/٥) ، الضوء اللامع (٣٠٩/١٠) ، شذرات الذهب (٤٦/٧) ، الأعلام (٢٢٤/٨) .

٢٢- امالي على الأربعين

[وهو في تخريج أحاديثها] كما في المنهل العذب (ص٩٣) .

تأليف : الحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي (م٨٠٦هـ) (١) .

ذكره : ابن حجر العسقلاني في (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس) (٢/ ١٨٤)، وابن فهد المكي (في لحظ الألحاظ) (ص٢٣٣) ، والسخاوي في (الضوء اللامع) (٤/ ١٧٤) ، وفي (المنهل العذب الروي) (ص٩٣) ، وابن طولون في (القلائد الجوهرية) القسم الثاني (ص٤٤٨) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (١/ ٥٦٢) .

٢٣- شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن الحسين بن علي الأسيوطي الشافعي (شمس الدين)(م٨٠٧هـ)(٢) .

ذكره : البغدادي في (هدية العارفين) (٢/ ١٧٧) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٩/ ٢٤٦) .

٢٤- التبيين في شرح الأربعين .

تأليف : عزالدين بن جماعـة ، محمـد بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيـم (م٨١٩هـ)(٣) .

---

(١) ترجمته في : المجمع المؤسس (٢/ ١٧٦-٢٣٠) ، وإنباء الغمر (٥/ ١٧٠) ، لحظ الألحاظ (ص٢٢٠) ، الضوء اللامع (٤/ ١٧١) ، شذرات الذهب (٧/ ٥٥) ، البدر الطالع (١/ ٣٥٤) ، الأعلام (٣/ ٣٤٥) ، وفي وجيز الكلام (١/ ٣٧٢) ، أن ولده أفرد ترجمته بالتأليف .

(٢) ترجمته في : هدية العارفين (٢/ ١٧٧) ، معجم المؤلفين .

(٣) ترجمته في : إنباء الغمر (٧/ ٢٤٠) ، طبقات ابن قاضي شهبة (٤/ ٤٩) ، والضـوء اللامع =

ذكره : السخاوي في (المنهل العذب الروي) (ص٩٣) ، والشوكاني في (البدر الطالع) (١٤٨/٢) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (١٨٢/٢) ، والزركلي في (الأعلام) (٥٧/٦) .

منه نسخة خطية في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٤٥٥٥) في (٢٧ق) ، وعندي صورة عنها ، وأقوم بتحقيقه ، يسّر الله إتمامه .

وفي المكتبة الأزهرية بمصر برقم [٢٠٣٥] ٢٢٤١٠ ، وأخرى برقم [٧٥٩مجاميع) حليم ٣٤٨٠٦] في ٢٣ق ضمن مجموع ، وفي دارالكتب المصرية بالقاهرة برقم [١٢٨م] ضمن مجموع ، وفي دار صدام [٨٧٣] في ٧٦ص .

ورد في الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط ٣٢٥/١ هكذا : التبيين في شرح الأربعين ، ابن ماجه ، وهو خطأ .

٢٥- الجواهر البهية في شرح الأربعين النووية .

تأليف : أبي زرعة ، أحمد بن عبدالرحيم العراقي (م٨٢٦هـ)[1] .

ذكره : البغدادي في (هدية العارفين) (١٢٣/١) . كما ذكره محقق كتاب (الذيل على العبر) للعراقي (٣١/١) .

= (١٧١/٧) ، البدر الطالع (١٤٧/٢) ، شذرات الذهب (١٣٩/٧) ، الأعلام (٥٦/٦) ، وفيه "محمد ابن أبي بكر .."

(١) ترجمته في : لحظ الألحاظ (ص٢٨٤) ، الضوء اللامع (٣٣٦/١) ، البدر الطالع (٧٢/١) ، الأعلام (١٤٨/١) .

٢٦- شرح الأربعين النووية .

تأليف : تقي الدين أبي بكر بن محمد بن عبدالمؤمن بن حريز العلوي الحسيني الحسني ثم الدمشقي الشافعي (م٨٢٩هـ)(١) .

ذكره : السخاوي في (الضوء اللامع) (١١/ ٨٢) ، وفي (المنهل العذب الروي) (ص ٩٣)، وفي (وجيز الكلام) (ص٤٩٠)، وابن قاضي شهبة في (طبقات الشافعية) (٤/ ٧٧) وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب) (٩/ ٢٧٤) ، الشوكاني في (البدر الطالع) (١/ ١٦٦) .

٢٧- شرح الأربعين النووية .

تأليف : أحمد بن حسين بن حسن بن رَسْلان(٢) (م٨٤٤هـ)(٣) .

ذكره السخاوي في (الضوء اللامع) (١/ ٢٨٥) .

٢٨- إيضاح الكلمات النورانية في شرح الأربعين النووية .

تأليف : برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن محمد بن الخُجَنْدي الحنفي المدني (م٨٥١هـ)(٤) .

---

(١) ترجمته في : الضوء اللامع (٨١/١١) ، إنباء الغمر (١١٠/٨) ، طبقات ابن قاضي شهبة (٤/ ٧٦) ، البدر الطالع (١٦٦/١) ، شذرات الذهب (١٨٨/٧) ، الأعلام (٦٩/٢) .

(٢) ذكر السخاوي في الضوء ضبطها وأن ذلك بالهمز وقد تحذف وهو الشائع بين الناس .اهـ .
وقال الشوكاني في البدر : بل هو الذي عليه الألسنة . اهـ .

(٣) ترجمته في : الضوء اللامع (٢٨٢/١) ، الأنس الجليل (١٧٤/٢) ، والشذرات (٢٤٨/٧) ، البدر الطالع (٤٩/١) .

(٤) ترجمته في : نظم العقيان (ص١٥) ، البدر الطالع (٢٤/١) ، الأعلام (٢٩/١) .

ذكره : السخاوي في (المنهل العذب الروي) (ص٩٣) ، وفي التحفة اللطيفة (٦٣/١) . ط . دار الكتب العلمية ، وفي (وجيز الكلام) (ص٦١٨) ، والسيوطي في (نظم العقيان) (ص١٥) ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (٥٩/١) ، والزركلي في (الأعلام) (٢٩/١) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٩/١) .

له نسخة خطية في : أمبروزيانا [B 69/1 (١٩٣)]-١٤ق ضمن مجموع - بخط المؤلف .

٢٩- تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العلية .

تأليف : أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، شهاب الدين ، أبوالفضل (م ٨٥٢هـ)[1] .

ذكره : ابن فهد المكي في (لحظ الألحاظ) (ص٣٣٦) ، والسخاوي في (المنهل العذب الروي) (ص٩٣ و١٧٥) ، وفي (الجواهر والدرر) [١٥٣/أ] ، وابن العماد

---

(١) ترجمته في : الضوء اللامع (٣٦/٢-٤٠) ، حسن المحاضرة ٢٠٦/١) ، شذرات الذهب (٢٧٠/٧) ، البدر الطالع (٨٧/١-٩٢) ، الأعلام (١٧٨/١) وغيرها .

وقد كتب تلميذه السخاوي ترجمة حافلة سمّاها (الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) طبع . وألف عبدالله بن زين الدين الدمشقي (م١١٧٠هـ) : (الجمان والدرر في ترجمة ابن حجر) ، له نسخة خطية في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى .

وكتب الدكتور شاكر عبدالمنعم رسالته العلمية (ابن حجر ودراسة مصنفاته) طبعت في مجلدين عن مؤسسة الرسالة ، وذكر الكتاني في فهرس الفهارس (٣٢٥/١) : أنَّ البلقيني م٨٦٨هـ) كتاب (العُجَر والبُجَر في ترجمة ابن حجر) .

الحنبلي في (شذرات الذهب) ٧/٢٧٣) والكتاني في (الرسالة المستطرفة) (ص١٨٧)، وحـاجي خليفة في (كشف الظنون) (١/٦٠ و٢/١٠٣٩) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (١/١٢٩) .

تنبيه :

في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض — قسم المخطوطات والمصورات — يوجد نسخة خطية كتب عليها : (كتاب شرح الأربعين حديثاً النووية لشيخ الإسـلام والمسلمين شهاب الديـن أحمـد العسـقلاني - تغمـده الله برحمته ورضوانه آمين -) .

وهي برقم (٢١٧٦) في (٤١ق) ، وفي فهرس المخطوطات والمصورات — قسم الحديث وعلومه (١/١٥٣) كتب (تخريج الأربعين النووية) لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين الكناني المعروف بابن حجر العسقـلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢هـ). نسخة ضمن مجموع كتبها بقلم المعتاد سنة ١١٨٧هـ . وهي بالرقم السابق نفسه ، وكذا عدد الأوراق .

ولما طلبت المخطوطة للتأكد مما ذكـر تبيّن لي أن المخطوطة ما هـي إلا شرح ابن دقيق العيد على الأربعين النووية ، ولا عـلاقة لابن حجـر بما ذكر ، يتبين ذلـك لمن قارب بين المطبوع من شرح ابن دقيق العيد وبين المخطوطة المذكورة . والله أعلم .

٣٠- شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن أبي بكر بن علي بن حسـن بن مطهر بن عيسـى الحسـني

السيوطي الشافعي (م٨٥٦هـ)[١] .

ذكره : السخاوي في (الضوء اللامع) (١٧٩/٧) ، وقال : «في مجلدة في المسودة» ، والسيوطي في (نظم العقيان) (ص١٤١) ، والبغدادي في (إيضاح المكنون) (٥٥/١) ، وفي (هدية العارفين) (١٩٩/٢) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (١١٤/٩) .

٣١- فيض المعين في شرح الأربعين .

تأليف : أبي حفص عمر بن أحمد بن محمد بن محمد البلبيسي (سراج الدين) (م٨٧٨هـ)[٢] .

ذكره : السخاوي في (الضوء اللامع) (٧٢/٦) ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (ص٥٩) .

٣٢- شرح الأربعين النووية .

تأليف : بدرالدين ، الحسين بن الخواجا ، شهاب ، أحمد بن محمد الكيلاني ، المعروف بـ(ابن قاوان) (م٨٨٩هـ)[٣] .

---

(١) ترجمته في : الضوء اللامع (١٧٨/٧) ، نظم العقيان (ص١٤٠-١٤١) ، معجم المؤلفين (٩/ ١١٤) .

(٢) ترجمته في : الضوء اللامع (٧٢/٦) .

(٣) ترجمته في : الضوء اللامع (١٣٥/٣-١٣٧) ، إيضاح المكنون (٥٦/١) ، معجم المؤلفين (٣/ ٣١٢) .

ذكره : السخاوي في (الضوء اللامع) (١٣٦/٣) وقال : "في مجلدين أودعه تصوفاً كثيراً" ، وانظر : (القبس الحاوي) (٢٥٧/١) ، والبغدادي في (إيضاح المكنون) (٥٦/١) ، و(هدية العارفين) (٣١٦/١) .

٣٣- تخريج الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن عبدالرحمن بن محمد ، شمس الدين السخاوي (م٩٠٢هـ)[1] .

ولم يذكره أحدٌ – ممن وقفتُ على ترجمته له – باسمه ، ولا أدري ما عمدة الأخ الشيخ مشهور بن حسن في تسميته بـ(فتح المعين) كما في مؤلفات السخاوي (ص١٨٠) ، وقد وقفتُ على جميع المواضع التي أحال عليها – وزيادة – فلم أقف على من سمّاه بهذا الاسم ، اللهم إلا (الجواهر المكللة) . والله أعلم .

ذكره : السخاوي لنفسه في (الضوء اللامع) (١٦/٨ ، ١٤) ، في (المنهل العذب الروي) (ص٩٣) ، وفي(المقاصد الحسنة) (ص٥٢ ، ١٥٧ ، ٢٣٠ ، ٤٣٢) ، والشوكاني في البدر الطالع (١٨٥/٢) ، والعيدروس في (النور السافر) (ص٢٠) ، والعجلوني في (الكشف) (٥٢٣/١) ، والكتّاني في (فهرس الفهارس) (٩٩٠/٢) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (٢٢٠/٢) .

---

(١) ترجمته في : الضوء اللامع (٢/٨-٣٢) ، الكواكب السائرة (٥٣/١) ، شذرات الذهب (١٥/٨) ، الأعلام (١٩٤/٦) ، النور السافر (ص١٨-٢٣)، البدر الطالع (١٨٤/٢) وغيرها ، وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (رسالة عالمية عن السخاوي محدّثاً)، وله ترجمة ذاتية بعنوان (إرشاد الغاوي ...) مخطوط .

وكتب د. عبدالله بن ناصر الشقاري أطروحة دكتوراة عام ١٤٠٦هـ (السخاوي مؤرخاً) .

٣٤- شرح الأربعين النووية .

تأليف : معين الدين ، محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالسلام الإيجي ، الصفوي ، الشيرازي (م٩٠٦هـ)[١] .

ذكره : السخاوي في (الضوء اللامع) (٣٧/٨) ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (٦٠/١) و(١٠٣٩/٢) ، والبغدادي في (إيضاح المكنون) (٣٠٣/١) ، وفي (هدية العارفين) (٢٢٣/٢)، والمنقور في (الفواكه العديدة) (١٢٧/١)، (٢٧٤/٢) ونقل عنه .

له نسخة خطية في مكتبة (محمد ظاهر شاه ٦٧ [٤٣] ٥/٥٣٤٣) مجاميع ج١ ، الورقة ٤٧ب-١٠٣ب) .

وفي مكتبة جاريت ٤٣٥ [(١٤٣٧) w١١٧] ١٧٠ق - القرن ١٢هـ .

٣٥) النصيحة في تخريج الأحاديث النووية بالأسانيد الصحيحة .

تأليف : يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبدالهادي الصالحي ، المعروف بابن (الـمِبْرَد)[٢] (م٩٠٩هـ)[٣] .

---

(١) ترجمته في : الضوء اللامع (٣٧/٨) ، معجم المطبوعات (ص٥٠٠) ، الأعلام (١٩٥/٦) .

(٢) ضبطها الكتاني في فهرس الفهارس (١١٤١/٢) بقوله : بكسر الميم وسكون الباء ، ومثله الزركلي في الأعلام (٢٢٥/٨) .

بينما ضبطها ابن حُميد المكي في السحب الوابلة (١١٦٧/٣) بقوله : بفتح الميم وسكون الباء الموحدة ، وعليه مشى محقق السحب حيث ضبطها بالحركات هكذا (ابن الـمِبْرِدِ) ، بينما ضبطها المحقق نفسه في (١١٦٦) هكذا : (ابنِ الـمِبْرَدِ) بكسر الميم وسكون الباء بعدها راءٌ مهملة مفتوحة ، فأيهما الصواب ؟؟ .

(٣) ترجمته في : شذرات الذهب (٤٣/٨) ، الكواكب السيارة (٣١٦/١) ، النعت الأكمل =

ذكره : الغزي في (النعت الأكمل) (ص٧١) ، وابن حُمَيد في (السحب الوابلة) [١١٦٨/٣] ، والشطي في (مختصر طبقات الحنابلة) (ص٨٥) ، وانظر في سبب التسمية (متعة الأذهان) (ص٨٣٩) .

٣٦- الأفكار النورانية في شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن العز الحجازي ، فرغ منه سنة (٩١٢هـ)[١] .

ذكره : البغدادي في (إيضاح المكنون) (٥٦/١) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٢٩٠/١٠) .

له نسخة في : المكتبة العمومية – استامبول (١١٧/٩٦٦) .

٣٧- شرح الأربعين النووية .

تأليف : علي بن ميمون بن أبي بكر بن علي بن ميمون بن يوسف الغماري (م ٩١٧هـ)[٢] .

ذكره : حاجي خليفة في (كشف الظنون) (١٠٣٩/٢) ، والبغدادي في (هدية

= (ص٦٧) ، السحب الوابلة (١١٦٥/٣-١١٦٩) ، الأعلام (٢٢٥/٨) ، مختصر طبقات الحنابلة (ص٨٣) . ولتلميذه ابن طولون مصنف مفرد في ترجمته .

(١) ترجمته في : إيضاح المكنون (٥٦/١) ، معجم المؤلفين (٢٩٠/١٠) ..

(٢) ترجمته في : الكواكب السائرة (٢٧١/١) ، الأعلام (٢٧/٥) ، وأفرد ترجمته علي بن عطية بن الحسين الحداد (م٩٣٦هـ) في مصنف مفرد بعنوان (مجلي الحزن عن المحزون في مناقب الشيخ أبي الحسين علي بن ميمون) ، وأيضاً : محمد عبدالحي الكتاني في (الوصل الميمون بأخبار الشيخ علي بن ميمون) . انظر : دليل مؤرخ المغرب رقم ٨٥٨، ٩٥٩ .

العـارفين) (٧٤١/١) ، وكحالـة في (معجـم المؤلفـين) (٥٣٧/٢) ، وانظـر (تـراث المغاربة) (ص١٧٢) .

لـه نسـخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم (٣١٥٩/ف) في [١٢ل] من مصورات مكتبة شستربتي ضمن مجموع [ناقصة] .

٣٨- شرح الأربعين حديثاً النووية .

تأليف : محمـد بـن محمـد بـن محمـد بـن أحمـد الدُّلَجـي ، العـثماني الشـافعي ، شمس الدين (م٩٤٧هـ)[١] .

ذكـره : ابـن العمـاد الحنـبلي في (شـذرات الذهـب) (٣٨٦/١٠) ، والغـزي في (الكواكب السائرة) (٦/٢) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٦٧٠/٣) .

لـه نسـخة خطـية في : مكتـبة الأوقـاف العامـة بـبغداد بـرقم [٢٧٧٩] في (٧٨ق) ، وأخرى برقم [٤١٣٨٣٦] مجاميع في (٤٩ق) ، وفي الأزهـرية برقـم [(٢٣٥٠) ٢٧٨٠٠] في (٦٩ق) ، وأخـرى بـرقم [(٤٠٢٠) ، حسـنين باشـا ٥٥٦٣٢] في (٨٦ق) ، وفي التيمـورية بـرقم [٣٤٥] نـاقص الآخـــر ، وفي جامعـــة قـار يونـس برقم [١٢٠٩] فـــي (٩٢ق)، وفي خدا بخش برقم [٢٨٢] في (١١٩ق) ناقص .

٣٩- تخريج الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن علي بن طولون الصالحي (م٩٥٣هـ)[٢] .

---

(١) ترجمته في : شذرات الذهب (٢٧٠/٨) ، الكواكب السائرة (٢/٦-٧) ، إيضاح المكنون (١/ ٣٦٩) ، و(١٣٧/٢،٥٣٢) ، هدية العارفين (٢٣٧/٢) .

(٢) ترجمته في : الفلك المشحون له ، الكواكب السائرة (٢/٥٢-٥٤) .

ذكره : المؤلف لنفسه في (الفلك المشحون) (ص٨٩) رقم (١٩٠) .

٤٠- الفتح المبين بشرح الأربعين .

تأليف : أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر [1] الهيتمي الشافعي (م ٩٧٣هـ)[2] .

ذكره : ابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب) (٨/ ٣٧١) ، والعيدروس في (النور السافر) (ص٢٦٢) ، والغزي في (الكواكب السائرة) (٣/ ١١٢) ولم يُسمِّه ، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (١/ ٦٠) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (١/ ١٤٦) ، واللكنوي في (الفوائد البهية) (٢٤١) ، وسركيس في معجم المطبوعات (ص٨٣) ، والكتاني في (فهرس الفهارس) (١/ ٣٣٩) ، والزركلي في (الأعـــلام) (١/ ٢٣٤) ، واللكنوي في (الفوائد) (ص٢٤١) ، وسركيس في معجم المطبوعات (٨٣)، وكحالة في (المستدرك على معجم المؤلفين) (ص٩٨) ، ومرداد في المختصر (١٢٣) وهو شرح ممزوج ، أجاد فيه مؤلفه - وإن كان عليه بعض المؤاخذات العقدية ، وقد طبع في المطبعة الميمنية في مصر سنة ١٣٠٧هـ .

وله نسخ خطية في : جامعة الإمام محمد بن سعـــود الإسلاميـــة بالرياض برقم (٦٨٦٧ف) في (٢٤٠ل)، وأخرى في جامعة الملك سعود برقم (١٣٦٧) في (١٩٩ق)،

---

(١) سُمِّيَ بابن حجر نسبةً لجده ؛ لأنه كان ملازماً للصمت لا يتكلم إلا لضرورة . اهـ . من هامش الكواكب السائرة (٣/ ١١٣) .

(٢) ترجمته في : شذرات الذهب (٨/ ٣٧٠) ، الكواكب السائرة (٣/ ١١١) ، جلاء العينين (ص ٢٧) ، الأعلام (١/ ٢٣٤) ، معجم المؤلفين (٢/ ١٥٢) ، المستدرك (ص٩٨) .

وفي مكتبة الأوقاف العامة ببغداد نسخ خطية كثيرة، كما في فهرسها (١/٢٧٦)، وانظر الفهرس الشامل (١١٦٩-١١٧٥) .

٤١- وعلى هذا الشرح حاشية من تأليف حسن بن علي المدابغي (م١١٧٠هـ)[١] .

ذكرها الكتاني في (فهرس الفهارس) (٢/٥٦٤) ، والجبرتي في (عجائب الآثار) (١/٢٩٨) ، والزركلي في (الأعلام) (٢/٢٠٥) ، وسركيس في (معجم المطبوعات) (ص١٧١٩) .

ولهذه الحاشية نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم (١٢٦٨) في (٢٩٥ق) .

٤٢- كما عليه حاشية من تأليف إسماعيل بن محمد بن جراح بن عبدالهادي العجلوني (م١١٦٢هـ)[٢] ، وسماها (إرشاد المسترشدين لفهم الفتح المبين على شرح الأربعين) لابن حجر المكي ، ولهذه الحاشية نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٦٣٧٤ف) في (٨١ل) ، لكنها ناقصة ، وهي من مصورات الخزانة العامة بالرباط برقم (٢٧٣٠ك) ضمن مجموع .

٤٣- وأيضاً كتب عليه محمد بن أحمد الشوبري الشافعي (م١٠٦٩هـ) حاشية سماها (تعليقات ظريفة وتحقيقات لطيفة على شرح الأربعين النووية) ، ذكرها المحبي في خلاصة الأثر (٣/٣٨٥) ، والزركلي في الأعلام (٦/١١) .

---

(١) ترجمته في : عجائب الآثار (١/٢٩٧-٢٩٨) ، الأعلام (٢/٢٠٥) .

(٢) ترجمته في : سلك الدرر (١/٢٥٩) ، فهرس الفهارس (١/٩٨-٩٩) ، حلية البشر (١/١٦٠) ، الأعلام (١/٣٢٥)

٤٤- وأيضاً عليه حاشية كتبها مصطفى تقي بن محمد تقي المنتيـني (م بعد ١٢١٤هـ) .

لها نسخة خطية في مكتبة مكة المكرمة بخط المؤلف برقم (٣٦/حديث)

٤٥- ولحفيد الشارح رضي الدين بن عبدالرحمن بن أحمد (م١٠٤١هـ)[(١)] ، مختصر لشرح جده (مختصر الفتح المبين) .

ذكره المحبي في (خلاصة الأثر) (١٦٧/٢) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (١/ ٣٦٩) ، أما في الإيضاح (١٧١/٢) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (١٦٦/٤) ، فقد أوردا الكتاب على أنه شرح وليس مختصر ، والصواب ما تقدم من أنه مختصر لشرح جدِّه ، يُوضِّح ذلك قول المحبي في (خلاصة الأثر) : واختصر (أسنى المطالب في صلة الأقارب) اختصاراً عجيباً ، والفتح المبين في شرح الأربعين . اهـ .

فقوله : «والفتح» عطف على قوله : «واختصر ..» . والله أعلم .

٤٦- كما اختصره يوسف بن عبدالله العمري (كان حياً ١٢٤٠هـ) ، ذكره كحالة (١٦٩/٤ الرسالة) . وانظر : الفهرس الشامل (١١٧٥-١١٧٦) .

٤٧- المجالس السنية في الكلام على الأربعين النووية .

تأليف : أحمد بن الشيخ حجازي الفشني (م٩٧٨هـ)[(٢)] .

---

(١) ترجمته في : خلاصة الأثر (١٦٦/٢-١٦٧) ، هدية العارفين (٣٦٩٩/١) ، معجم المؤلفين (١٦٥/٤) .

(١) ترجمته في : إيضاح المكنون (٥٦/١) و(٦٠٢،٤٢٩/٢) ، معجم المطبوعات (ص١٤٥٣) ، الأعلام (١٠٩/١-١١٠) ، معجم المؤلفين (١٨٨/١) ، كشف الظنون (١٩٩٤) .

ذكره : البغدادي في (إيضاح المكنون) (٥٦/١) ، وسماه (المحاسن السنية ..) و(٤٩٢/٢) ، وسماه (المجالس ..) ، والزركلي في (الأعلام) (١٠٩/١) ، وسركيس في (معجم المطبوعات) (ص١٤٥٣) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (١٨٨/١) .

٤٨) واختصره عبدالرحمن (أو عبدالرحيم) بن إبراهيم بن عبدالله التغارغرتي (م١٢٧٨هـ) كما في الأعلام (٢٩٣/٣) .

وطبع – كذلك – بهامش الفتوحات الوهبية للشبرخيتي ط١. (١٣٧٤هـ) عن مكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه .

والكتاب مطبوع في بولاق سنة (١٢٩٢هـ) (عندي صورة المطبوع) .

وله نسخة خطية في : جامعة الإمام برقم (٥٩٦٦) في (١٠٧ق) ، وأخرى برقم (٤٥٥٨) في (١٧٧ق) ، وثالثة برقم (٤٨٦) في (١٣٣ق) .

وفي دار الكتب المصرية برقم (٢٠٧٩) ، وفي الأزهرية برقم [١٣٥] ٩٤٤ في (٣٨٤ق) .

وفي الفهرس الشامل [١٣٦٤-١٣٦٦] ذكر ما يقرب من ستين نسخة خطية .

٤٩- شرح الأربعين حديثاً النووية .

تأليف : محمد بن صلاح الدين جلال الدين ، الناصري السعدي العبادي المعروف بمصلح الدين اللاري (م٩٧٩هـ) [1] .

---

(١) ترجمته في : شذرات الذهب (٣٥٠/٨) ، الكواكب السائرة (٦٠/٣-٦١) ، الأعلام (١٦٩/٦-١٧٠) .

ذكـره : ابـن العمـاد الحنبلي في (شـذرات الذهـب) (٨/٣٥٠) ، والغـزي في (الكواكـب السـائرة) (٣/٦٠) ، وحـاجي خليفة في (كشف الظنون) (١/٦٠) و(٢/١٠٣٩) ، والبغدادي في (هدية العارفين) (٢/٢٥١) ، والزركلي في (الأعلام) (٦/١٦٩) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (١٠/٩٣) .

له نسخ خطية في : عموجه حسين باشا ١٠١[١٠٢] ، والشعب كريصون [٢/٧٤ ٢٨HK] ٣٤٢٢ في ١٠٣ق ، وفي دار صدام برقم [٤٩٥٢] في ١١٤ص ، وأخرى برقم [٢٨١٤١] في ٢٠٨ص ناقصـة قليلاً مـن الآخـر ، وفي التـيمورية بـرقم [٤٨٦] ج١ — بالورقـة الأخيرة تقطيع ، وفي جامعة البنجاب [٦١١٥٧/٢٥٣٩] ١٠٣ق ، وعاشر أفندي [١٧١] مـج١ ، وفـاتح [٧٨١] مـج١-١٣٧ق ، ونـور عثمانيـة ٥٤ [٩٥٦] والحرم المكي عام ١٠٦٣ فيلم ٢٩٧ .

٥٠- شرح الأربعين النووية .

تأليف أبي العباس أحمد بن تركي بن أحمد المنشليلي (م٩٩٩هـ)[١] .

ذكره كحالة في معجمه (١١٣) .

له نسخة خطية في مكتبة مكة المكرمة برقم (١١٧ حديث في (٨٥ق) .

٥١- الدرر المضية في شرح الأربعين النووية .

تأليف : عبدالقادر بن محمد بن عبدالله الضُّمَيْريُّ الدمشقي[٢] (م ...)

---

(١) ترجمته في : إيضاح المكنون (١/٣٧٦) ، معجم المؤلفين (١/١١٣) .

(٢) ترجمته في : الضوء اللامع (٤/٢٩٠) ، وعنه السحب الوابلة (٢/٥٧٧)

ذكره : السخاوي في (الضوء اللامع) (٤/٢٩٠) ، والبغدادي في (إيضاح المكنون) (١/٤٦٨) وابن حُمَيد في (السحب الوابلة) [٥٧٧/٢] ، والغزي في (النعت الأكمل) (ص٧١) ، والشطي في (مختصر طبقات الحنابلة) (ص٨٥) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٥/٣٠٠) .

٥٢- شرح الأربعين النووية .

تأليف : أسعد بن مسعود بن يحيى الملقب بظهير العمري (القرن التاسع الهجري)(١) .

فرغ منه سنة ٨١٢هـ .

ذكره : البغدادي في (هدية العارفين) (١/٢٠٥) ، وسركيس في (معجم المطبوعات) (ص١٢٥٦) ، والزركلي في (الأعلام) (١/٣٠١) .

والكتاب مطبوع في تونس سنة ١٢٩٩هـ ، منه نسخة خطية في المكتبة الأزهرية برقم (٤٠٢١) ، حسنين باشا ٥٥٦٣٣ ، وفي دار الكتب بالقاهرة برقم [١٣م] وأخرى برقم [١٦٦٣٦] ، وفي متحف طبقبو سراي [3144] R- 335 – ١٠١ق .

٥٣- المبين المعين لفهم الأربعين .

تأليف : علي بن سلطان محمد القاري ، الهروي ، المكي (م١٠١٤هـ)(٢) .

---

(١) ترجمته في : هدية العارفين (١/٢٠٥) ، والأعلام (١/٣٠١) .

(٢) ترجمته في : خلاصة الأثر (٣/١٨٥) ، البدر الطالع (١/٤٤٥) ، الأعلام (٥/١٢) ، معجم المؤلفين (٧/١٠٠) ، وانظر كتاب (الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث) .

ذكره : حاجي خليفة في (كشف الظنون) (١/ ٦٠)، والبغدادي في (هدية العارفين) (١/ ٧٥٣) ، والزركلي في (الأعلام) (٥/ ١٣) ، وانظر كتاب (الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث) (ص٤١٢) .

طبع الكتاب لأول مرة في مطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٧هـ في (٢٣٩ص) مع فهرس للموضوعات ، وطبع للمرة الثانية سنة ١٣٢٩هـ بمصر .

وللكتاب نسخ خطية في : مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية برقم (٤٩١عام) و(١٤٢حديث) في (١٩٠ق) ، وفي مكتبة الحرم المكي برقم (٤٦١مسلسل) ، (٣٩٣حديث) ، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم (٥١١٥) في (١١٢ق) ، وفي دار صدام برقم (٣٩٦٦) في (٤٤٦ص) ، وفي مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٢٧٦٢) ، وأخرى برقم (٢٨٨٤) .

وانظر نموذجاً لشرح المؤلف في كتاب (الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث) تأليف خليل إبراهيم قوتلاي (ص٤١٤) الطبعة الأولى .

٥٤- الجواهر البهية شرح الأربعين النووية .

تأليف : سالم بن الحسن الشبشيري المصري الشافعي (م١٠١٩هـ)[١] .

ذكره : البغدادي في (إيضاح المكنون) (١/ ٥٦) ، وفي (هدية العارفين) (١/ ٣٨١) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٤/ ٢٠٢) ، وهو مطبوع بهامش كتاب مصباح

---

[١] ترجمته في : خلاصة الأثر (٢/ ٢٠٢)، ولطف السمر (٢/ ٤٦٨) ، ومعجم المؤلفين (٤/ ٢٠٢)، الشذرات (٨/ ٤١٨)، الكواكب (٣/ ٦٠) .

الظلام وبهجة الأنام ..) للجرداني سنة (١٣٠٩هـ) وله نسخ خطية كثيرة منها في : الأزهرية برقم (١١١٥) ١٢٣٨١ في (٩٩ق) ، وأخرى برقم [٢٩٦] ٢٢٤٤ ضمن مجموع في (٩٥ق) .

وطبع - حديثاً - بتحقيق د. مصطفى الذهبي ، عن مكتبة نزار الباز ، وكتب الطبعة الأولى !! ولم يورد ترجمة للمؤلف إلا في حدود سطرين ، وجعل المؤلف محمد بن علي بن سالم الشبشيري .

٥٥- وعليه حاشية تأليف خليل بن محمد الرشيدي المصري الشهير بالخضيري (م١١٨٦هـ)[١] .

وسمّاها (خلاصة الغرر الرضية البائحة بسر الأربعين النووية وشرحها الجواهر البهية) ذكره البغدادي في(إيضاح المكنون) (١/ ٥٦) ، وفي (هدية العارفين) (١/ ٣٥٥) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٤/ ١٢٧) ، وانظر (معجم الأصوليين) (٢/ ٩٨) .

٥٦- وأخرى تأليف عبدالله بن محمد النبراوي، الشافعي (كان حياً سنة ١٢٥٧هـ)[٢] سمّاها (عروس الأفراح) .

---

(١) ترجمته في : إيضاح المكنون (٥٦/١) و(٤٠٨/٢) ، هدية العارفين (٣٥٥/١)، معجم المؤلفين (١٢٧/٤)

(٢) ترجمته في : إيضاح المكنون (٥٦/١) ، هدية العارفين (٤٩٠/١) ، معجم المطبوعات (ص ١٨٣٧) ، ومعجم المؤلفين .

ذكرها البغدادي في (إيضاح المكنون) (٥٦/١) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) في ترجمته ، مطبوعة في المطبعة الكتسلية – القاهرة (١٣٢٩هـ) (٢١٩ص) .

ولهذه الحاشية نسخة خطية في جامعة الإمام برقم (٣١١٣) في (١٠١ق) كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً .

٥٧- شرح الأربعين النووية .

تأليف : زين الدين ، محمد عبدالرؤوف بن تاج الدين المناوي (م١٠٣١هـ)[١] .

ذكره : ابنه محمد تاج الدين في ترجمته لوالده الموسومة بـ(إعلام الحاضر والبادي بترجمة عبدالرؤوف المناوي الحدادي) [١٢/أ مخطوط] ، والمحبي في (خلاصة الأثر) (٤١٤/٢)، والكتاني في (فهرس الفهارس) (٥٦٢/٢) .

وقد فرغ منه مؤلفه سنة (١٠١٠هـ) وله نسخ في المكتبة الأزهرية برقم (٧٧٧) (٧٨٧٩) في (٢٢٩ق) ، وفي مكتبة الدولة ببرلين (١٥٠٠-٤٦١) في (٢١٣ق) .

٥٨- شرح على الأربعين .

تأليف : علي بن إبراهيم بن علي الحلبي (م١٠٤٤هـ)[٢] .

---

(١) ترجمته في : خلاصة الأثر (٤١٢/٢-٤١٦) ، فهرس الفهارس (٥٦٠/٢-٥٦٢) ، الأعلام (٢٠٤/٦) ، معجم المطبوعات (ص١٧٩٨) .

وأفرد ترجمته بتصنيف مفرد ابنه محمد تاج الدين وسمها بـ(إعلام الحاضر والبادي ..) مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية برقم ٣٧٥٨) ، وعندي صورة عنها .

(٢) ترجمته في : خلاصة الأثر (١٢٢/٣) ، وفهرس الفهارس (٣٤٤/١) ، الأعلام (٢٥١/٤) .

ذكره المحبي في (خلاصة الأثر) (١٢٣/٣) .

٥٩- مُؤلَّف في رجال الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد علاَّن البكري الصديقي (م١٠٥٧هـ)[1].

ذكـره : المحـبي في (خلاصـة الأثـر) (١٨٧/٤) ، وأبـي المواهـب الحنـبلي في (مشيخته) (ص٨٤)، وعبدالله مرداد في (المختصر) (ص٤٦٩)، وخليفة في (كشف الظنون) (ص٥٩) .

تنبيه : ذكـر الأخ الشـيخ مشـهـور وزمـيله في كـتـاب (مؤلفـات السـخاوي) كـتـاب (المعـين في معـرفة رجـال الحديـث الأربعـين) الـذي أشـار إلـيه الـزركلي في (الأعـلام) (١٩٤/٦) ، ونسـبه للسـخاوي ، ونفـى الشـيخ مشـهور أن يكون الكتاب المذكور للسـخاوي وساق عـلى ذلـك بعـض الأدلـة ، ومـن أقواها في نظري : الثاني والثالث .

ويـبقى الاحـتمالُ وارداً حـتى يقـوم الدلـيل القطعـي عـلى عـدم صـحة نسـبته للسخاوي .

والـذي أريـده مـن هـذا أن الدليـل الثالـث الـذي ذكره وهو تأريخ تسويد الكتاب يجعلـني أعـتقد أنـه هوكتاب ابن علاَّن المكي المؤلَّف في رجال الأربعين المذكور بعاليه . والله أعلم .

---

(١) ترجمته في : خلاصـة الأثر (١٨٤/٤-١٨٩) ، مشيخة أبي المواهب (٨٢-٨٥) ، الأعـلام (٢٩٣/٦) .

٦٠- الجوهر الثمين في شرح الأربعين .

تأليف : إسماعيل بن عبدالباقي اليازجي (م١٠٦٩هـ)(١) .

ذكره : البغدادي في (إيضاح المكنون) (١/ ٥٦) و(٣٨٢) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٢/ ٢٧٥) ولم يصرِّح باسمه .

٦١- الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية .

تأليف: إبراهيم بن مرعي بن عطية، برهان الدين الشبرخيتي (م١١٠٦هـ)(٢) .

ذكره : الجبرتي في (عجائب الآثار) (١/ ١١٨) ، والقـادري الحسيني في (رفع العتاب والملام) (ص٩١) ، ومخلوف في (شجرة النور) (ص٣١٧) رقم (١٢٣٦) ، وقال : رزق فيه القبول .

والبغدادي في (إيضاح المكنون) (١/ ٥٦) و(٢/ ١٧٨) ، وفي (هدية العارفين) (١/ ٣٦) ، وسركيس في (معجم المطبوعات) (ص١٠٩٧) ، والزركلي في (الأعلام) (١/ ٧٣) ، (٨/ ١٥٠) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (١/ ١١١) ، وعلي بن خليفة المساكني (م١١٧٢هـ) في (فهرسه) (ص٤٥) .

والكتاب مطبوع في مصر سنة (١٣٠٤هـ) و(١٣٠٧هـ) وبهامشه (المجالس السنية) ، وقد ذكر في (الفهرس الشامل) (٢/ ١١٨٤) أكثر من (٩٠) مخطوطة

---

(١) ترجمته في : سلك الدرر (١/ ٢٥٥) ، إيضاح المكنون (١/ ٥٦،١٢٥،٢٩٩) ، هدية العارفين (١/ ٢١٩) ، الأعلام (١/ ٣١٧) .

(٢) ترجمته في : عجائب الآثار (١/ ١١٨) ، الأعلام (١/ ٧٣) ، معجم المؤلفين (١/ ١١١) ، شجرة النور (رقم ١٢٣٦) .

للكتاب في مكتبات العالم ، ومنها : في جامعـة الملك سعود برقم (١٣٧١) عـام فـي (٢٧٩ق) ، وأخرى برقم (١٩١٤) في (٢٥٧ق) ، وفي جامعة الإمام بالرياض برقـم (٣٠١٧) في (٢٥٣ق) ، وأخـرى بـرقم (٤٠٢) في (٣٣٥ق) ، وفي جامعـة الملـك عبدالعزيز بجدة برقم (٤٥/٢عام) ، وفي الأحمدية بحلب [(٣٦٤) الحديث] في (٣١٨ ق) ، وفي الأزهرية [(٤٨٣) ٣٩٩٩] في (٢٦٢ق) ، وأخرى برقم [(١٩٣٧) ٢١٤٧٦] في (٢٦٧ق) ، وثالـثة بـرقم [(٤٠١) ٣١٨٦] في (٢٥٠ق) ، وفي دار الكتـب القطـرية برقم [٢٨٧] ، وفي مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٢٤٧٠) في (٤٠٣ق)، وأخرى برقم (٦٦٨٨) في (١٩٨ق) ، وفي الخزانة العلمية الصبحية بسلا — المغرب.

٦٢- شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد الحُجِّيج التونسي الأصل ، الأندلسي (م١١٠٨هـ)[١] .

ذكره : مخلوف في (شجرة النور الزكية) رقم (١٢٤٥) ، ومحفوظ في (تراجم المؤلفين التونسيين) (١٠٣/٢) .

٦٣- شرح الأربعين النووية .

تأليف : رمضان بن محمد بن نقرة البوسالمي ، القيرواني (م١١١٠هـ)[٢] .

ذكره : محفوظ في (تراجم المؤلفين التونسيين) (٤٦/٥) .

---

(١) ترجمته في : شجرة النور رقم (١٢٤٥)، سلك الدرر (١١٢/٤)، تراجم المؤلفين التونسيين (٢/ ١٠٣) .

(٢) ترجمته في : تكميل الصلحاء والأعيان (ص١٢٨) ، وعنه تراجم المؤلفين التونسيين (٤٦/٥) .

٦٤- الدرر السنية في شرح الأربعين النووية .

تأليف : عمر بن عبدالحي الطرابلسي الحنفي (م١١٤٧هـ) .

ذكـره : البغدادي في (الإيضـاح) (٤٦٦/١) ، وكحـالـة في (معجـم المؤلفـين) (٥٦٠/٢) .

٦٥- شرح الأربعين النووية .

تأليف : أحمد بن أمين البسطامي (م١١٥٧هـ)[1] .

ذكره : المرادي في (سلك الدرر) (٨٢/١) ، والبغـدادي في (هدية العارفين) (١٧٤/١) ، وكحالـة في (معجـم المؤلفين) (١٠٨/١) ، وانظر (أعـلام فلسطـين) (١٥٩/١) .

٦٦- تحفة المحبين بشرح الأربعين .

تأليف : محمد حياة بن إبراهيم السندي ، ثم المدني (م١١٦٣هـ)[2] .

ذكره : المرادي في (سلك الدرر) (٣٤/٤) ، وقال : مختصر جداً ، والبغدادي في (إيضـاح المكـنون) (٢٥٦/١) ، وفي (هديـة العـارفين) (٣٢٧/٢) ، والكـتاني في

---

(١) ترجمته في : سلك الدرر (٨٢/١) ، هدية العارفين (١٧٤/١) ، معجم المؤلفين (١٠٨/١) ، أعلام فلسطين (١٥٩/١) .

(٢) ترجمته في : عنوان المجد (٢٥/١-٢٦) ، و(٤١/١ ط. وزارة المعارف) ، وفهرس الفهـارس (٣٥٦/١) ، سلك الدرر (٣٤/٤) ، نزهة الخواطر (٣٠٩/٦) ، الأعلام (١١١/٦) .

(فهرس الفهارس) (٣٥٦/١) ، وابن بشر في (عنوان المجد) (٢٥/١، ٢٦) حيث قال : ورأيت لـه مصنفاً عجيباً شرحاً على الأربعين النووية سماه (تحفة المحبين ..)[1] ، والزركلي في (الأعلام) (١١١/٦) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٢٧٥/٩) .

وله نسخ خطية في : خدا بخش برقم [٢٨٦] في (١٤ق) ، وفي مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (١٢٤٧٨/١ مجاميع) في (٣٧ق) ، وفي مكتبة الشيخ عبدالله بن خلف الدحيان الموجودة في مكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت برقم (٢٢٧) في (٣٨ق)[2] .

طبع الكتاب عن نسخة خطية حصل عليها المحقق من جامعة السند جامشورو ، من مكتبة البحوث بمعهد السنديات برقم (٢٩٧/٢٦) (٦٩٩٤٠-٨٣٦) ، عدد صفحاتها (٤٩ص)[3] .

ولكن المحقق لم يطبع الكتاب باسمه المتقدم (تحفة المحبين ..) ولعله لم يقف على من سماه بهذا الاسم ، ولكن هذا بعيد لأنه ذكر في حاشية رقم (١) ص(١٥) مصادر ترجمة المؤلف ومنها عنوان المجد الذي ذكره بهذا الاسم .

---

(١) هـذا الكـلام لا يوجـد في طـبعة وزارة المعـارف (ص٤١) ، ولا في طـبعة دارة الملـك عبدالعـزيز (٦٤/١) .

(٢) انظر : نوادر مخطوطات علامة الكويت ، إعداد محمد بن ناصر العجمي .

(٣) مقدمة النسخة المطبوعة .

٦٧- وللعلاّمـة بديـع الديـن الراشـدي السـندي (م١٧ شـعبان ١٤١٦هـ)[(١)] تعليقات على هذا الشرح بعنوان (التعليقات الراشدية على شرح الأربعين النووية) لمحمد حياة السندي. (مخطوط).

٦٨- لُباب الطالبين بشرح الأربعين . أو أزهار الطالبين بشرح الأربعين .

تأليف : أحمد بن محمد بن علي الحسني القلعاوي السحيمي (م١١٧٨)[(٢)] .

ذكره : البغدادي في (إيضاح المكنون) (٢/٣٩٩) ، وفي (هدية العارفين) (١/ ١٧٧)، والزركلي في(الأعلام)(١/٢٤٣)، وكحالة في (معجم المؤلفين)(٢/١٣٠) .

وللكتاب نسخ خطية في : جامعة الملك سعود بالرياض برقم (٢٧٩٢عام) في (٨٨ق) ، وفي جامعة الإمام بالرياض برقم (١٣٨٦) في (١١٨ق) ، وفي دار الكتب في القاهرة (فؤاد) [١٩١٢١ب] في (١٠٨ق) بخط المؤلف ، وفي التيمورية برقم [٨٥] الجزء الأول ، وفي الأزهرية [(٩٥٦) ١٠٠٨١] في (٨٧ق) ، وفي مكتبة الحرم المكي منه القسم الثالث والرابع في مجلدين ضخمين برقم عام ٨٦٢، ٨٦٣ ، ورقم خاص ٤٠٣ ، وذكر الزركلي في (الأعلام) أنه مخطوط في خزانة الرباط أول المجموع (١٩٧٠كتاني) .

٦٩- النور المبين على متن الأربعين .

تأليف : علي بن حجازي بن محمد البيُّومي ، الأدريسي ، الخلوتي ،

---

(١) ترجمته في : مجلة المشكاة - العدد الثاني (ص٣١٤) ، وجهود مخلصة (ص٢١٢) .

(٢) ترجمته في : عجائب الآثار (١/٢٦٣) ، إيضاح المكنون (١/١٧٥، ٢١٠) ، هدية العارفين (١/١٧٧) ، الأعلام (١/٢٤٣) .

الدمرداشي (م١١٨٣هـ)[١] .

ذكره : الجبرتي في (عجائب الآثار) (١/٣٧٩) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٢/٤١٨) .

لـه نسخة خطية في دار الكتب بالقاهرة برقم [١٣١٦] ، وأخرى برقم [١٤١١] ، وفي مكتبة مكة المكرمة برقم (٩٩) ، حديث في (٤٠ق) .

٧٠- تعليق على الأربعين النووية .

تأليف : علي بن محمد الزيات (القرن ١٢هـ) .

ذكره : كحالة في (معجم المؤلفين) (٢/٥٠٥) ، لـه نسخة خطية في الأزهرية برقم [٣٤٨٩] الامبابي (٤٨١٨٨) .

٧١- تخريج الأربعين النووية .

تأليف : محمد مرتضى الزبيدي (م١٢٠٥هـ)[٢] .

---

(١) ترجمته في : عجائب الآثار (١/٣٧٩) ، ومعجم المؤلفين (٢/٤١٨) .

(٢) ترجمته في : فهرس الفهـارس (١/٥٢٦-٥٤٣) ، نشر العرف (٢/٢١-٢٩) ، أبجد العلـوم (٣/٢٠٨ وما بعدها) ، الأعلام (٧/٧٠) ، حلية البشر (٣/١٤٩٢) .

وأفرد ترجمته في جزء محمد بن إبراهيم فني المصري سماه (الجوهر المحسوس في ترجمة صاحب شرح القاموس) ، كذا في فهرس الفهارس (١/٥٣٠) ، ونال الدكتور هاشم طه شلاش درجة (الدكتوراه) في رسالته التي طبعت بعنوان : (الزبيدي في كتابه تاج العروس) ، وظهرت الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ في (٧٢٠ص) .

ذكـره : الكـتاني في (فهـرس الفهـارس) (٥٣٩/١) ، ومحمـد زيـاره في (نشـر العرف)(٢٧/٢)، وهاشم طه شلاش في (الزبيدي في كتابه تاج العروس)(ص١٣٦) .

٧٢، ٧٣- شرحان على الأربعين النووية .

تأليـف : محمـد بن حسن بن الطالب بن علي بن قاسم بن سودة الـمُرِّي الفاسي (م١٢٠٩هـ) [١] .

ذكـره : مخلـوف في (شـجرة الـنور الزكـية الـنور) (ص٣٧٣) ، والجـــبرتي في (عجائــب الآثــار) (١٥١/٢) ، والقــادري في (رفــع العــتاب والمــلام) (ص٩٢) ، والكتاني في (فهرس الفهارس) (٢٥٨/١)، وقال : «له عدة شروح على الأربعين»، والبيطار في (حلية البشر) (١٤٠٧/٣) ، والزركلي في (الأعلام) (١٧١/٦) .

لـه نسخة خطية في خزانة ابن يوسف بمُرّاكس (حديث١) [٨٤]، تاريخ نسخها جمادى الآخرة (١١٧٢هـ) .

والكتاب مطبوع على الحجر بفاس عام (١٣٠٩هـ) .

٧٤- شرح الأربعين النووية .

تأليف محمد بن أحمد بُنَيِّس الفاسي (م١٢١٣هـ)[٢] .

---

(١) ترجمته في : شجرة النور (رقم ١٤٨٦) ، فهرس الفهارس (٢٥٦/١) ، الأعلام (١٧٠/٦) .
وجمع أبوالربيع الحوات ترجمته في تأليفٍ سماه (الروضة المقصودة في مآثر بني سودة) . كذا في شجرة النور (ص٣٧٣) .

(٢) ترجمته في : الأعلام (١٥/٦)، معجم المطبوعات (ص٥٩٣)، معجم المؤلفين (٥٣/٣)، وفي =

ذكره : كنُّون في (النبوغ المغربي) (ص٣٠٠) ، وشرحه لعشرة أحاديث . طبع بفاس سنة (١٣٠٩هـ) على الحجر ، وانظر تراث المغاربة (ص١٧١) .

٧٥- تقريرات على الأربعين النووية .

تأليف : أحمد بن موسى بن أحمد بن محمد البيلي العدوي ، المالكي (م١٢١٣هـ)[1] .

ذكره : مخلوف في (شجرة النور الزكيّة) رقم (١٤٣٨) .

له نسخة في دار الكتب – القاهرة برقم (٣١م) .

٧٦- شرح الأربعين النووية .

تأليف : عبدالقادر بن أحمد بن شقرون الفاسي (م١٢١٩)[2] .

ذكره : الزركلي في (الأعلام)(٣٧/٤)، وكنّون في (النبوغ المغربي)(ص٣٠٠)، وشرحه لعشرة أحاديث ، وطبع على الحجر بفاس سنة (١٣٠٩هـ) .

٧٧- شرح الأربعين النووية .

= مجلة المجمع العلمي العربي ٣٥:١٢٣ تحقيق لمعنى البُنَيِّس كتبه الأستاذ عبدالله كنون وأفاد أنه كان يطلق على الإناء المصنوع من الفخار وأكثر ما يستعمل للخمر . اهـ . من الأعلام .

(١) ترجمته في : شجرة النور رقم (١٤٣٨) ، وحلية البشر (١/١٧٨-١٧٩) ، عجائب الآثار (٢/ ٢٧٦-٢٧٧) ، معجم المؤلفين (١/٣١٤) .

(٢) ترجمته في : الأعلام (٣٧/٤) .

تأليف : محمد عبدالله بن الطالب المحجوبي (م١٢٢٠هـ)[1] .

ذكره : في (بلاد شنقيط) (ص٥٩١) ، وفي (تراث المغاربة) (ص١٧١) .

٧٨- شرح الأربعين النووية .

تأليف : رفيع الدين بن فريد الدين الفاروقي (م١٢٢٣هـ)[2] .

ذكره : عبدالحي الحسني في (نزهة الخواطر) (٧/٢٠٤) ، وفي (معارف العوارف) (ص١٥٦) ، وانظر : حركة التأليف (٤٠٧) .

٧٩ شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد الطيب بن عبدالمجيد بن كيران الفاسي (م١٢٢٧هـ)[3] .

ذكره : كنّون في (النبوغ المغربي) (ص٣٠٠) ، وشرحه لعشرة أحاديث ، طبع على الحجر ، وفي (مَعْلَمة القرآن والحديث) (ص١٤٧) أنه شَرْح على اثني عشر حديثاً من الأربعين .

٨٠- شرح الأربعين النووية .

تأليف : وجيه الله بن مجيب الله بن محمد الهندي (م١٢٢٩هـ)[4] .

ذكره : في (نزهة الخواطر) (٧/٥٧٢) ، وفي (معارف العوارف) (ص١٥٦) .

---

(١) لم أجد له ترجمة فيما بين يديَّ من مراجع .

(٢) ترجمته في : نزهة الخواطر (٧/٢٠٤) ، وحركة التأليف باللغة العربية (ص٤٠٧) .

(٣) ترجمته في : شجرة النور (رقم ١٥٠٦) ، الأعلام (٦/١٧٨) .

(٤) ترجمته في : نزهة الخواطر (٧/٥٧٢) .

٨١- شرح الأربعين النووية .

تأليف : أحمد بن التاودي بن سودة المرِّي الفاسي (م١٢٣٥هـ)[1] .

ذكره : كنّون في (النبوغ المغربي) (ص٣٠٠) ، وشرحه لعشرة أحاديث . طبع على الحجر .

له نسخة خطية في التيمورية [مجاميع ١٦١] ضمن مجموع .

٨٢- شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد فال بن متالي التندغي (م١٢٣٨هـ)[2] .

ذكره : في (بلاد شنقيط) (ص٦٠٧) ، وعنه (التراث المغاربية) (ص١٧١) . الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (٣٤٣) .

٨٣- الثمين في شرح الأربعين .

تأليف : عبدالله بن عبدالقادر المدراسي (م١٢٦٧هـ)[3] .

ذكره : عبدالحي الحسني في (نزهة الخواطر) (٧/٣٣٤) ، وفي (معارف العوارف) (ص١٥٦) .

٨٤- الدرر السنية على الأربعين النووية .

تأليف : محمد عكّاشة الشرقاوي (كان حيّاً ١٢٦٧هـ) .

---

(١) ترجمته في : الفكر السامي (٢/٢٩٧)

(٢) ترجمته في : الوسيط (ص٣٤٣) .

(٣) ترجمته في : نزهة الخواطر (٧/٣٣٣)

ذكره : البغدادي في (إيضاح المكنون) (١/٤٦٦) .

٨٥- شرح الأربعين النووية .

تأليف : عمر بن عبدالعزيز الكرسيفي (عاش في القرن ١٣هـ)[1] .

ذكره : محمد المختار السوسي في (سوس العالمة) (ص١٩٦) ، وعنه (تراث المغاربة) (ص١٧٠) .

٨٦- اللطائف السنية على الأحاديث النووية.– شرح الأربعين في مجلد .

تأليف : ابن علال محمد الدليمي (توفي أواخر ١٣٠٠هـ) .

(مَعْلَمة القرآن والحديث (ص١٤٢) وأحال على الأعلام للمراكشي (٦/٩٦) .

٨٧- الإمدادات الإلهية على الأربعين النووية .

تأليف : محمد خليل بن إبراهيم بن محمد القاوقجي شمس الدين (م١٣٠٥هـ)[2] .

ذكره : الكتاني في (فهرس الفهارس) (١/١٠٦) ، وزكي مجاهد في (الأعلام الشرقية) (٢/٥٨٧) .

٨٨- النفحات المحمدية في الأحاديث الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن حسن الصيادي الحلبي (أبوالهدى الرفاعي) (م١٣٢٧هـ)[3] .

---

(١) ترجمته في : الأعلام (٥/٥١) .

(٢) ترجمته في : فهرس الفهارس (١/١٠٤-١٠٦) ، الأعلام (٦/١١٨) ، الأعلام الشرقية (٢/٥٨٤)

(٣) ترجمته في : حلية البشر (١/٧٢) ، فهرس الفهارس (١/١٦٣) ، الأعلام (٦/٣٢٦) وترجم لنفسه في كتابه (الفرقان الدامغ بالحق أباطيل أهل البهتان) .

ذكـره : زكـي مجـاهد في (الأعـلام الشـرقية) (٥٨١/٢) ، وسـركيس في (معجـم المطبوعات) (ص٤٥٦) ، وهو مطبوع سنة (١٣١٣هـ) في (٤٨ص) .

هذا الكتاب فيه نظر ؛ إذ ورد في كتاب المؤلف المذكور ضوء الشمس في قوله ﷺ : «بني الإسـلام عـلى خمس» (٥٣٦/١) : (النفحات المحمدية في الأحاديث الأربعين الأحمدية) وهو الأظهر . والله أعلم .

٨٩- الجواهر اللؤلؤية في شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن عبدالله بن عبداللطيف الجُرْداني الدمياطي (م١٣٣١هـ)[١] .

ذكره : الزركلي في (الأعلام) (٢٤٤/٦) .

طبع قديماً واشتهر باسم (شـرح الجُرْداني على الأربعـين النووية) ، وقـد صرَّح مؤلفه في المقدمة باسمه فقال : وسميته (الجواهر اللؤلؤية في شرح الأربعين النووية) .

ثم طبع حديثاً عن دار اليمامة — بيروت ، وقام بإخراج هذه الطبعة يوسف بديوي ، وكتب الطبعة الأولى ١٤١٧هـ !! ولم يكتب ترجمة للمؤلف ، وسكت عن بعض تأويلات المؤلف لصفات الله عز وجل كما في ص(١٥١) .

٩٠- حاشية على الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن قاسم بن محمد بن عبدالحفيظ القادري (م١٣٣١هـ)[٢] .

---

(١) ترجمته في : الأعلام (٢٤٤/٦) ، ومعجم المطبوعات (ص٦٨٥) ، معجم المؤلفين (٤٣٤/٣)

(٢) ترجمته في : فهرس الفهارس (٩٣٥/٢) ، الفكر السامي (٣١٧/٢) ، الأعلام (٩/٧) .

ذكرها : كحالة في (معجم المؤلفين) (١١/ ١١٩) .

٩١- شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن إبراهيم بن الحفيد السباعي المـُرَّاكشي (م١٣٣٢هـ)[١] .

ذكره : في (الإعلام بمَن حَلَّ مُرَّاكش من الأعلام) (٧/ ٢٠١) ، والزركلي في (الأعـلام) (٥/ ٣٠٥) ، ومجاهد في (الأعـلام الشرقية) (٢/ ٩٢٣) ، وانظر : (تراث المغاربة) (ص١٧٢) ، و(مَعْلَمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى) لعبدالعزيز بن عبدالله (ص١٢٨) .

٩٢- شرح الأربعين النووية .

تأليف : عبدالمجيد بن إبراهيم الشرنوبي ، الأزهري ، المالكي (م١٣٤٨هـ)[٢] .

ذكـره : مخلـوف في (شـجرة الـنور) (ص٤١٢) رقـم (١٦٤٧) ، والـبغدادي في(إيضاح المكنون) (١/ ٢٠٩) و(٣١٤) ، وفي (هدية العارفين) (١/ ٦٢١ و٦٤١) ، والزركلي في (الأعلام) (٤/ ١٤٩) ، وزكي مجاهد في (الأعلام الشرقية) (١/ ٣٤٥) ، وسركيس في (معجم المطبوعات) (ص١١١٩) ، وكحالة في (معجم المؤلفين) (٦/ ١٦٧) ، والفقي في (الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة) (ص١٥٨) .

---

(١) ترجمته في : الأعلام (٥/ ٣٠٥) ، الأعلام الشرقية (٢/ ٩٢٣) .

(٢) ترجمته في : شجرة النور رقم (١٦٤٧) ، إيضاح المكنون (١/ ٢٠٩، ٣١٤) ، الأعـلام (٤/ ١٤٩) ، الأعـلام الشرقية (١/ ٣٤٤) ، معجـم المؤلفـين (٦/ ١٦٧) ، كـتاب (الأزهـر وأثـره في النهضة) (ص١٥١-١٦٧) .

وهو مطبوع بمصر في كتيِّب صغير .

والمؤلف يورد بعض الأحاديث الموضوعة ، انظر مثلاً (ص١٥ ، ١٩ ، ١٢٥) وغيرها ، ويؤول في الصفات انظر مثلاً ٤١ ، ٤٢ ، ٨٠ ، ٨١) وغيرها ، ويذكر بعض الأقوال الباطلة التي لا دليل عليها ، انظر مثلاً (ص٤٣ ، ٦١) وغيرها .

٩٣- الفتح المبين في شرح الأربعين .

تأليف : عبدالسلام بن محمد الفضيل الشهير بالسكوري (م١٣٤٩هـ)[١] .

ذكره : الزركلي في (الأعلام) (٩/٤) ، والجراري في (التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين) (ص٢١٠) ، وعنه (تراث المغاربة) (ص٢١٧) .

٩٤- شرح الأربعين النووية .

تأليف : إبراهيم بن صالح السوسي العروسي التازروالتي (م١٣٥٢هـ)[٢] .

ذكره : محمد المختار السوسي في (سوس العالمة) (ص٢٠٣) وعنه (تراث المغاربة) (ص١٧٢) .

٩٥- تعليم الأحب أحاديث النووي وابن رجب .

٩٦- محاسن الدين على متن الأربعين .

كلاهما للشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن فيصل آل مبارك (م١٣٧٦هـ)[١] .

---

(١) ترجمته في : الأعلام (٩/٤) .

(٢) ترجمته في : الأعلام (٤٤/١)، معجم المؤلفين (٢٧/١) .

الأول يقع في (٦٣ صفحة) وهو مطبوع ضمن مجموع بعنوان (أربع المختصرات النافعة) ومعه رسائل أخرى .

والثاني مطبوع ضمن (المجموعة الجليلة) وتضم ثلاث مختصرات ، هذا أحدها .

٩٧- شرح الأربعين النووية .

٩٨- ختمة كتاب الأربعين النووية .

كلاهما من تأليف : محمد بن عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني (م١٣٨٢هـ)[٢] .

انظر : فهرس الفهارس (١/ ٢٦) ، وتراث المغاربة (ص١٧٢) ، والشرح لم يتم .

٩٩- شرح الأربعين النووية .

تأليف : هاشم بن محمد الشحات الشرقاوي (القرن الرابع عشر الهجري)[٣] .

فرغ من تأليفه سنة ١٣٢٦هـ ، وهو مطبوع في الميمنية سنة ١٣٢٦هـ في (٦٤ صفحة) .

ذكره : في (معجم المطبوعات) (ص١١١٧) .

له نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية برقم [٢٨٨٨] صعايدة (٣٨٩١١) .

---

(١) ترجمته في : مشاهير علماء نجد (٣٩٨-٤٠١) ، روضة الناظرين (٢/١٧٨) ، علماء نجد (٣/ ٧٥٤) ، وأفرد بعض المعاصرين ترجمته بعنوان (العلاّمة المحقّق والسلفي المدقّق) . ط.

(٢) ترجمته في : مقدمة (فهرس الفهارس) له ، و(شجرة النور) (٤٣٧) ، (الأعلام) (٦/١٨٧) .

(٣) انظر معجم المطبوعات ، وفهرس المكتبة الأزهرية .

١٠٠- شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن أحمد بن عبدالرحمن المشرع (م؟)[١] .

ذكره : الأكوع في (هجر العلم) (٩٠٨/٢) .

١٠١- البرود الأطلسية في شرح الأربعين النووية .

تألـيف : عـبدالوهاب بـن مصـطفى بـن محمـد بـن أحمـد الكفـردا الشـهير بـ(طلس)[٢] ، من علماء حلب في القرن الرابع عشر الهجري .

لـه نسـخة تامـة بخط المؤلـف في جامعـة الإمام محمد بن سعود برقم (٥١٩٤) في[٣٠٦ق] .

١٠٢- شرح الأربعين النووية .

تأليف : أحمد بن سليمان بن كمال باشا (م٩٤٠هـ)[٣] .

لم أجد من نسبه إليه في كتب التراجم ، بل ورد في كتب الفهارس .

لـه نسـخة خطية في مكتبة الحرم المكـي برقـم (عـام ٥/١٢٥ مجاميـع) ، وفي دار صدام برقم (١١/١٠٨٤٧ في (٣٦صفحة) .

---

(١) ترجمته في : (هجر العلم ومعاقله في اليمن) (٩٠٨/٢/ب) .

(٢) انظر : فهرس المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن سعود - الحديث الشريف - الجزء الأول (ص١٢٤) .

(٣) ترجمته في : (الكواكب السائرة (١٠٧/٢-١٠٨)، شذرات الذهب (٣٣٥/١٠) ، (الفوائد البهية (ص٢١-٢٢) ، الأعلام (١٣٣/١) .

١٠٣- الهادي للمسترشدين في شرح الأربعين .

تأليف : الشهاب أحمد بن محمد بن أبي بكر الكازروني (م؟) .

ذكره : في (كشف الظنون) (١/٦٠) .

له نسخة خطية في (لاله لي٣٩) [٤٩١] .

١٠٤- فتح القوي شرح أربعين النووي .

تأليف : عبدالله بن محمد آل عبداللطيف، الملقب بـ(الشافعي الصغير) .

انظر : علماء الأحساء ومكانتهم العلمية والأدبية ، نص محاضرة منشورة في مجلة العرب ج٥ و٦ س ١٧ ذو القعدة ١٤٠٢هـ ، وفي مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الأحساء العدد الأول ص٥١٧-٥٤١ .

١٠٥- الكافي في شرح الأربعين النووية .

تأليف : مسعود بن منصور بن الأمير سيف الدين عبدالله العلوي .

ذكره : حاجي خليفة في (كشف الظنون) (١/٦١) .

له نسخة خطية في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم عام ١١٧٢.

وفي شهيد علي باشا (٣٢٧) [٢٧٥٩ مجاميع] انظر الفهرس الشامل (٢/١٢٧٧) .

١٠٦- الأربعون النووية مع شرح مشكلاتها .

تأليف : زكريا بن محمد الأنصاري (م٩٢٦هـ)[1] .

لم أقف على من ذكره في مصادر ترجمته التي وقفت عليها .

---

[1]) ترجمته في : (الكواكب السائرة (١/١٩٦)) ، (الأعلام)(٣/٤٦) .

لـه نسـخة خطـية في دار الكتـب بالقاهـرة بـرقم [١٨١٥] ، وفي الخـزانة العامـة بالرباط برقم [١٨٨٨د] الورقة ٧٨أ-١٠٦ب ، ضمن مجموع تاريخها ١١٩١هـ ، وفي المكتبة الأزهرية برقم [(٢٥٧٦) حليم ٣٢٩٩١] في (٢٠ق) ، وأخرى برقم [(٣٠٤٤) ٤٠٦٤٠] في (٣٠ق) .

١٠٧- الإيضاح والتبيين في معاني الأحاديث الأربعين (شرح على الأربعين حديثاً للنووي) .

المؤلف : مجهول .

لـه نسـخة خطـية في أمـبروزيانا (٢٧٤/٢) [D289/1 (545)] – (و ١-٨٢أ) ضمن مجموع .

١٠٨- شرح الأربعين النووية .

المؤلف : مجهول .

له نسخة خطية في مكتبة المسجد النبوي الشريف بالمدينة – مكتبة عبدالرحمن الحصين . (٩٦ق) [١] .

١٠٩- حسن النية في شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد مصطفى الشهاوي (م١١٦٧) [٢] .

لم أجد من نسبه إليه في كتب التراجم التي وقفت عليها ، بل ورد في كتب الفهارس .

---

(١) انظر : مجلة الحكمة – العدد الرابع عشر (ص٤٣٦)

(٢) ترجمته في : معجم المؤلفين (٧١٩/٣) .

له نسخة خطية في دار الكتب – صوفيا (١/٢١٩) [3056– في (٢٠٠ق) ، خطها رديءٌ جداً .

١١٠- حاشية على الأربعين حديثاً للنووي .

المؤلف : مجهول .

لها نسخة خطية في كتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [٢/٢٧٧٠ مجاميع] في (٥٦ق) .

تاريخها : ١١٥٦هـ .

١١١- من مشكاة النبوة (شرح موجز على الأربعين النووية) .

تأليف : محمد صالح بن عبدالله بن محمد صالح الفرفور (م١٤٠٧هـ)[١] .

طبع في دمشق سنة ١٣٨٩هـ، وهو في ١١٠ صفحات، عن جمعية الفتح الإسلامي .

ذكره الحافظ وزميله في (تاريخ دمشق في القرن الرابع عشر الهجري)(٣/٥١٨) .

وانظر دليل مؤلفات الحديث النبوي (٢/٦٧٨) .

١١٢- شرح الأربعين النووية .

تأليف : عبدالله بن إبراهيم الأنصاري (م١٤١٠هـ)[٢] .

---

(١) ترجمته في : (تاريخ علماء دمشق) الجزء الثالث – (ص٥٠٧–٥٢٠)، ولمحمد جميل الشطي رسالة في تراجم بني فرفور وسمها بـ(الضياء الموفور) ذكرها في ترجمته لنفسه في خاتمة كتابه (أعيان دمشق) وأشار إلى أنها مخطوطة في دار الكتب الظاهرية ، وقام المترجم له بشرحها في (الدر المنثور شرح الضياء الموفور) .

(٢) ترجمته في : (تتمة الأعلام) (١/٣٢١) .

وقد بيّنَ المؤلف منهجه فقال : «ولما كان الكتاب مفقوداً من السوق بادرت في التعليق عليه فزينت كل حديث بعنوان ، وأوجدت لكل حديث مقدمة صغيرة وترجمت كل راوٍ بما يناسب المقام ، وأعطيت لكل كلمة غريبة ما يوافقها من المعنى وخرّجت الآيات والأحاديث الواردة ، وقسمت كل حديث إلى أفكار واستنبطت من الأحاديث الفوائد العظام ..» .

وهو مطبوع في (١٣٦ص) من القطع المتوسط .

١١٣- التحفة الربانية شرح الأربعين النووية .

ومعها شرح الأحاديث التي زادها ابن رجب الحنبلي .

تأليف : إسماعيل بن محمد الأنصاري (م١٤١٧هـ)[١] .

طبع بالمكتبة السلفية بالرياض عام ١٣٨٠هـ وفي المؤسسة السعودية بالقاهرة ، وفي مطبعة دار الثقافة بالأسكندرية عام ١٣٨٠هـ .

ويقع في (١٢٦صفحة) من القطع الصغير .

ومسلكه فيه بيان مفردات الحديث ، ثم ذكر ما يستفاد منه .

١١٤- القواعد السنية في شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد عاشق إلهي الميرتهي .

انظر : (جهود مخلصة) للفريوائي (ص٢٤٣) .

---

(١) ترجمته في : خاتمة كتابه (تصحيح حديث صلاة التراويح ..) .

١١٥- تعليق على الأربعين النووية .

تأليف : محمد بن صالح العثيمين .

مطبوع على الحاسوب .

١١٦- الأحاديث الأربعين النووية مع ما زادها ابن رجب ، وعليها الشرح الموجز المفيد .

تأليف : عبدالله بن صالح المحسن (معاصر) المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .

في (٩٦صفحة) ، وسار المؤلف في شرحه على المنهج التالي :

١- يورد متن الحديث . ٢- يوضح معاني بعض مفرداته .

٣- يذكر الفوائد المستنبطة من الحديث ٤- يورد المعنى الإجمالي للحديث .

٥- يذكر بعض الأبيات الشعرية النافعة حول معنى الحديث .

١١٧- شرح الأربعين النووية في ثوب جديد .

تأليف : عبدالوهاب رشيد صالح أبوصفية (معاصر) .

في (٥٢٠صفحة)، واقتصر المؤلف على شرح الأبعين النووية دون ما زاده ابن رجب .

سار المؤلف في شرحه على المنهج الآتي :

١- يوضح مكانة الحديث عند العلماء .

٢- يتناول الكلام على سند الحديث - أحياناً - .

٣- يشرح الحديث مبتدئاً بالبيان اللغوي والمفردات ، ثم المعنى الإجمالي .

٤- يذكر بعض ما يرشد إليه الحديث .

٥- يذكر بعض التطبيقات على الحديث .

٦- يستطرد – أحياناً – في ذكر بعض المسائل المهمة في الحديث .

١١٨- قواعد وفوائد من الأربعين النووية .

تأليف : ناظم محمد سلطان (معاصر) .

في (٣٧٣صفحة) واقتصر على الأربعين النووية ، وسار المؤلف في شرحه على النهج الآتي :

١- بيان أهمية ومنزلة الحديث عند العلماء الأعلام .

٢- وضع كل قضية تعرض لها الحديث تحت عنوان مناسب لها وشرحها بإيجاز .

٣- وضع تراجم قصيرة للعلماء الذين نقل أقوالهم في شرح الحديث .

٤- ذكر فوائد الحديث التي استنبطها العلماء بإيجاز .

٥- قدّم قبل الشرح بترجمة للإمام النووي - رحمه الله - ، ثم بمقدمة النووي ، ثم بتعقيب على النووي في مقدمته أوضح فيها حكم العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ، ثم بتعقيب على قول النووي - رحمه الله - : ((ثم التزم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة ..)) .

١١٩- الوافي في شرح الأربعين النووية .

تأليف : مصطفى البغا ومحي الدين مستو (مُعاصِرَيْن) .

في (٤٠٤صفحة) اقتصرا على شرح الأربعين النووية ، واتبعا المنهج الآتي :

١- إيراد نص الحديث مضبوطاً بالشكل ٢- تخريج الحديث من مصادره .

٣- بيان أهمية الحديث . ٤- توضيح لغة الحديث .

٥- ذكر سبب الحديث – إن وُجِد- . ٦- بيان فقه الحديث وما يرشد إليه .

٧- تفصيل بعض المسائل الفقهية – عند وجودها - .

وفي آخر الكتاب باب في ضبط ما خفي من ألفاظ الحديث نقلاً عن النووي - رحمه الله - .

١٢٠- إيضاح المعاني الخفية في الأربعين النووية .

تأليف : محمد تاتاي (معاصر) .

في (٤٦٦صفحة) ، يذكر الحديث ثم تخريجه ، ثم دروس وعبر من كلام سيد البشر (عقائدية ، أصولية ، اجتماعية ، فقهية ... الخ) .

١٢١- الأضواء السماوية في تخريج الأربعين النووية .

تأليف : فوزي بن عبدالله بن محمد (معاصر) .

الناشر المكتبة الإسلامية – الأردن .

يقع الكتاب في (٢٥١صفحة) من المتوسط .

توسَّع في تخريج الأحاديث من مصادرها مع بعض الفوائد .

١٢٢- شرح الأربعين النووية .

تأليف : محمد بكّار زكريا (معاصر) .

في (١٣٦صفحة) من القطع المتوسط .

الناشر : دار البشائر الإسلامية .

يذكر ترجمة الراوي ، ثم الشرح والبيان ، ثم ما يستفاد من الحديث .

تنبيهات

١- ذكرتُ (محمد بن أحمد الحنفي) مرتين لاختلاف عمله، واختلافهم في تأريخ وفاته .

٢- لم أذكر شرح السيوطي لأنه لم يذكره في ترجمته لنفسه ، ولم يذكره كل من ترجم له لا سيما وقد كُتِبَ عنه تراجم وافية وحصل تَتَبّع لمؤلفاته .

وما أشار إليه صاحب الكشف من قوله (شرح الحديث الأربعين) ، وكذلك ما ورد في كتاب (دليل مخطوطات السيوطي ..) فإن في ذلك غموضاً .

٣- تركتُ ذكر بعض المصنفات المعاصرة قصداً ، لكونها في متناول يد القارئ وكثيرٌ منها لم يأتِ بجديد ، وإنما ذكرتُ شيئاً منها للفائدة فقط .



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبعد :

فهذا ما وَفّق الله تعالى من جَمْعِه مما كتبه أهل العلم على الأربعين حديثاً التي جمعها الإمام النووي – رحمه الله تعالى – من شروح وتخريجات وتعليقات وحواشٍ ..

وكان ذلك نتيجة جهد أحتسبه عند الله تعالى ، وأنا على يقين بأنه قد فاتني الكثير من ذلك ، لكن عزائي في ذلك أن عملي هذا جهد بشري يَعْتَوِره النقصُ ، وتُصَوَّبُ إليه الانتقادات ، وتُكتَبُ الاستدراكات .

فما وجدتَ – أخي القارئ – من صوابٍ فهو من الله وحدَه – فله الفضل أولاً وآخراً – وما وجدتَ من نقص أو تقصير فمن العبد الضعيف ومن الشيطان ، فَضَعْ ذلك في مكانه من نسختك ، وإن تفَضَّلْتَ به على جَامِعِه ليستدرك ذلك في طبعةٍ قادمةٍ – إن شاء الله – فجزاك الله خيراً .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رسالة الطوفي

في رعاية المصلحة

رسالة الطوفي في رعاية المصلحة

كتب نجم الدين الطوفي العالم الحنبلي المتوفى سنة (٧١٦هـ) شرحاً للأربعين حديثاً النووية ولما وصل إلى شرح الحديث الثاني بعد الثلاثين وهو قوله ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار» أسهب في شرحه وأفاض في بحث أصولي في أدلة الشرع على الأحكام ومنزلة رعاية المصلحة من هذه الأدلة وتحدث في هذا بما لم يسبق إليه فيما نعلم.

جرّد الشيخ جمال الدين القاسمي أحد علماء دمشق شرح هذا الحديث وطبعه رسالة خاصة وأوضح في حواشيها ما يحتاج إلى الإيضاح.

نشرت مجلة المنار في المجلد التاسع في الجزء العاشر الصادر في اكتوبر عام ١٩٠٦م هذه الرسالة بحواشيها.

واختار الأستاذ مصطفى زيد المدرس بكلية دار العلوم (الطوفي ورأيه في رعاية المصلحة) موضوعاً لرسالته ، وعنى بالتحقيق والاستيثاق من نص الرسالة فرجع إلى مخطوطتين بالخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية لشرح الطوفي للأربعين النووية إحداهما برقم (٣٢٨) حديث ، وثانيتهما برقم (٤٤٦) حديث ، ورجع إلى تجريدة الشيخ جمال الدين القاسمي ، وإلى الجزء العاشر من المجلد التاسع من المنار ووازن وقابل بين هذه المصادر واستخلص رسالة الطوفي منقحة محررة وعنه ننشرها فيما يلي، وهي رسالة قيمة تقرر نظريات جريئة وفيها مواضع جديرة بالبحث والنظر ، والذي ينقصها هو الاستشهاد بجزئيات عملية على نظرياتها الكلية.

نص رسالة الطوفي :

الحديث الثاني والثلاثون*

عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : «لا ضرر ولا ضرار» حديث حسن . رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً ، ورواه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً ، فأسقط أبا سعيد وله طرق يقوى بعضها ببعض .

الكلام على إسناده ، ولفظه ، ومعناه :

سند الحديث :

أما إسناده ، فالكلام عليه في مواضع :

أحدها : (الخُدري) بخاء معجمة مضمومة ، بعدها دال مهملة ساكنة ، نسبة إلى قبيلة من الأنصار ، وإنما ضبطتُ هذا اللفظ على ظهوره لأن بعض مشايخنا الفضلاء أخبرني أنه تنازع هو وولده — وكان أيضاً فاضلاً — في الخدري ، هل هو بدال معجمة أو مهملة ؟ وأنهما سألا عن ذلك الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ﷺ ، فأخبرهما أنها بدال مهملة

---

* انظر الصفحة رقم (١٦٨) من المخطوطة رقم (٣٢٨) حديث تيمور ، وهي التي رمزنا إليها بالحرف (أ) ، والصفحة رقم (١٢٥) من المخطوطة رقم (٤٤٦) حديث تيمور ، وهي التي رمزنا إليها بالحرف (ب) ، أما مطبوعة القاسمي فقد رمزنا إليها بالحرف (حـ) ، وأما مطبوعة المنار فقد رمزنا إليها بالحرف (د) .

الموضع الثاني : في (المسند والمرسل) وهما من ألقاب الحديث .

فالمسند : المتصل الذي لم يحذف من إسناده أحد .

والمرسل : ما حذف من إسناده الصحابي (عند المحدثين) ، أو أي راوٍ كان (عند الأصوليين)[1] .

الموضع الثالث : أن الحديث الليّن أو الضعيف من جهة الضبط قد يقوى بالشواهد المنفصلة حتى يبلغ درجة ما يجب العمل به ، كالمجهول من الناس إذا وجد مزكيًا صار عدلاً تقبل شهادته وروايته .

ثم الشاهد قد يكون كتاباً مثل أن يضعف الحديث ، لكن يوافقه ظاهر آية أو عمومها فيقوى بهما ، ويتعاضدان على صيرورتهما دليلاً .

وقد يكون سنة : إما عن راوي الحديث نفسه أو عن غيره ، وقد قيل في المثل : لا تخاصم بواحد أهل بيت ، فضعيفان يغلبان قوياً ! .

وقال الآخر :

إن القداح إذا اجتمعن فرامَهـــا   بالكسر ذو حنق وبطـش أيد

عزت فلم تكسر ، وإن هي بددت   فالكسر والتوهين[2] للمتبـدد

قال : فكذلك الأسانيد اللينة ، إذا اجتمعت حصل منها إسناد قوي ، كما قال

---

(١) في (ب) عند الأولين .

(٢) في (ب) والتهوين .

الشافعي ﷺ في قلتين نجستين ضمت[1] إحداهما إلى الأخرى : صارتا طاهرتين ، وله نظائر .

فإذا هذا الحديث ثابت يجب العمل بموجبه[2] .

لفظ الحديث :

وأما لفظه فالضرر : مصدر ضره يضره ضراً وضرراً .

والضرار : مصدر ضارّه يضارّه ضراراً . وفي التنزيل : ﴿ولا تمسكوهنَّ ضراراً﴾.

والضرر : إلحاق مفسدة بالغير[3] مطلقاً .

والضرار : إلحاق مفسدة به على جهة المقابلة ، أي كل منهما يقصد ضرر صاحبه ، ويروى هذا الحديث : «ولا إضرار» بزيادة ألف[4] ، وهو مصدر أضرَّ به إضراراً إذا ألحق به ضرراً ، وهو في معنى الضرر .

وقوله : «لا ضرر ولا ضرار» فيه حذف ، أصله لا لحوق أو إلحاق ضرر بأحد ولا فعل ضرار مع أحد ثم المعنى لا لحوق ضرر شرعاً إلا بموجب خاص مخصص ، أما التقييد بالشرع فلأن الضرر بحكم القدر الإلهي لا ينتفي ، وأما استثناء

---

(١) في (ب) جمعت .

(٢) في (ب) بوجوبه .

(٣) هكذا أدخل (ال) على كلمة غير ، مع أن هذا لا يجوز .

(٤) هكذا ورد في (أ،ب) مع أن المزيد هنا همزة لا ألف .

لحوق الضرر بموجب خاص فلأن الحدود والعقوبات ضرر لاحق بأهلها ، وهو مشروع بالإجماع ، وإنما كان ذلك لدليل خاص .

وإنما كان الضرر منتفياً[1] شرعاً فيما عدا ما استثنى ؛ لأن الله عز وجل يقول : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[2] ، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾[3] ، ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾[4] ، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[5] ، وقال عليه السلام : «الدين يسر» ، «بعثت بالحنفية السمحة» : السهلة[6] ، ونحو ذلك من النصوص المصرحة بوضع الدين على تحصيل للنفع والمصلحة ، فلو لم يكن الضرر والضرار[7] ، منفياً شرعاً لزم وقوع الخلف في الأخبار الشرعية المتقدم ذكرها ، وهو محال .

معنى الحديث :

وأما معناه فهو ما أشرنا إليه من نفي الضرر والمفاسد شرعاً ، وهو نفي عام إلا

---

(١) في (أ) منفياً ، وهذا الذي اخترته هو ما جاء في (ب) ، وهو أدق في نظري .

(٢) ١٨٥ : البقرة .

(٣) ٣٨ : النساء .

(٤) ٦ : المائدة .

(٥) ٨٧ : الحج .

(٦) ذكرت هذه الصفة في (أ ، ب) ضمن الحديث ، كأنها إحدى كلماته .

(٧) في (أ) ، الإضرار ، بدلاً من الضرار ، وقد ذكر قبل أنها رواية في الحديث .

ما خصصه الدليل ، وهذا يقتضي تقديم مقتضى هذا الحديث على جميع أدلة الشرع، وتخصيصها به في نفي الضرر وتحصيل المصلحة ؛ لأنا لو فرضنا أن بعض أدلة الشرع تضمّن ضرراً ، فإن نفيناه بهذا الحديث كان عملاً بالدليلين ، وإن لم ننفه به كان تعطيلاً لأحدهما ، وهو هذا الحديث ، ولا شك أن الجمع بين النصوص في العمل بها أولى من تعطيل بعضها .

أدلة الشرع :

ثم نقول[1] : إن أدلة الشرع تسعة عشر باباً بالاستقراء ، لا يوجد بين العلماء غيرها .

أولها الكتاب ، وثانيها السنة ، وثالثها إجماع الأمة ، ورابعها إجماع أهل المدينة[2] ، وخامسها القياس ، وسادسها قول الصحابي ، وسابعها المصلحة المرسلة، وثامنها الاستصحاب وتاسعها البراءة الأصلية ، وعاشرها العوائد[3] ، الحادي عشر الاستقراء ، الثاني عشر سدّ الذرائع ، الثالث عشر الاستدلال ، الرابع عشر الاستحسان ، الخامس عشر الأخذ بالأخف ، السادس عشر العصمة، السابع

---

(١) بهذا الكلام عن أدلة الشرع تبدأ الرسالة التي جردها القاسمي من كلام الطوفي . وقد أورده هناك (بعد البسملة) بعبارة : اعلم أن أدلة الشرع ... الخ .

(٢) في (أ ، ب) إجماع المدينة ، وقد زدت (أهل) تمشياً مع ما اضطلع عليه الأصوليون ، وكذلك ورد في (جـ ، د) .

(٣) هكذا ذكر هذا الدليل في (أ ، ب) ، أما في (جـ ، د) فقد ذكر بلفظ (العادات) .

عشر إجماع أهل الكوفة ، الثامن عشر إجماع العترة[١] ، التاسع عشر إجماع الخلفاء الأربعة . وبعضها متفق عليه ، وبعضه مختلف فيه ، ومعرفة حدودها ، ورسومها ، والكشف عن حقائقها ، وتفاصيل أحكامها ، مذكور في أصول الفقه .

ثم إن قول النبي ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار» يقتضي رعاية المصالح إثباتاً[٢] والمفاسد نفياً ، إذ الضرر هو المفسدة ، فإذا نفاها[٣] الشرع لزم إثبات النفع الذي هو المصلحة ؛ لأنهما نقيضان لا واسطة بينهما .

أقوى الأدلة :

وهذه الأدلة التسعة عشر أقواها النص والإجماع ، ثم هما إما أن يوافقا رعاية المصلحة أو يخالفاها ، فإن وافقاها فبها ونعمت ولا نزاع[٤] ؛ إذ قد اتفقت الأدلة الثلاثة على الحكم ،وهي النص والإجماع ورعاية المصلحة المستفادة من قوله عليه السلام : «لا ضرر ولا ضرر» ، وإن خالفاها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما ،

---

(١) زادت (جـ ، د) هنا : (عند الشيعة) وهي زيادة لا وجود لها في (أ ، ب) .

(٢) في (جـ ، د) زيادة (ونفياً) هنا ، وهي زيادة على ما في (أ ، ب) مفسدة للمعنى ؛ إذا المصالح إنما تراعى إثباتاً ، والمفاسد إنما تراعى نفياً ، وكما لا يجوز أن تراعى هذه إثباتاً لا يجوز أن تراعى المصالح نفياً .

(٣) هكذا في جميع النسخ ، والذي يبدو لي أن تذكير الضمير على رجوعه للضرر أولى من تأنيثه على رجوعه للمفسدة ؛ إذ لفظ الضرر هو المنفي في الحديث ، وجواب (إذا) : لزم إثبات النفع

(٤) في (جـ ، د) : ولا تنازع .

بطريق التخصيص والبيان لهمـــا ، لا بطريق الافتئات عليهما والتعطيل لهما ، كما تقدم السنة على القرآن بطريق البيان .

وتقرير ذلك أن النص والإجماع إما أن لا يقتضيا ضرراً ولا مفسدة بالكلية ، أو يقتضيا ذلك ، فإن لم يقتضيا شيئاً من ذلك فهما موافقان[1] لرعاية المصلحة ، وإن اقتضيا ضرراً ، فإما أن يكون (أي الضرر) مجموع مدلوليهما أو بعضه ، فإن كان مجموع مدلوليهما فلابد أن يكون من قبيل ما استثنى من قوله عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار» ، وذلك كالحدود والعقوبات على الجنايات ، وإن كان الضرر بعض مدلوليهما ، فإن اقتضاه دليل خاص اتبع الدليل ، وإن لم يقتضه دليل خاص وجب تخصيصهما بقوله عليه السلام : «لا ضرر ولا ضرار» ؛ جمعا بين الأدلة[2] .

ولعلك تقول إن رعاية المصلحة المستفادة من قوله عليه السلام : «لا ضرر ولا ضرار» لا تقوى على معارضة الإجماع لتقضي عليه بطريق التخصيص والبيان ؛ لأن الإجماع دليل قاطع ، وليس كذلك رعاية المصلحة ؛ لأن الحديث الذي دل عليها واستفيدت منه ليس قاطعاً ، فهي[3] أولى ، فنقول لك إن رعاية المصلحة أقوى

---

(١) في (جـ ، د) : موقوفان ، وهو تحريف مفسد للمعنى .

(٢) وردت هذه العبارة المفضلة في (جـ ، د) مبتورة هكذا «وإن اقتضيا ضرراً فأما أن يكون مجموع مدلوليهما ضرراً ، ولابد أن يكون من قبيل ما استثنى من قوله - عليه السلام - لا ضرر ولا ضرار ، جمعاً بين الأدلة » وهي بهذا الشكل لا يفهم منها معنى سليم ..

(٣) في (جـ ، د) «فهو» ، ولا وجه لتذكير الضمير ؛ لأن مرجعه رعاية المصلحة والمقصـــود =

من الإجماع ، ويلزم من ذلك أنها أقوى[١] أدلة الشرع ؛ لأن الأقوى من الأقوى أقوى ، ويظهر ذلك[٢] بالكلام في المصلحة والإجماع .

المصلحة :

أما المصلحة فالنظر في لفظها، وحدِّها ، وبيان اهتمام الشرع بها، وأنها مبرهنة .

(أ) أما لفظها فهو[٣] مفعلة من الصلاح ، وهو كون الشيء على هيئة كاملة بحسب ما يرد ذلك الشيء له ، كالقلم يكون على هيئته الصالحة للكتابة به ، والسيف على هيئته الصالحة للضرب به[٤] .

(ب) وأما حدُّها بحسب العرف[٥] فهي السبب المؤدي إلى الصلاح والنفع ،

= بالأولوية هنا أنه ما دام الحديث الذي ثبتت به المصلحة ليس قاطعاً ، فالمصلحة التي ثبتت به أولى في ألا تكون دليلاً قاطعاً .

(١) في (جـ ، د) «أنها من أدلة الشرع» وما ذكرته هنا – وهو الوارد في (أ ، ب) هو النتيجة السليمة للمقدمة المذكورة قبله .

(٢) هكذا في (ب) وفي (جـ ، د) «من الكلام» .

(٣) في (أ) : «أما لفظها مفعلة» ، وقد وجدت العبارة في (ب) كما نقلتها هنا ، وكما ذكرت في (جـ ، د) .

(٤) في (جـ ، د) : كالقلم يكون على هيئة المصلحة للكتابة ، والسيف على هيئة المصلحة للضرب، وقد وردت العبارة صحيحة في (أ) ومحرفة في (ب) .

(٥) في (أ) « بحسب العرفة » وهو خطأ واضح .

كالتجارة المؤدية إلى الربح ، وبحسب الشرع هي السبب المؤدي إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة ، ثم هي تنقسم إلى ما يقصده الشارع لحقه كالعبادات ، وإلى ما يقصده لنفع المخلوقين وانتظام أحوالهم[١] كالعادات .

(ج) وأما بيان اهتمام الشرع بها فمن جهة الإجمال والتفصيل :

أما الإجمال فقوله عز وجل : ﴿يَـا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ..﴾[٢] الآيتين . ودلالاتهما من وجوه :

أحدها : قوله عز وجل : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ ﴾ حيث اهتم بوعظهم[٣] ، وفيه أكبر مصالحهم[٤] ، إذ في الوعظ كفهم عن الردى[٥] ، وإرشادهم إلى الهدى .

الوجه الثاني : وصف القرآن بأنه شفاء لما في الصدور ، يعني من شك ونحوه وهو مصلحة عظيمة .

---

(١) في (جـ ، د) «وإلى ما لا يقصده لحقه كالعادات » وما ورد في (أ) ، (ب) وهو ما نقلته هنا أدق في نظري .

(٢) تكملة الآيتين ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ * قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٧،٥٨] : يونس .

(٣) في (جـ ، د) «حيث إنه توعدهم » ، وهو تحريف لما نقلته هنا عن المخطوطتين .

(٤) في (جـ ، د) « صالحهم » ، وما ورد في (أ ، ب) هو ما أثبته هنا .

(٥) في (جـ ، د) : الأذى .

الوجه الثالث: وصفه[١] بالهدى .

الوجه الرابع: وصفه بالرحمة ، وفي الهدى والرحمة غاية المصلحة .

الوجه الخامس: إضافة[٢] ذلك إلى فضل[٣] الله ورحمته ، ولا يصدر عنهما إلا مصلحة عظيمة .

الوجه السادس: أمره إياهم بالفرح بذلك[٤] ، فقوله عز وجل : ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ هو في معنى التهنئة لهم ، والفرح والتهنئة إنما يكونان لمصلحة عظيمة .

الوجه السابع: قوله عز وجل : ﴿هو خير مما يجمعون﴾ والذي يجمعونه هو من صالحهم ، فالقرآن ونفعه أصلح من مصالحهم ، والأصلح من المصلحة غاية المصلحة .

فهذه سبعة أوجه من هذه الآيات تدل على أن الشرع راعى مصلحة المكلفين واهتم بها ، ولو استقرأت النصوص لوجدت على ذلك أدلة كثيرة .

---

(١) في (أ) : ((وصف)) وهو بالإضافة إلى الضمير ينسق وأسلوب الوجه الرابع بعده .

(٢) في (جـ ، د) ((إسناد)) بدل إضافة .

(٣) في (جـ ، د) : ((إلى فعل الله)) وهو تحريف للفظ الوارد في النص .

(٤) ذكر الوجه السادس في (جـ ، د) هكذا ((الوجه السادس)) : الفرح بذلك لقوله ... وما نقلته هنا عن المخطوطتين ترجمة أمينة للنص القرآني .

فإن قيل : لِمَ لا يجوز[1] أن يكون[2] من جملة ما راعاه من مصالحهم نصب النص والإجماع دليلاً لهم على معرفة الأحكام قلنا : هو كذلك ، ونحن نقول به في العبادات ، وحيث وافقا[3] المصلحة في غير العبادات ، ونحن نرجح[4] رعاية[5] المصالح في العادات[6] والمعاملات ونحوها ؛ لأن رعايتها في ذلك هي[7] قطب مقصود الشرع منها ، بخلاف العبادات فإنها حق الشرع ، ولا يعرف كيفية إيقاعها إلا من جهته نصاً وإجماعاً .

---

(١) في (أ) « لم يجوز » وهو نقص يعكس المعنى .

(٢) في (ب) «تكون » وهو تأنيث لا وجه له .

(٣) هكذا بضمير الاثنين العائد على النص والإجماع كما في (أ ، ب) ... أما (جـ ، د) فقد ورد فيهما الفعل مسنداً إلى المفرد الغائب ، ولا وجه له .

(٤) في (جـ) : «وإنما نرجح » ، وفي (د) : «وإنما ترجع» بتحريف الفعل ، أما (أ،ب) ففيهما : ونحن نرجح ، وهو أدق ؛ لأن فيه نسبة الترجيح إلى المؤلف ، على حين أن في العبارة محرفة ادعاء التسليم بالترجيح .

(٥) هكذا في (أ ،جـ ، د) . أما (ب) ففيهما «عامة» بدل رعاية . وهو تحريف .

(٦) لم تذكر العادات في (جـ ، د) مع أن (أ ، ب) اتفقتا على ذكرها ، وهو في نظري أنسب من الحذف .

(٧) هكذا بضمير المؤنث العائد إلى رعاية ، كما وردت في (أ ، ب) ... أما (ج ، د) ففيهما «وهو» ومع أنه يناسب الخبر ، فالضمير المؤنث أبلغ في رأيي .

وأما التفصيل ففيه أبحاث :

الأول: في أن أفعال الله عز وجل معلّلة أم لا حجة المثبت أن فعلاً لا علة له عبث ، والله عز وجل منزه عن العبث ، وأن القرآن مملوء من تعليل الأفعال نحو : ﴿ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾[١] ، وحجة[٢] النافي أن كل من فعل فعلاً لعلة فهو مستكمل بتلك العلة ما لم يكن له قبلها ، فيكون ناقصاً بذاته كاملاً بغيره ، والنقص على الله عز وجل محال ، وأجيب عنه بمنع الكلية ، فلا يلزم ما ذكروه إلا في حق المخلوقين ، والتحقيق أن أفعال الله عز وجل معللة بحكم غائية تعود بنفع المكلفين وكمالهم ، لا ينفع الله عز وجل وكماله ؛ لاستغنائه بذاته عما سواه[٣] .

البحث الثاني :أن رعاية المصالح تفضل[٤] من الله عز وجل على خلقه عند أهل السنة ، وواجبة عليه عند المعتزلة ، حجة الأولين أن الله عز وجل متصرف في خلقه بالملك ، فلا[٥] يجب عليه شيء ، وأن[٦] الإيجاب يستدعي موجباً أعلى ، ولا أعلى

---

(١) ١٢: الإسراء .

(٢) هذه الواو لا وجود لها في (أ ، ب) .

(٣) في (ب) وردت هذه العبارة محرفة هكذا : ((والتحقيق أن أفعال الله عز وجل معللة بحكم غايته فيعود بنفع المكلفين ، فكمالهم لا ينفع الله عز وجل وكماله ، لاستغنائه بذاته عما سواه)) .

وليس في (جـ ، د) كلمة ((وكماله)) .

(٤) في (ب) ((بفضل الله)) وما هنا هو ما ورد في (أ ، جـ ، د) .

(٥) في (ب) : ولا ، والفاء أنسب هنا كما في (أ) .

(٦) في النسخ الأربع : ولأن، والسياق يقتضي حذف اللام ليمكن العطف على (أن الله) قبله .

من الله عز وجل ، وحجة الآخرين أن الله عز وجل كلف خلقه بالعبادة ، فوجب أن يراعي مصالحهم ؛ إزالة لعللهم في التكليف ، وإلا لكان[١] ذلك تكليفاً بما لا يطاق أو شبيهاً به ، وأجيب عنه بأن هذا مبني على تحسين العقل[٢] وتقبيحه ، وهو باطل عند الجمهور .

والحق أن رعاية المصالح واجبة من الله عز وجل حيث التزم التفضل بها ، لا واجبة عليه ، كما قلنا[٣] في ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ : إن قبولها واجب منه لا عليه ، وكذلك الرحمة في قوله عز وجل : ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[٤] ، ونحو ذلك .

البحث الثالث : في أن الشرع حيث راعى مصالح الخلق : هل راعى مطلقها في جميع محالها ، أو أكملها في جميع محالها ، أو أوسطها في جميع محالها ؟ أو راعى مطلقها في بعض وأكملها في بعض ؟ أو أنه راعى منها في كل محل ما يصلحهم وينتظم به حالهم ؟ الأقسام كلها ممكنة ، وأشبهها الأخير[٥] .

---

(١) هكذا في (ب) أما في (أ) فقد حرف الفعل إلى (فكان) .

(٢) في (ب) : الفعل ، وهو تحريف .

(٣) وردت هذه العبارة في (جـ ، د) هكذا : «كما في آية إنما التوبة على الله ؛ فإن قبولها الخ» وواضح أنها بهذا الشكل لا تثبت أنه هو القائل .

(٤) ٥٤: الأنعام ، وفي (جـ ، د) : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ وهي الآية : ١٢ في السورة نفسها .

(٥) هكذا وردت الفقرة في (أ ، ب) أما في (جـ ، د) فقد وردت هكذا : «البحث الثالث في =

البحث الرابع : في أدلة رعاية المصلحة على التفصيل ، وهي من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والنظر . ولنذكر من كل منها يسيراً على جهة ضرب المثال ؛ إذ استقصاء ذلك بعيد المنال[١] .

أما الكتاب فنحو قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ، ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ وهو كثير ، ورعاية مصلحة الناس في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم مما ذكرنا ظاهرة[٢] ، وبالجملة فما من آية من كتاب الله عزوجل إلا وهي تشتمل على مصلحة أومصالح ، كما بيّناه[٣] في غير هذا الموضع .

وأما السنة فنحو قوله – عليه السلام – : «لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يبيع حاضر لباد ، ولا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها ، إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم

= أن الشرع حيث راعى مصالح الخلق هل راعاها مطلقاً ، أو راعى أكملها في بعض ، وأسفلها في بعض ، أو أنه راعى منها في الكل ما يصلحهم وينتظم به حالهم ؟ الأقسام كلها ممكنة» وواضح أنه قد وقع فيها تصرف مفسد للمعنى .

(١) هكذا في (جـ ، د) أما في (أ ، ب) فالعبارة : (إذ استقصاء ذلك يتعذر) وقد حرف الفعل في (ب) إلى : يعتذر .

(٢) في (أ ، جـ ، د) : (مما ذكرناه ظاهر) ولا بأس بذكر الضمير ، ولكن كيف لا يؤنث خبر (رعاية) ؟ إنه تحريف بنقل التاء المربوطة من مكانها .

(٣) في (ج ، د) : كما بينتهما ، وهو تحريف .

أرحـامكم» وهذا ونحوه في السنة كثير ؛ لأنها بيان الكتاب ، وقد بينا اشتمال كل آية منه على مصلحة ، والبيان على وفق المبيَّن .

وأما الإجماع فقد أجمع العلماء ، إلا من لا يعتد به من جامدي الظاهرية على تعليل الأحكام بالمصالح ودرء المفاسد ، وأشدهم في ذلك مالك حيث قال بالمصالح المرسلة ، وفي الحقيقة لم يختص بها ، بل الجميع قائلون لها ، غير أنه قال بها أكثر منهم ، وحتى إن المخالفين في كون الإجماع حجة قالوا بالمصالح[١] ، ومن ثم علل وجوب الشفعة برعاية حق الجار ومصلحته[٢] ، وجواز السلم والإجارة بمصلحة الناس ، مع مخالفتهما للقياس ؛ إذ هما معاوضة على معدوم ؛ وسائر أبواب النقد ومسائله معلل[٣] بالمصالح .

وأما النظر فلا شك عند كل ذي عقل صحيح أن الله عز وجل راعى مصلحة خلقه عموماً وخصوصاً : أما عموماً ففي مبدئهم ومعاشهم : أما المبدأ فحيث

---

(١) في (جـ ، د) اقتضبت هذه العبارة ، فوردت مفسدة للمعنى المقصود هكذا : «وأما الإجماع فقد أجمع العلماء - إلا من لا يعتد به من جامدي الظاهرية - على تعليل الأحكام بالمصالح المرسلة ، وفي الحقيقة الجميع قائلون بها ، وحتى إن المخالفين في كون الإجماع حجة قالوا بالمصالح » .

(٢) هذه الكلمة سقطت من (جـ ، د) .

(٣) هكذا في (أ) أما في (ب) فقد ذكر الفعل المضارع المبني للمجهول بدلاً منها .. وفي (جـ ، د) حرفت إلى «العلل» .

أوجدهم بعد العدم ، على الهيئة التي ينالون بها مصالحهم في حياتهم ؛ ويجمع ذلك قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [١] ، وقوله عز وجل : ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[٢] .

وأما المعاش فحيث هيأ لهم أسباب ما يعيشون به ويتمتعون ، من خلق السموات والأرض ، وما فيهما وما بينهما ، وجماع[٣] ذلك قوله عز وجل : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٤] ، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾[٥] ، وتفصيله بعض التفصيل في قوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ مِهَادًا ﴾ إلى قوله : ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾ وفي قوله عز وجل : ﴿فَلْيَنْظُرِ الإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ * أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ إلى قوله عز وجل[٦] : ﴿ مَتَاعًا لَكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ﴾

---

(١) الانفطار : ٦ و ٧ و٨ .

(٢) طه : ٥٠ .

(٣) في (جـ ، د) وردت هذه العبارة هكذا ((وجميع ذلك في قوله عز وجل ألم نجعل الأرض ..)) وقد أكملتها على هذا النحو من (أ،ب) .

(٤) البقرة : ٢٩ .

(٥) الجاثية : ١٣ .

(٦) بقية الآيات : ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا * فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا * وَعِنَبًا وَقَضْبًا * وَزَيْتُونًا وَنَخْلاً * وَحَدَائِقَ غُلْبًا * وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [٢٤-٣٢] عبس .

وأما خصوصاً فرعاية مصلحة المعاد في حق السعداء(١) ، حيث هداهم السبيل ووفقهم لنيل الثواب الجزيل ، في خير مقيل(٢) .

وعند التحقيق إنما راعى مصلحة العباد عموماً حيث دعا الجميع إلى الإيمان الموجب لمصلحة المعاد(٣) ، ولكن بعضهم فرط بعدم الإجابة ، بدليل قوله عز وجل : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ (٤) وتحرير هذا المقام أن الدعاء كان عموماً ، والتوفيق المكمل لمصلحة المصحح لوجودها كان خصوصاً ، بدليل قوله عز وجل : ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥) فدعا عاماً ، وهدى ووفق خاصاً .

إذا عرف هذا فمن المحال أن يراعي الله عز وجل مصلحة خلقه في مبدئهم ومعادهم ومعاشهم ، ثم يهمل مصلحتهم في الأحكام الشرعية ؛ إذ هي

(١) وردت هذه العبارة في (جـ ، د) فرعاية مصالح العباد السعداء .

(٢) في (ب) ، كل مقيل .

(٣) في (جـ ، د) ذكرت كلمة ((العباد)) في الموضعين ؛ وفي (أ ، ب) ذكرت كلمة ((المعاد)) في الموضعين ، وقد رأيت أن الصواب موزع بين هذه النسخ ، فأبقيت كلمة ((العباد)) على ما جاءت في (جـ ، د) ، أي في الشطر الأول من العبارة وأبقيت كلمة ((المعاد)) في الشطر الأخير منها كما وردت في (أ ، ب) ، وبهذا استقامت العبارة .

(٤) فصلت : ١٧ .

(٥) يونس : ٢٥ .

أعمّ[١] ، فكانت بالمراعاة أولى ؛ ولأنها أيضاً من مصلحة معاشهم ؛ إذ بها صيانة أموالهم ودمائهم وأعراضهم ، ولا معاش لهم بدونها ، فوجب القول بأنه راعاها لهم ، وإذا ثبتت رعايته إياها ، لم يجز إهمالها بوجه من الوجوه ، فإن وافقها النص والإجماع وغيرهما من أدلة الشرع فلا كلام ، وإن خالفها دليل شرعي وفق بينه وبينها بما ذكرناه : من تخصيصه بها ، وتقديمها بطريق البيان .

(د) وأما رعاية المصلحة مبرهنة[٢] فقد دل عليه ما ذكرناه من اهتمام الشرع بها ، وأدلته[٣]

الإجماع :

وأما الإجماع[٤] فالنظر في لفظه ، وحدِّه ، وأدلته ، والاعتراض عليها ثم معارضته .

---

(١) هكذا في (أ ، ب) ، أما في (جـ ، د) فقد ذكر (أهم) بدلاً منها .

(٢) ارجع إلى ص ١٨، ١٩ من هذا الملحق .

(٣) سقطت (أن) من هذه العبارة هناك في (ب) ، وذكر حرف الجر (على) دون الضمير المجرور به؛ فاضطربت العبارة هناك .

(٤) حذف الجزء الخاص بالإجماع من (جـ ، د) ، واكتفى بالإشارة إليه بعبارة « ثم قال الطوفي بعد بيانه الإجماع وأدلته ومعارضتها » . وقد رأيت إثباته لتمكن الموازنة بين المصلحة والإجماع على ضوئه، فمن أجل هذا تحدث عنه الطوفي هنا .. (ص١٧٨–أ) (ص١٣٣–ب) .

(أ) أما لفظه[١] فهو إفعال من جمع يجمع ، وهو في اللغة : العزم ، والاتفاق . يقال : أجمع القوم[٢] على كذا إذا عزموا ، وإذا اتفقوا أيضاً .

(ب) وأما حدّه اصطلاحاً فهو اتفاق مجتهدي هذه الأمة على أمر ديني .

(ج) وأما أدلته فالكتاب ، والسنة ، والنظر .

أدلته من الكتاب :

أما الكتاب فمنه آيات :

الأولى : قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾[٣] ، ووجه دلالتها[٤] أنه عز وجل توعد من شاق الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين ، والوعيد لا يكون إلا على فعل محرم ، أو ترك واجب .

والإجماع هو سبيل المؤمنين ، وقد وقع الوعيد على تركه فهو محرم ، فاتباعه واجب .

والاعتراض عليه من وجوه كثيرة أقواها ستة :

أحدها : أن الوعيد في الآية على شيئين : مشاقة الرسول واتباع غير سبيل

---

(١) في (ب) ألفاظه ، وهو تحريف .

(٢) في (أ) اجمع القول ، وهو محرف عن القوم .

(٣) النساء : ١١٥ .

(٤) لم تذكر كلمة وجه في (أ) ، ولم تذكر واو العطف في (ب) وقد رأيت أن العطف أنسب .

المؤمنين ، فهما جميعاً واجبان[١] ، ولا يلزم من وجوب الشيء مع غيره وجوبه منفرداً لجواز أن يكون الآخر شرطاً فيه ، أو ركناً له .

الثاني : أن اللام في المؤمنين تحتمل العهد والاستغراق ، وبتقدير كونها للعهد لا يتم الدليل ؛ لاحتمال إرادة جماعة من المؤمنين مخصوصة ، كالصحابة أو بعضهم، كما ذهب إليه الظاهرية من أن الحجة في إجماع الصحابة لا غير لأن الخطاب لهم وفي عصرهم[٢] ، فيختص بهم .

الثالث : أن الإضافة في ﴿ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ليست محضة[٣] ؛ لأن غير لا تعرف بالإضافة لشدة إبهامها ، وحينئذ لا تدل الآية على ترتب الوعيد على كل فرد من اتباع غير سبيل المؤمنين ؛ إذ يبقى تقدير الآية : ويتبع أمراً مغايراً لسبيل المؤمنين ، فيحمل[٤] ذلك الأمر على غير سبيلهم في الإيمان وحينئذٍ يقصر الوعيد على[٥] مشاقة الرسول والكفرة ، ولا دليل فيه على اتباع الإجماع .

وفي هذا الوجه نظر ؛ لأن الكلام في سياق الشرط ، والنكرة في سياق الشرط تعم كما في سياق النفي ، ويمكن دفع هذا النظر بأن يحمل الأمر المذكور في قوله

---

(١) لعله يعني بوجوبهما ضرورة وجودهما للوعيد ، وإلا فهما ممنوعان لا واجبان .

(٢) في (أ) حرفت هذه الكلمة إلى (وفي غيرهم) .

(٣) في (أ) ليست مختصة وهو تحريف .

(٤) في (أ) وينفع .

(٥) وردت هذه الكلمة في (أ) يعبر ، وفي (ب) يضر، وأعتقد أنها محرفة في النسختين عما هنا .

«ويتبع أمراً مغايراً لسبيل المؤمنين» على معهود معين[١] وهو الكفر ، ويدل عليه سياق الآية بعدها وقبلها ؛ فإنها في الكفر والكفار .

ويمكن تقرير هذا الوجه ابتداء بأن منع العموم في سبيل المؤمنين يحمل[٢] على سبيلهم في خصوص الإيمان ، فيكون[٣] الوعيد على مخالفتهم فيه بالكفر وهذا غير ما قدرته أولاً ؛ لأن هذا منعٌ[٤] لعموم سبيل المؤمنين ، وذاك منع[٤] لعموم المغايرة التي دلت عليها غير .

الرابع: أن السبل ثلاثة : سبيل المؤمنين ، وسبيل غير المؤمنين والسبيل المتوسطة بينهما ، لا سبيل هؤلاء ولا سبيل هؤلاء ، بل السبيل المباحة التي لا وعد عليها ولا وعيد ، وبتقدير[٥] وجود هذه الواسطة ، لا يتم الدليل على وجوب اتباع سبيل المؤمنين .

الخامس: أن الآية مقابلة للتي في الجملة الشرطية ، ومعطوفة عليها[٦] ،

---

(١) في (أ) حرفت هذه الكلمة إلى مغير .

(٢) ورد هذا الفعل في (أ) : فيحمل ، وفي (ب) : يحتمل ، وكلاهما تحريف .

(٣) سقط هذا الفعل من (ب) فاضطربت العبارة فيها .

(٤) في (ب) ذكرت هذه الكلمة بدون اللام في الموضعين .

(٥) في (ب) وتقرير .

(٦) في (أ ، ب) : والعطف ، وهو تحريف عما هنا .

وفي التي قبلها خصال ثلاث ، فوجب أن يكون المراد بسبيل[١] المؤمنين فيها أضداد تلك الخصال الثلاث ؛ تصحيحاً للمقابلة وتحقيقاً لها في الآيتين .

بيان ذلك أن الآية التي قبل هذه : ﴿ لاَ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ثم قابلها بقوله عز وجل[٢] ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ..﴾ أي في الأمر بالصدقة والمعروف والإصلاح ، بأن أمر بأضداد ذلك ، وهذا تأويل له ظهور في الآية ، ولو لم يكن إلا مجرد احتماله قدح في دلالة الآية على المطلوب[٣] .

السادس : بتقدير تسليم ما ذكرتم ، فإنما يدل على وجوب اتباع الإجماع ، ونحن نقول به في العبادات وأشباهها من المقدرات[٤] التي لا تعلم إلا بالنص أو ما قام مقامه ، (والنزاع إنما هو في تقديم المصلحة عليه بطريق البيان ؛ لكونها أقوى منه ، وليس في دليلكم ما يمنع من ذلك)[٥] .

---

(١) في (أ ، ب) سبيل بدون الباء ، وقد رأيت وجودها ضرورياً

(٢) هذه الزيادة من (ب) ، وهي ضرورية ، وقد سقطت من (أ) .

(٣) وردت هذه العبارة في (أ) هكذا : «بأمرنا من راد ذلك ، وهذا تأويل له ظهور في الآية . ولو لم يكن احتماله قدح في دلالة الآية على المطلوب» .

(٤) في (أ) المفردات . وهو تحريف .

(٥) في (ب) ذكرت هذه العبارة هكذا : «والنزاع لنا هنا في تقديم المصلحة عليه بطريق البيان؛ =

الآية الثانية : قوله عز وجل : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾[١] وجه دلالتها أن الوسط هو العدل والخيار ، والعدل الخيار لا يصدر عنه إلا الحق ، والإجماع صادر عن هذه الأمة العدول الخيار، فليكن حقاً .

والاعتراض عليه أن العدل إنما يلزم صدور الحق عنه بطريق الظاهر ، فيما طريقه الصدق والكذب ، وهو نقل الأخبار وأداء الشهادات ، أما فيما طريقه الخطأ والصواب في استخراج الأحكام والاجتهاد فيها فلا .

فإن قيل : إذا ثبت عدالة الأمة لزم أنهم لا يجمعون إلا عن مستند قاطع ، والقاطع يجب العمل به ، قلنا : لا نسلم أنهم يجمعون إلا عن قاطع وقد صرح جمهور مثبتي[٢] الإجماع بجواز انعقاده عن الأمارات كالقياس وخبر الواحد ، بل قد ذهب كثير إلى انعقاد الإجماع لا عن مستند أصلاً ، بل بالبحث[٣] المحض ، بناء على

= لكونها أقوى منه وليس في دليلكم ما يتبع ذلك » وفي (أ) : «لكونه أقوى منه » ، مع أن الضمير يعود إلى المصلحة .

(١) سورة البقرة : ١٤٣ .

(٢) في (أ) وردت هذه العبارة محرفة هكذا : «وقد صرح الجمهور مبين الإجماع بجواز الانعقاد عن الإمارات » ، وفي (ب) حرفت هكذا : «وقد صرح جمهور مبين الإجماع بجواز انعقاده الخ» وقد غلب على ظننا أن الكلمة محرفة عن مثبتي الإجماع ..

(٣) في (أ ، ب) بالتبحيث ، وهو تحريف .

أن الأمة معصومة فكيفما اتفقت[1] على حكم كان اتفاقها حجة ، عن مستند كان أو غيره .

سَلَّمنا أنهم لا يجمعون إلا عن قاطع ، لكن ما المراد بالقاطع ؟ إن أريد به القاطع العقلي الذي لا يحتمل النقيض فمثله نادر ، ومتعذر في أدلة الشرع ، وبتقدير وجوده لا نسلم أنه يخالف المصلحة فيعود إلى الوفاق ، وإن أريد به القاطع الشرعي فقد بيّنا أن أدلة الشرع تسعة عشر ، وليس فيها ما يمكن دعوى القطع فيه إلا الإجماع، والنص ، ورعاية المصلحة .

أما الإجماع : فلا يجوز اعتباره في مستند الإجماع ؛ لأنه إثبات الشيء بنفسه ، ولو اعتبر كان نزاعنا فيه كالنزاع في فرعه المنعقد عنه .

وأما النص فهو إما متواتر أو آحاد ، وعلى التقديرين فهو إما صريح في الحكم ، أو محتمل ، فهي أربعة أقسام ، فإن كان متواتراً صريحاً فهو قاطع من جهة متنه ودلالته ، لكن قد يكون محتملاً من جهة عموم أو إطلاق ، وذلك يقدح في كونه قاطعاً مطلقاً ، فإن فرض عدم احتماله من جهة العموم والإطلاق ونحوه ، وحصلت فيه القطعية من كل جهة بحيث لا يتطرق إليه احتمال بوجه ، منعنا أن مثل هذا يخالف المصلحة ، فيعود إلى الوفاق وإن كان آحاداً محتملاً فلا قطع ، وكذا إن كان متواتراً محتملاً، أو آحاداً صريحاً لا احتمال في دلالته بوجه ؛ لفوات قطعيته من أحد طرفيه إما متنه أو سنده .

---

(١) وردت هذه الكلمة في (أ) انعقد ، وفي (ب) انعضت ، وكلتاهما تحريف لما أثبته هنا

وأيضاً فإن الإجماع أقوى من النص ، فإذا نازعناكم في الإجماع ورجحنا عليه المصلحة فالنص بذلك أولى ، فانتفت بذلك دعوى القطعية في مستند الإجماع من جهة الإجماع والنص ، فلم يبق إلا رعاية المصلحة ، فإذا استند الإجماع إليها فهو موافق لما نقوله ؛ لأنا نعهد في الأحكام المصلحة ، سواء كانت بواسطة إجماع أو نحوه ، أو بغير واسطة .

الآية الثالثة : قوله عز وجل : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ..﴾ [١] الآية ، وهو ثناء عليهم ، وثناء الله عز وجل عليهم تعديل لهم ، فليكن إجماعهم حجة ، والاعتراض عليه كالاعتراض على الذي قبله .

فهذه هي الآيات المستدل بها على الإجماع من القرآن .

أدلة الإجماع من السنة :

وأما السنة فقوله – عليه الصلاة والسلام – : «أمتي لا تجتمع على ضلالة» وما ورد بمعناه .

وجه الاستدلال به وأنه ورد بألفاظ كثيرة ، وروايات متعددة (بلغت درجة)[٢] التواتر المعنوي كشجاعة علي وكرم حاتم ، ودلالته قاطعة في وجوب اتباع الإجماع

---

(١) آل عمران : ١١٠ ، وبقية الآية : ﴿ .. تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ .

(٢) في (أ) بمبلغ التواتر ، وفي (ب) بلغ التواتر المعنوي ، وقد آثرت تصحيحها هكذا .

فصار في قوة النص القاطع إسناداً ومتناً على المطلوب فيجب اتباعه .

والاعتراض عليه بأن هذا الخبر وإن تعددت ألفاظه ورواياته لا نسلم أنه بلغ رتبة التواتر المعنوي ؛ لأنه إذا عرضنا [١] هذا الخبر على أذهاننا ، وسخاء حاتم وشجاعة علي ونحوهما من المتواترات المعنوية — وجدناها قاطعة بثبوت الرأي الثاني، غير قاطعة بالأول ، فهو إذاً في القوة دون سخاء حاتم وشجاعة عليّ ، وهما متواتران ، وما دون المتواتر ليس بمتواتر ، فهذا الخبر ليس بمتواتر ، لكنه في غاية الاستفاضة[٢] .

فإن قيل : تلقته الأمة بالقبول ، فدلّ على ثبوته — فجوابه من وجوه :

أحدها : لا نسلم تلقيها له بالقبول ؛ إذ منكرو الإجماع كالنظام ، والشيعة والخوارج ، والظاهرية — فيما عدا إجماع الصحابة — لو تلقوه بالقبول لما خالفوه .

الثاني : أن الاحتجاج بتلقي الأمة له بالقبول احتجاج بالإجماع ، وهو إثبات الشيء بنفسه .

الثالث : سلمنا تلقيهم له بالقبول ، لكن قبولاً مظنوناً لا مقطوعاً به ، والظن لا يصلح مستنداً للإجماع المدّعى قطعيته وكونه أقوى أدلة الشرع ، بحيث تسفك به

---

(١) في (أ) اعترضنا ، وهو تحريف .

(٢) في (أ) لكن غاية الاستفاضة ، وفي (ب) لكن في غايته الاستفاضة ، وقد آثرت تصحيحهما على ما ظننته الصواب .

الدماء ، وترتب عليه الأحكام القواطع ؛ إذ ذاك تفريع للقوي على الضعيف ، وللقاطع على المظنون .

سلمنا أنه بلغ رتبة التواتر ، ولكن لا نسلم أنه قاطع في وجوب اتباع الإجماع لاحتمال أنه أراد بها (لا تجتمع على ضلالة الكفر) ، فلا يكون حجة في وجوب اتباع الإجماع ، فيما سوى الإيمان المقابل للكفر .

فأما نحو قوله – عليه السلام – : «**اتبعوا السواد الأعظم ؛ فإنه من شذَّ شذَّ في النار ، ويدُ الله مع الجماعة**»[١] ، فإنما المراد به طاعة الأئمة والأمراء ، وترك الخروج عليهم ، بدليل قوله – عليه السلام – : «**اسمعوا وأطيعوا وإن تأمَّر عليكم عبدٌ حبشي**» وقوله – عليه السلام – : «**من مات تحت راية عصبية**[٢] **مات ميتة جاهلية**» .

ثم يرد على أدلة[٣] الإجماع من الكتاب والسنة سؤالان :

أحدهما : أنها[٤] استدلال بظواهر سمعية ؛ إذ لا قاطع فيها ، لورود

---

(١) هذه الجملة من (ب) وقد وجدتها هناك «يد الله على الجماعة » فصححتها ، أما (أ) فلا توجد فيها هذه الجملة ولا جواب أما ، والكلام كله بعد ذلك من (ب) خاصة ، حتى أنبه إلى وجوده في (أ) .

(٢) رسمت هذه الجملة في الأصل هكذا (عممه) .

(٣) سقطت هذه الكلمة من جميع النسخ مع أن المعنى يتطلبها .

(٤) ورد هذا الضمير مذكراً في جميع النسخ ، مع أنه يعود على أدلة الإجماع ، لا على الإجماع نفسه .

الإشكالات المذكور عليها ، والظواهر السمعية إنما وجب الاحتجاج بها بالإجماع ، فلو أثبت الإجماع بها لزم [١] الدور .

الثاني : أن (المؤمنين) في الآية و(أمتي) في الخبر تقتضي كل مؤمن وجميع الأمة ، لكن الأمة[٢] قد افترقت بموجب النص على ثلاث وسبعين فرقة ، فنحن نقول بموجب الدليل : «وإن اجتمعت عليه الأمة بجميع فرقها الثلاث والسبعين[٣] حجة قاطعة يجب اتباعها » ، لكن مجموع الأمة بفرقها إنما أجمعوا على الإيمان بالله ورسله ، ومسائل يسيرة بعد ذلك ، ولا جرم أن إجماعهم في تلك المسائل حجة ، وبهذا يظهر سر قوله – عليه السلام – : «**أمتي لا تجتمع على ضلالة**» ، أي : أمتي بفرقها .

دليل الإجماع من النظر :

وأما النظر فلأن الجم الغفير من أهل الفضل و الذكاء ، مع استفراغ الوسع في الاجتهاد ، وإمعان النظر في طلب الحكم يمتنع في العادة اتفاقهم على الخطأ ، واعترض عليه بالنقض[٤] بإجماع اليهود والنصارى وسائر أهل الملل على[٥]

---

(١) في (الأصل) : لزوم ، وهو تحريف .

(٢) في (الأصل) : الآية ، وهو تحريف .

(٣) في (الأصل) : الثلاث وسبعين ، وهو خطأ .

(٤) هكذا وردت الكلمة في الأصل ، وكان واجباً أن يقال : (بأنه منقوض) ؛ لأن مثل هذا المصدر يجب أن يكون مؤولاً .

(٥) سقط حرف الجر (على) من الأصل .

ضلالتهم ، مع كثرتهم ، وفضلهم ، واجتهادهم ، وإمعانهم في النظر ، ثم هم مخطئون بإجماع المسلمين .

معارضة أدلة الإجماع :

(د) وأما معارضة أدلة الإجماع[١] فمن وجوه :

أحدها : أنه لو كان الإجماع حجة لكان إما لذات المجمعين[٢] ، أو لشهادة الشرع لهم بالعصمة ، والأول باطل ؛ إذ المجمعون ليسوا معصومين بذاتهم[٣] ؛ إذ لا يلزم من فرض عدم عصمتهم محال لذاته ، والثاني باطل ؛ لأن شهادة الشرع بعصمتهم إما متواترة ، لكن تواترها ممنوع كما تقرر أو آحاد ، وهو لا يفيد المقصود، فظهر أن الإجماع ليس بحجة .

الوجه الثاني : قوله – عليه السلام – : «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» مع قوله : «لا تجتمع أمتي على ضلالة» ، فنقول المراد بالأمة التي لا تجتمع على ضلالة إما مجموع الفرق الثلاث والسبعين ؛ أو الفرقة الناجية منهم .

فإن أريد مجموع الفرق لم يصح لوجهين : أحدهما أن منهم من لا يقول بالإجماع ، فلا يصح اعتبار إجماع من لا يرى الإجماع حجة ، والثاني : أن من فرق الأمة من يكفر ببدعته ، والكافر لا يعتبر في الإجماع .

---

(١) انظر ص (٢٦) من هذا الملحق .

(٢) في (الأصل) : المجتمعين ، وهو تحريف

(٣) في (الأصل) : بذاته ، وهو تحريف .

وإن أريد الفرقة الناجية فليست مجموعة الأمة ، بل هي تسع الأمة تقريباً : جزء من ثلاثة وسبعين جزءاً ، فيبقى تقدير الحديث : ثمن تسع أمتي لا يجتمع على ضلالة، أو جزء من ثلاث وسبعين جزءاً من أمتي لا يجتمع على ضلالة [١] ، وهو ركيك من الكلام لا يجوز نسبة مثله إلى النبي ﷺ .

الوجه الثالث : أن عثمان بن عفان والإمامين قبله حجبوا الأم عن الثلث إلى السدس بأخوين ، ولم يحجبهما ابن عباس إلا بثلاثة ، وناظر عثمان في ذلك حيث قال لعثمان : إن الله عز وجل يقول : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ وليس الأخوان إخوة في لسان قومك. فقال عثمان : إني لا أدع أمراً كان قبلي .

وهذا احتجاج من عثمان بالإجماع ، ولو كان حجة لما خالفه ابن عباس لظاهر القرآن ابتداءً ، ولما أقرّه عثمان على خلافه دواماً ، بل كان يأخذ على يده ، ويرده إلى إجماع الناس ، وهذا يدل على أن الإجماع دون ظواهر النصوص في القوة ، كما فعله ابن عباس ، حيث قدم ظاهراً من ظواهر الكتاب على الإجماع الذي خصصه به[٢] الخلفاء الثلاثة ومن في عصرهم .

الوجه الرابع : أن الصحابة أجمعوا على جواز التيمم للمرض وعدم الماء وخالف ابن مسعود حيث قال : «لو رخصنا لهم في هذا ، لأوشك أن يبرد على

---

(١) في (الأصل) : ثلاث سبعين بدون التاء ، ولا تجتمع بضمير المؤنث مع أن مرجعه لفظ (جزء)، وكلاهما تحريف من الناسخ في عبارة المؤلف .

(٢) في (الأصل) : (حضصوا) ولا معنى له ، فلعله تحريف عما ذكرته .

أحدهم الماء ، فيتيمم وهو يرى الماء» ، فاحتج أبوموسى عليه بالآية ، وحديث عمار، فلم يلتفت ، وهذا ترك للنص[١] والإجماع بمجرد المصلحة ، ثم اشتهر هذا عن ابن مسعود ، ولم ينكر عليه أحد ، فهو في ذلك إما مصيب أو مخطئ ، فإن كان مصيباً لزم جواز ترك النص والإجماع بالمصلحة ونحوها ، وهو المطلوب ، وإن كان مخطئاً لزم خطأ أهل الإجماع في ترك الإنكار عليه ، فأحد الأمرين لازم : إما جواز ترك الإجماع ، لفعل ابن مسعود ، أو وقوع الإجماع على الخطأ ؛ لإقرار الصحابة ابن مسعود على خطئه ، وكلا الأمرين قادح في الإجماع .

فإن قيل : لانسلم انعقاد الإجماع على التيمم عند عدم الماء ؛ لمخالفة ابن مسعود فيه ، ولا نسلم[٢] اتفاق الصحابة على ترك الإنكار على ابن مسعود قولَه ؛ لرد أبي موسى عليه ، فبطل ما احتججتم به على القدح في الإجماع ، قلنا بتقدير (أن) ابن مسعود لم يخالف الإجماع ، فقد خالف النص الذي هو أصل الإجماع لمجرد المصلحة ، وأنتم[٣] لا تقولون بترك النص لقياس ولا مصلحة ، فهو إذن مخطئ عندكم ، وقد أقرّه الصحابة على الخطأ ، ولزم المحذور ، وأما رد أبي موسى على

---

(١) العبارة في (الأصل) : (وهذا ترك النص) ، ورأى أنه لا مفر من تصحيحهما إلى أحد وجهين فإما أن تكون : وهكذا ترك ... وإما : وهذا ترك للنص ، وقد آثرت الأخير .

(٢) في جميع النسخ (فلا) والصواب ما ذكرته .

(٣) في (الأصل) : وأنهم لا يقولون ..

ابن مسعود فهو مناظرة وجدال لا رد إنكار ، والفرق بينهما واضح[١] .

واعلم أن غرضنا من هذا كله ليس القدح في الإجماع وإهداره بالكلية ، بل نحن نقول به في العبادات والمقدرات ونحوها . وإنما غرضنا بيان أن رعاية المصلحة المستفادة من قوله – عليه السلام - : «لا ضرر ولا ضرار» أقوى من الإجماع ، ومستندها أقوى من مستنده ، وقد ظهر ذلك مما قررنا في دليلها ، والاعتراض على أدلة الإجماع .

لماذا تقدم المصلحة على النص والإجماع ؟

وإنما[٢] يدل على تقديم رعاية المصلحة على النصوص والإجماع ، على الوجه الذي ذكرناه ، وجوه :

أحدها : أن منكري الإجماع قالوا برعاية المصالح ، فهي[٣] إذاً محل وفاق ، والإجماع محل خلاف ، والتمسك بما اتفق[٤] عليه أولى من التمسك بما اختلف[٤] فيه

---

(١) هكذا وردت هذه الفقرة في (الأصل) ، وفي العبارة الأخيرة منها ركاكة وضعف عن أداء المعنى المقصود بها .

(٢) هذا أول الكلام في (جـ ، د) بعد الكلام الذي قاله الطوفي في الإجماع وتركته النسختان . وقد ورد هذا الكلام فيهما بلفظ «ومما يدل» .

(٣) في (الأصل) : فهو ، ولعله يعني دليل رعاية المصلحة .

(٤) ورد الفعلان في (جـ ، د) مسندين إلى واوا الجماعة ، أما في الأصل فقد وردا مبنيين للمجهول ، وهذا أقوى في أداء المعنى المقصود .

الوجه الثاني : أن النصوص مختلفة متعارضة ، فهي سبب الخلاف في الأحكام المذمومة شرعاً ، ورعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه لا يختلف فيه ، فهو سبب الاتفاق المطلوب شرط ، فكان اتباعه أولى[١] ، وقد قال عز وجل : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾ ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ . وقال[٢] – عليه السلام – : « لا تختلفوا فتختلف قلوبكم » ، وقد قال عز وجل في مدح الإجماع : ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ﴾ وقال – عليه السلام – : «وكونوا عباد الله إخواناً» .

ومن[٣] تأمل ما حدث بين أئمة المذاهب من التشاجر والتنافر علم صحة ما قلنا ، حتى إن المالكية استقلوا بالمغرب ، والحنفية بالمشرق ، فلا يقارّ أحد المذهبين أحداً من غيره في بلاده إلا على وجه ما[٤] ، وحتى بلغنا أن أهل

(١) في (الأصل) : «ورعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه ، ولا يختلف هو بسبب الاتفاق المطلوب شرعاً ، فكان تابعه أولى » .

(٢) في (الأصل): (وقوله) وكذلك هم (جـ ، د) والمناسب وقال .

(٣)هذا الكلام عما حدث بين أئمة المذاهب وارد في (أ ، ب) وقد حذف من (جـ ، د) ولم يشر إليه بشيء .

) في (الأصل) : (ولا يعاد أحد المذهبين أحداً من غيره في بلاده إلا على وجه ما) ، وقد رأيت تصحيحهما حسب السياق .

جيلان[1] من الحنابلة إذا دخل إليهم حنفي قتلوه ، وجعلوا ماله فيئاً : حكمهم في الكفار ، وحتى بلغنا أن بعض بلاد ما وراء النهر من بلاد الحنفية كان فيه مسجد واحد للشافعية ، وكان والي البلد يخرج كل يوم لصلاة الصبح ، فيرى ذلك المسجد، فيقول : أما آن لهذه الكنيسة أن تغلق؟ ، فلم يزل كذلك حتى أصبح يوماً وقد سدّ باب ذلك المسجد بالطين واللبن ، فأعجب الوالي ذلك ، ثم إن كلا من أتباع الأئمة يفضل إمامه على غيره في تصانيفهم ومحاوراتهم ، حتى رأيت حنفياً صنف مناقب أبي حنيفة فافتخر فيها بأتباعه كأبي يوسف ، ومحمد ، وابن المبارك ، ونحوهم ، ثم قال يعرض بباقي المذاهب :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

وهذا شبيه بدعوى الجاهلية ، وغيره كثير.

وحتى أن المالكية يقولون : الشافعي غلام مالك ، والشافعية يقولون : أحمد بن حنبل غلام الشافعي ، والحنابلة يقولون الشافعي غلام أحمد بن حنبل ، وقد ذكره أبوالحسن القرافي في الطبقات من أتباع أحمد ، والحنفية يقولون إن الشافعي غلام أبي حنيفة ؛ لأنه غلام محمد بن الحسن ، ومحمد غلام أبي حنيفة ، قالوا : لولا أن الشافعي من أتباع أبي حنيفة لما رضينا أن ننصب معه الخلاف ، وحتى أن

---

(١) في (ص١٩٤ جـ٣) من معجم البلدان أنها اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان ، وأنه ليس فيها مدينة كبيرة ، إنما هي قرى في مروج بين جبال .. وقد نسب إليها من لا يحصى من أهل العلم في كل فن ، وعلى الخصوص في الفقه .

الشافعية يطعنون بأن أبا حنيفة من الموالي ، وأنه ليس من أئمة الحديث ، وأحوج ذلك الحنفية إلى الطعن في نسب الشافعي وأنه ليس قرشياً ، بل من موالي قريش ، ولا إماماً في الحديث ؛ لأن البخاري ومسلماً أدركاه ولم يرويا عنه[1] ، مع أنهما[2] لم يدركا إماماً إلا رويا عنه ، حتى احتاج الإمام فخرالدين والتميمي في تصنيفهما مناقب الشافعي إلى الاستدلال على هاشميته ، وحتى جعل كل فريق يروي السنة في تفضيل إمامه .

فالمالكية رووا : « يوشك أن تضرب أكباد الإبل ولا يوجد أعلم من عالم المدينة » قالوا : وهو مالك .

والشافعية رووا : « الأئمة من قريش » ، « تعلموا من قريش ولا تعالموها » ، أو «عالم قريش ملأ الأرض علماً » ، قالوا : ولم يظهر من قريش بهذه الصفة إلا الشافعي .

والحنفية رووا : «يكون في أمتي رجل يقال له النعمان هو سراج أمتي ، ويكون فيهم رجل يقال له محمد بن إدريس هو أضر على أمتي من إبليس » .

والحنابلة رووا : «يكون في أمتي رجل يقال له أحمد بن حنبل يسير[3] على

---

(١) في (أ) : ولم يلقياه ، وهو آخر ما ورد فيها شرحاً لحديث «لا ضرر ولا ضرار » أما المذكور بعد فقد أخذته من (ب) .

(٢) في (الأصل) : (ولم يدركا) وأعتقد أن السياق يقتضي هذا التصحيح .

(٣) في (الأصل) : (صيد ... صيد) وهو تحريف .

سنتي سير الأنبياء » ، أو كما قال ، فقد ذهب عني لفظه

وقد ذكر أبوالفرج الشيرازي في أول كتابه المنهاج : « واعلم أن هذه الأحاديث ما بين صحيح لا يدل ودالّ [١] لا يصح . أما الرواية في مالك والشافعي فجيدة ، لكنها لا تدل على مقصودهم ؛ لأن (عالم المدينة) إن كان اسم جنس فعلماء المدينة كثير ، ولا اختصاص لمالك دونهم ، وإن كان اسم شخص فمن علماء المدينة الفقهاء السبعة وغيرهم من مشايخ مالك الذين أخذ عنهم ، وكانوا حينئذٍ أشهر منه ، فلا وجه لتخصيصه بذلك ، وإنما حمل أصحابه على حمل الحديث عليه كثرة أتباعه ، وانتشار مذهبه في الأقطار ، وذلك أمارة على ما قالوا . وكذلك «الأئمة من قريش» لا اختصاص للشافعي به ، ثم هو محمول على الخلفاء في ذلك[٢] ، وقد احتج به أبوبكر يوم السقيفة ، وكذلك « تعلموا من قريش » لا اختصاص لأحد به ، أما قوله : « عالم قريش يملأ الأرض علماً » فابن عباس يزاحم الشافعي فيه ، فهو أحق به لسبقه ، وصحبته ودعاه النبي ﷺ في قوله : « اللهم فقهه في الدين ، وعلّمه التأويل» ، فكان يسمى بحر العلم وحبر العرب ، وإنما حمل الشافعية الحديث على الشافعي لاشتهار مذهبه ، وكثرة أتباعه ، على أن مذهب ابن عباس مشهور بين العلماء لا ينكر » .

وأما الرواية في أبي حنيفة وأحمد بن حنبل فموضوعة باطلة لا أصل لها ، أما

---

(١) في (الأصل) : أو ذلك ، ولا معنى له .

(٢) في (الأصل) : زيادة وردوا على ذلك ... وهي زيادة لا داعي لها في نظري

حديث « هو سراج أمتي » فأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وذكر أن مذهب الشافعي لما اشتهر أراد الحنفية إخماله ، فتحدثوا مع مأمون بن أحمد السلمي ، وأحمد بن عبدالله الخوشاري[١] وكانا كذابين وضاعين ، فوضعا هذا الحديث في مدح أبي حنيفة وذم الشافعي ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ..﴾

وأما الرواية في أحمد بن حنبل فموضوعة قطعاً ؛ لأنا قدّمنا أن أحمد كان أحفظ الناس للسنة[٢] ، وأشدهم بها إحاطة ، حتى ثبت أنه كان يذاكر تأليف[٣] ألف حديث ، وأنه قال : خرّجت مسندي من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث ، وجعلته حجة بيني وبين الله عز وجل ، فما لم تجدوه فيه فليس بشيء ، ثم إن هذا الحديث الذي أورده الشيرازي في مناقب أحمد ليس في مسنده ، فلو كان صحيحاً لكان هو أولى الناس بإخراجه والاحتجاج به في محنته[٤] التي ضيق الأرض ذكرها » .اهـ .

فانظر بالله أمراً يحمل الأتباع على وضع الأحاديث في تفضيل أئمتهم ، وذم بعضهم ، وما مبعثه إلا تنافس المذاهب في تفضيل الظواهر ونحوها[٥] على رعاية

---

(١) هذه الكلمة في (الأصل) مطموسة لا تكاد تقرأ ، وقد رجحت أنها هكذا .

(٢) في (الأصل) : السنة بدون اللام وهو تحريف .

(٣) هكذا في الأصل .

(٤) في (الأصل) : في محبته ، وهو تحريف .

(٥) في (الأصل) : وما تثبيته إلا تناسهم في المذاهب في تحيكهم الظواهر ونحوها ..

المصالح الواضح بيانها ، الساطع برهانها ، فلو اتفقت كلمتهم بطريق ما لما كان شيء مما ذكرنا عنهم .

واعلم أن من أسباب الخلاف الواقع بين العلماء تعارض الروايات والنصوص ، وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطاب ، وذلك أن أصحابه استأذنوه في تدوين السنة في[1] ذلك الزمان ، فمنعهم من ذلك ، وقال : لا أكتب مع القرآن غيره . مع علمه أن النبي ﷺ قال : «اكتبوا لأبي شاه خطبة الوداع» ، وقال : « قيدوا العلم بالكتابة » .

قالوا : فلو ترك الصحابة يدون كل واحد منهم ما روى عن النبي ﷺ لانضبطت السنة ، ولم يبق بين أحد من الأمة وبين النبي ﷺ في كل حديث إلا الصحابي الذي دوّن روايته ؛ لأن تلك الدواوين تتواتر عنهم إلينا ، كما تواتر البخاري ومسلم ونحوهما .

الوجه الثالث[2] : (أنه) قد ثبت في السنة معارضة النصوص بالمصالح ونحوها في قضايا ، ومنها : معارضة ابن مسعود للنص والإجماع في التيمم ، بمصلحة الاحتياط في العبادة كما سبق .

ومنها قوله – عليه السلام – لأصحابه حين فرغ من الأحـــزاب : «لا يصلين

---

(١) في (الأصل) : من .

(٢) انظر ص(٣٥) من هذا الملحق .

أحدكم العصر إلا في بني قريظة » فصلى بعضهم[1] قبلها ، وقالوا : لم يرد منا ذلك ، وهوشبيه بما ذكرنا .

ومنها قوله – عليه السلام – لعائشة : «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم» ، وهو يدل على أن بناءها على قواعد إبراهيم هو الواجب في حكمها ، فتركه لمصلحة الناس[2] .

ومنها أنه – عليه السلام – لما أمرهم بجعل الحج عمرة قالوا : كيف وقد سمينا الحج ؟ وتوقفوا ، وهو معارضة للنص بالعادة ، وهو شبيه بما نحن فيه .

وكذلك[3] يوم الحديبية ، لما أمرهم بالتحلل توقفوا تمسكاً بالعادة ، في أن لا حل قبل قضاء المناسك ، حتى غضب النبي ﷺ وقال : «ما لي آمر بالشيء[4] فلا يفعل ؟» .

ومنها ما روى أبويعلى الموصلي في مسنده أن النبي ﷺ بعث أبابكر ينادي : «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة» ، فوجده عمر فردّه ، وقال : « إذاً يتّكلُوا »[5] .

---

(١) في (جـ ، د) فصلى أحدهم ، وما هنا هو ما في (الأصل) وهو أقرب ، بدليل (وقالوا) بعده

(٢) في (الأصل) : لمصلحة التتالف .

(٣) هكذا في (جـ ، د) ، أما في (ب) فقد حرفت إلى : ذلك .

(٤) في (ب) بشيء ، وقد آثرت ما في (جـ ، د) وما ما أثبته هنا .

(٥) في (ب) : يتكلموا ، وهو تحريف .

وكذلك رد عمر أبا هريرة عن مثل ذلك في حديث صحيح ، وهو معارضة لنص الشرع بالمصلحة .

ومنها[١] ما روى الموصلي أن رجلاً دخل المسجد يصلي ، فأعجب الصحابة سمته ، فقال النبي ﷺ لأبي بكر : « اذهب فاقتله » ، فذهب فوجده يصلي ، فرجع عنه ، ثم أمر عمر فرجع كلاهما يقول : « كيف أقتل رجلاً يصلي ؟ » ثم أمر علياً بقتله ، فلم يجده ، فقال النبي ﷺ : « لو قتل لم يختلف من أمتي اثنان » ، فهذان الشيخان تركا النص ولا مستند لهما إلا استحسان إقباله على العبادة ، ولا يقال إنما تركا هذا النص على قتله بقوله – عليه السلام – « نهيت عن قتل المصلين » لأن ذلك نسخ في حق هذا الشخص بهذا النص الخاص المتأخر ، وظهر أن[٢] تركهما الأمر بقتله إنما كان استحساناً منهما مجرداً ، وهو من باب ما نحن فيه : من معارضة النصوص ونحوها بالمصالح ، هذا مع أن النبي ﷺ لم ينكر عليهما ترك أمره ، ولا عاتبهما ، ولا ثرّب عليهما ، بل سلّم لهما حالهما ، وأجاز اجتهادهما ؛ لما علم من نيتهما وصدقهما في ذلك ، فكذلك من قدم رعاية مصالح المكلفين على باقي أدلة الشرع بقصد إصلاح شأنهم[٣] وانتظام حالهم ، وتحصيل ما تفضل الله عز وجل به عليهم من الصلاح وجمع الأحكام من التفرق ، وائتلافها عن الاختلاف ، فوجب

---

(١) لم يرد هذا المثال في (جـ ، د) .

(٢) في (ب) بدون (أن) هذه ، ويبدو أن وجودها ضروري لاستقامة الجملة .

(٣) في (ب) يقصد ترك إصلاح ، وهو تحريف واضح .

أن يكون جائزاً ، إن لم يكن متعيناً .

(فوجب أن يكون تقديم رعاية المصالح على باقي أدلة الشرع من مسائل الاجتهاد على أقل أحواله ، وإلا فهو راجح متعين) كما ذكرنا[١] .

فقد ظهر بما قررناه أن دليل رعاية المصالح أقوى من دليل الإجماع ، فليقدم عليه وعلى غيره من أدلة الشرع عند التعارض ، بطريق البيان .

اعتراضات وردود عليها :

فإن قيل : حاصل ما ذهبتهم إليه تعطيل الشرع بقياس مجرد ، وهو كقياس إبليس فاسد الوضع والاعتبار .

قلنا : هذا وَهْمٌ واشتباهٌ ، من نائم بعيد[٢] الانتباه ، وإنما هو تقديم دليل شرعي على أقوى منه وهو دليل[٣] الإجماع ، على وجوب العمل بالراجح ، كما قدمتم أنتم الإجماع على النص ، والنص على الظاهر .

وقياس إبليس ، وهو ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ لم يقم عليه ما قام على رعاية المصالح من البراهين ، وليس هذا من باب فساد الوضع ، بل من باب تقديم الراجح كما ذكرنا .

---

(١) الكلام الذي بين قوسين هنا سقط من (جـ ، د) .

(٢) في (جـ ، د) بعد ، وهو تحريف لما في الأصل .

(٣) هكذا في (جـ ، د) أما في (ب) فقد وردت : وهو متعين الإجماع

فإن قيل : الشرع أعلم بمصالح الناس ، وقد أودعها أدلة الشرع وجعلها أعلاماً عليها تعرف بها ، فترك أدلته لغيرهما مراغمة ومعاندة له .

قلنا : أما كون الشرع أعلم بمصالح المكلفين فنعم ، وأما كون ما ذكرنا من رعاية المصالح تركاً لأدلة الشرع بغيرها فممنوع ؛ بل إنما تترك أدلته بدليل شرعي راجح عليها ، مستند إلى قوله – عليه السلام – : « لا ضرر ولا ضرار » كما قلتم في تقديم الإجماع على غيره من الأدلة ، ثم إن الله عز وجل جعل لنا طريقاً إلى معرفة مصالحنا عادة ، فلا نتركه لأمر مبهم ، يحتمل أن يكون طريقاً إلى المصلحة وألا يكون ...

فإن[1] قيل : إجماع الأمة حجة قاطعة تخالف .

قلنا : إن عنيتم بكونه قاطعاً القطع العقلي الذي لا يحتمل النقيض[2] ، كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، فلا نسلم أن الإجماع قاطع بهذا المعنى ، وإن عنيتم به استناده[3] إلى دليل قاطع فقد سبق تفصيل جوابه في الاعتراض على دلالة الآية الثانية من أدلة الإجماع ، وإن عنيتم به أنه لا يجوز خلافه ، فهو عين الدعوى ومحل النزاع بيننا ، وعندنا يجوز خلافه بأقوى منه ، وقد بيّناه .

فإن قيل : خلاف الأمة في مسائل الأحكام رحمةٌ وسَعَةٌ ، فلا يحويه حصرهم

---

(١) هذا الاعتراض وجوابه ساقطان من (جـ ، د) .

(٢) في (الأصل) الذي يحتمل نقيض .. وهو تحريف .

(٣) في (الأصل) : إسناد وهو محرف في نظري عما ذكرته

من جهة واحدة ؛ لئلا يضيق مجال الاتساع ، قلنا : هذا الكلام ليس منصوصاً عليه من جهة الشرع حتى يُمتثل ، ولو كان لكان[1] مصلحة الوفاق أرجح من مصلحة الخلاف ، فتقدم ، ثم ما ذكرتموه من مصلحة الخلاف بالتوسعة على المكلفين معارض بمفسدة[2] تعرض منه ، وهو أن الآراء إذا اختلفت وتعددت ، اتبع بعضٌ رخص المذاهب ، فأفضى إلى الانحلال والفجور ، كما[3] قال بعضهم :

فاشرب ولط وازني وقامر واحتجج ... في كل مسألة بقول إمام

يعني بذلك : شرب النبيذ وعدم الحد في اللواط على رأي أبي حنيفة ، والوطء في الدبر ما يعزى إلى مالك ، ولعب الشطرنج على رأي الشافعي .

وأيضاً فإن بعض أهل الذمة ربما اراد الإسلام ، فيمنعه كثرة الخلاف ، وتعدد الآراء ؛ ظناً منه أنهم يخطئون[4] ؛ لأن الخلاف مبعود عنه[5] بالطبع ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ أي يشبه بعضه بعضاً ، ويصدّق بعضه بعضاً ، لا يختلف إلا بما فيه من المتشابهات ، وهي ترجع إلى المحكمات بطريقها، ولو اعتمدت رعاية المصالح المستفادة من قوله - عليه السلام - : «لا

---

(١) في (الأصل) : لكن ، وهو تحريف .

(٢) في (الأصل) : لمفسدة ، وهو تحريف

(٣) هذا المثال وشرحه ليس في (جـ ، د)

(٤) سقط هذا التعليل من (جـ ، د) .

(٥) في (جـ ، د) : منفور عنه .

ضرر ولا ضرار » على ما تقرر ، لا تحد طريق الحكم وانتهى الخلاف ، فلم[1] يكن ذلك شبهة في امتناع من أراد الإسلام ، من أهل الذمة وغيرهم .

فإن قيل : هذه الطريقة التي سلكتها إما أن تكون خطأ فلا يُلتفت إليها ، أو صواباً : فإما أن ينحصر الصواب فيها أو لا ، فإن انحصر لزم أن الأمة من أول الإسلام إلى حين ظهور هذه الطريقة على خطأ ؛ إذ لم يقل بها أحد منهم ، وإن لم ينحصر فهي طريق جائزة من الطرق ، لكن طريق الأئمة التي اتفقت الأمة على أتباعها أولى بالمتابعة ؛ لقوله – عليه السلام - : « اتبعوا السواد الأعظم ، فإنه من شذَّ في النار» فالجواب أنها ليست خطأ لما ذكرنا عليها من البرهان ، ولا الصواب منحصر فيها قطعاً ، بل ظناً واجتهاداً ، وذلك يوجب المصير إليها ؛ إذ الظن في العرفيات كالقطع في غيرها ، وما يلزم على من خطأ الامة فيما قبله لازم على كل ذي رأي أو طريقة انفرد بها غير مسبوق إليها ، والسواد الأعظم الواجب اتباعه هو الحجة والدليل الواضح ؛ وإلا لزم أن يتبع العلماء العامة إذا خالفوهم ؛ لأن العامة أكثر ، وهم[2] السواد الأعظم .

بين الطوفي والإمام مالك :

واعلم أن هذه الطريقة[3] التي ذكرناها مستفيدين لها من الحديث المذكور

(١) هذا الاستنتاج ساقط من (جـ ، د) .

(٢) في (ب ، جـ ، د) : وهو . وقد آثرت عودة الضمير إليهم مجموعاً

(٣) في (جـ ، د) زيادة (هي) ههنا ، وهي زيادة تفسد المعنى .

ليست هي القول بالمصالح المرسلة على ما ذهب إليه مالك ، بل هي أبلغ من ذلك ، وهو التعويل على النصوص والإجماع في العبادات والمقدرات ، وعلى اعتبار المصالح في المعاملات وباقي الأحكام .

أدلة العبادات :

وتقرير ذلك أن الكلام في أحكام الشرع إما أن يقع في العبادات والمقدرات ونحوها ، أو في المعاملات والعادات وشبهها ، فإن وقع في الأولى[1] اعتبر فيه النص والإجماع ونحوهما من الأدلة ، غير أن الدليل على الحكم إما أن يتحد[2] أو يتعدد ، فإن اتحد مثل أن كان فيه آية أو حديث أو قياس أو غير ذلك ثبت به ، وإن تعدد الدليل مثل أن كان آية وحديثاً وقياساً واستصحاباً ونحوه ، فإن اتفقت الأدلة على إثبات أو نفي ثبت بها ، وإن تعارضت فيه فإما تعارضاً يقبل الجمع أو لا يقبله ، فإن قبل الجمع جمع بينهما ؛ لأن الأصل في أدلة الشرع الإعمال لا الإلغاء ، غير أن الجمع بينهما يجب أن يكون بطريق قريب واضح ، لا يلزم معه التلاعب ببعض الأدلة ، وإن لم يقبل الجمع فالإجماع ، مقدم على ما عداه من الأدلة التسعة عشر ، والنص مقدم على ما عدا الإجماع ثم النص منحصر في الكتاب والسنة ، ثم لا يخلو ، إما أن ينفرد بالحكم أحدهما أو يجتمعا فيه ، فإن انفرد به أحدهما فإما

(١) في (ب) : الأول ، وهو تحريف .

(٢) يقصد : يتوحد ، أي يكون واحداً فقط ، بدليل مقابله ، وهكذا في سائر ما يأتي

الكتاب[١] أو السنة ، فإن انفرد به الكتاب فإما أن يتحد الدليل أو يتعدد ، فإن اتحد بأن كان في الحكم آية واحدة عمل بهما إن كانت نصاً أو ظاهراً فيه ، وإن كانت مجملة فإن كان أحد[٢] احتماليها أو احتمالاتها أشبه بالأدب مع الشرع عمل به ، وكان ذلك كالبيان ، وإن استوى احتمالاهما في الأدب مع الشرع جاز الأمران ، والمختار أن يتعبد بكل منهما مرة وإن لم يظهر وجه الأدب فيهما[٣] وقف الأمر على البيان .

وإن[٤] تعدد الدليل من الكتاب بأن[٥] كان في الحكم منه آيتان فأكثر فإن اتفق مقتضاهن فكالآية الواحدة ، وإن اختلف : فإن قبل الجمع جمع[٦] بينهن بتخصيص أو تقييد أو نحوه ، وإن[٧] لم يقبل الجمع : فإن علم نسخ بعضها بعينه فالعمل على ما سواه وإن لم يعلم نسخ بعضها ، فالمنسوخ منهما مبهم[٨] ، وليستدل عليه بموافقة

---

(١) في (ب) : فأما الكتاب والسنة ، وهو تحريف .

(٢) في (ب) : إحدى ، وهو تحريف .

(٣) في (جـ ، د) سقط الجار والمجرور .

(٤) في (ب) : فإن ، والمناسب ما في (جـ ، د) .

(٥) في (جـ ، د) : فإن كان ، وهو تحريف عما أثبتناه .

(٦) سقطت هذه الكلمة من (ب) ، فبقي الشرط هناك دون جواب .

(٧) في (ب) : فإن لم بالفاء ؛ والمكان للواو .

(٨) وردت هذه العبارة في (جـ ، د) هكذا : فإن علم نسخ بعضها بعينه فبها ؛ وإلا فالمنسوخ منها مبهم .

السنة غيره ؛ إذ السنة بيان الكتاب ، وهي إنما تبين ما ثبت حكمه لا ما نسخ .

وإن انفردت السنة بالحكم : فإن كان فيه حديث واحد فإن صح عمل به كالآية الواحدة ، وإن لم يصح لم يعتمد عليه ، وأخذ الحكم من الكتاب إن وجد[١] ، وإلا فمن الاجتهاد إن ساغ ، مثل أن يعمل بما هو أشبه بالأدب مع الشرع ، وتعظيم حقه ، وإن لم يسغ[٢] فيه الاجتهاد وقف على البيان .

وإن كان فيه أكثر من حديث – فإن صحت جميعها : فإما أن تتساوى[٣] في الصحة أو تتفاوت[٣] ، فإن تساوت في الصحة فإن اتفق مقتضاها فكما الحديث الواحد ، وإن اختلف[٤] فإن قبل الجمع جمع بينهما ، وإلا فبعضها منسوخ ، فإن تعين وإلا استدل عليه[٥] بموافقة الكتاب أو الإجماع غيره ، أو بغير ذلك من الأدلة .

وإن لم تصح جميعها فإن كان الصحيح منها واحداً فكما لو لم يكن في الحكم إلا حديث وإن كان الصحيح أكثر من واحد فإن اتفقت عمل بها ، وإن اختلفت جمع بينها إن أمكن الجمع ، وإلا فبعضها منسوخ كما سبق فيما إذا كان جميع الأحاديث صحيحاً .

---

(١) في (ب) : يوجد .

(٢) في (ب) : يتبع ، وهو تحريف .

(٣) في (ب) : يتساوى ، ويتفاوت .

(٤) هكذا في (ب) . أما (جـ ، د) فقد ورد الفعل فيهما (اختلف) ، وهو تحريف

(٥) في (ب) : فالاستدلال عليه ، وهو تحريف .

وإن تفاوتت في الصحة فإن كان بعضها أصح من بعض : فإن اتفق مقتضاها فلا إشكال ، وهي كالحديث الواحد وإن تعارض[1] ، فإن قبلت الجمع جمع بينهما، وإن لم تقبله قدم الأصح فالأصح .

ثم إن اتحد الأصح عمل به ، وإن تعدد : فإن[2] اتفق فكالحديث الواحد ، وإن تعارض جمع بينه إن قبل الجمع ، وإلا فبعضه منسوخ : معين ، أو مبهم يستدل عليه بما سبق .

إن اجتمع في الحكم كتاب وسنة ، فإن اتفقا عمل بهما ، وأحدهما بيان للآخر أو مؤكد له ، وإن اختلفا فإن أمكن الجمع بينهما جمع ، وإن لم يمكن : فإن اتجه نسخ أحدهما بالآخر نسخ به ، وإن لم يتجه فهو محل نظر وتفصيل ، والأشبه تقديم الكتاب ؛ لأنه الأصل الأعظم ، فلا يترك بفرعه .

هذا تفصيل القول في أحكام العبادات .

أدلة المعاملات :

أما المعاملات ونحوها فالمتبع فيها مصلحة الناس كما تقرر :

فالمصلحة وباقي أدلة الشرع إما أن يتفقا أو يختلفا ، فإن اتفقا فبها ونعمت ، وكما اتفق النص والإجماع والمصلحة على إثبات الأحكام الخمسة الكلية

---

(١) في جميع النسخ : (تعارضت) وهو خطأ ؛ لأنه مقابل « فإن اتفق مقتضاها»

(٢) سقط هذا الشرط والفعل الذي قبله من (ب) ، ففسد المعنى هناك .

الضرورية، وهي : قتل القاتل والمرتد وقطع السارق ، وحد القاذف[١] ، والشارب ، ونحو ذلك من الأحكام التي وافقت فيها أدلة الشرع المصلحة وإن اختلفا فإن أمكن الجمع فأجمع بينهما[٢] ، مثل أن يحمل بعض الأدلة على بعض الأحكام والأحوال دون بعض ، على وجه لا يخل بالمصلحة ، ولا يفضي[٣] إلى التلاعب بالأدلة أو بعضها ، وإن تعذر الجمع بينهما قدمت المصلحة على غيرها ، لقوله ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار» ، وهو خاص في نفي الضرر المستلزم لرعاية المصلحة ، فيجب تقديمه ، ولأن المصلحة هي المقصودة من سياسة المكلفين بإثبات الأحكام ، وباقي الأدلة كالوسائل ، والمقاصد واجبة التقديم على الوسائل .

عندما تتعارض المصالح :

ثم إن المصالح والمفاسد قد تتعارض فتحتاج إلى ضابط يدفع محذور تعارضها ، فنقول : كل حكم نفرضه فإما أن تتمحض مصلحته أو مفسدته ، أو يجتمع فيه الأمران ، فإن تمحضت مصلحته – فإن اتحدت[٤] (بأن كان فيه مصلحة واحدة)

---

(١) في (ب) : وحد القذف ، والمناسب ما في (جـ ، د) .

(٢) في (جـ ، د) فإن أمكن الجمع بينهما بوجه ما جمع ... وقد آثرت ما في (ب) .

(٣) في (ب) ولا يقتضي إلى ... وهو تحريف .

(٤) وردت العبارة في (جـ ، د) هكذا : كل حكم تفرضه أما أن تتمحض مصلحته ، فإن اتحد ... الخ بدون مقابل إما ، وقد أشارت (د) إلى هذا ، ثم عثرت على العبارة في (ب) كما أثبتها هنا غير أني آثرت (بأن) على (فإن) بعد الفعلين اتحدت ، وتعددت لأن المذكور بعد كل منهما تفسير له ، لا تفريع عليه .

حصلت ، وإن تعددت (بأن كان فيه مصلحتان أو مصالح) فإن أمكن تحصيل جميعها حصل ، وإن لم يمكن حصل الممكن ، وإن تعذر ما زاد على المصلحة الواحدة — فإن تفاوتت المصالح في الاهتمام بها حصل الأهم منها ، وإن تساوت في ذلك حصلت واحدة منها بالاختيار ، إلا أن يقع ههنا تهمة فبالقرعة .

وإن تمحضت مفسدته فإن اتحدت دفعت ، وإن تعددت فإن أمكن درء جميعها درئت ، وإن تعذر[1] درئ منها الممكن ، فإن تعذر درء ما زاد على مفسدة[2] واحدة، فإن تفاوت في عظم المفسدة دفع أعظمها ، وإن تساوت في ذلك فبالاختيار، أو القرعة إن اتجهت التهمة[3] .

وإن اجتمع فيه الأمران المصلحة والمفسدة ، فإن أمكن تحصيل المصلحة ودفع المفسدة تعين ، وإن تعذر فعل الأهم من تحصيل أو دفع إن تفاوتا[4] في الأهمية ، وإن تساويا فبالاختيار ، أو القرعة إن اتجهت التهمة .

وإن تعارض مصلحتان أو مفسدتان ، أو مصلحة ومفسدة ، وترجح كل واحد

---

(١) في (جـ ، د) تعددت ، وهو تحريف ؛ لأنه مقابل فإن أمكن .

(٢) في (ب ، جـ ، د) : مصلحة ، وهو خطأ من الناسخ أو سهو من المؤلف ، إذ المفسدة هي التي تدرأ لا المصلحة .

(٣) في (ب) : إن تحققت تهمة .

(٤) في (ب) : أو يتفاوتا ، وهو تحريف .

من الطرفين من وجه دون وجه[1] ، اعتبرنا أرجح الوجهين تحصيلا أو دفعا ، فإن استويا في ذلك عدنا إلى الاختيار أو القرعة .

فهذا ضابط مستفاد من قوله ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار» ، يُتوصل به إلى أرجح الأحكام غالباً ، وينتفي به الخلاف بكثرة الطرق والأقوال ، مع أن في اختلاف الفقهاء ، فائدة عرضت خارجة عن المقصود ، وهي معرفة الحقائق التي تتعلق بالأحكام ، وأعراضاها ونظائرها ، والفروق بينها ، وهي شبيهة بفائدة الحساب من جزالة الرأي .

لماذا لم تعتبر المصلحة في العبادات ؟ .

وإنما اعتبرنا المصلحة في المعاملات ونحوها دون العبادات وشبهها ؛ لأن العبادات حق[2] للشرع خاص به ، ولا يمكن معرفة حقه كماً وكيفاً وزماناً ومكاناً إلا من جهته ، فيأتي به العبد على ما رسم له ، ولأن غلام أحدنا لا يعد مطيعاً خادماً له إلا إذا امتثل ما رسم له سيده ، وفعل ما يعلم أنه يرضيه ، فكذلك ههنا ، ولهذا لما تعبدت الفلاسفة بعقولهم ورفضوا الشرائع ؛ أسخطوا الله عز وجل ، وضلوا وأضلوا ، وهذا بخلاف حقوق المكلفين فإن أحكامها سياسية شرعية وضعت لمصالحهم ، فكانت[3] هي المعتبرة ، وعلى تحصيلها المعول .

---

(١) في (ب) : فرجح كل واحد من الطرفين وجه دون وجه .

(٢) في (ب) : حق الشرع ، وهو تحريف .

(٣) في (جـ ، د) : وكانت ، بالواو ، وما في (ب) هو المناسب .

ولا يقال إن الشرع أعلم بمصالحهم فلتؤخذ[1] من أدلته ، لأنا قد قررنا أن رعاية[2] المصلحة من أدلة الشرع ، وهي أقواها[3] وأخصها ، فلنقدمها في تحصيل المصالح .

ثم هذا إنما يقال في العبادات التي تخفى مصالحها عن مجاري العقول والعادات ، أما مصلحة سياسة المكلفين في حقوقهم فهي معلومة لهم بحكم العادة والعقل ، فإذا رأينا دليل الشرع متقاعداً عن إفادتها علمنا أنا أحلنا في تحصيلها على رعايتها ، كما أن النصوص لما كانت لا تفي بالأحكام علمنا أنا أحلنا بتمامها على القياس ، وهو إلحاق المسكوت عنه بالمنصوص عليه ، بجامع بينهما .

والله عز وجل أعلم بالصواب .



(١) في (ب) : فيوخذ .

(٢) في (جـ ، د) أن المصلحة ، وفي (ب) أن غاية المصلحة ، وقد رأيت تصحيحها إلى رعاية المصلحة .

(٣) في (ب) : من أقواها ، والعبارة بدون (من) أكثر تمشياً مع ما سبق أن قرره .

الفهـــارس*

١- فهرس الأعلام .

٢- فهرس الفوائد .

٣- فهرس المكتبات ودور الكتب .

٤- فهرس ما كتُب على الأربعين .

٥- فهرس المصادر والمراجع .



* تنبيه : الإحالة على أرقام ما كُتِب على الأربعين ما عدا فهرس الفوائد فالإحـــالة على أرقام الصفحات في هذا الكتاب .

فهرس الأعلام



فهرس الفوائد

(*) تشير إلى أنّ ما قبله وارد في الهامش .

فهرس المكتبات ودور النشر

---

(١) صنع المستشرق جريفيني (١٨٧٨م–١٩٢٥م) فهرساً للمخطوطات العربية الجديدة في هذه المكتبة ، نشره صلاح الدين المنجد بمعهد المخطوطات العربية عام ١٩٦٠م (انظر : مدخل إلى تأريخ نشر التراث للطناحي ص٢٣٢) .

(٢) صنع الصديق بن العربي – محافظ الخزانة سابقاً – فهرساً لمخطوطات هذه الخزانة طبع عن طريق دار الغرب في بيروت .

(٣) عن هذه الدار . انظر : مدخل إلى تأريخ نشر التراث (ص٨١) وما بعدها .

(٤) وضع عبدالله الجبوري فهرساً للمخطوطات العربية في هذه المكتبة وآخر للمخطوطات التركية، وعن تأريخ هذه المكتبة انظر كتاب (مكتبة الأوقاف العامة ، تأريخها ونوادر مطبوعاتها) مطبوع في بغداد عام ١٩٦٩م ، ومقدمة الفهرس المذكور .

١١. مكتبة البحوث بمعهد السنديات .

١٢. المكتبة التيمورية[١] .

١٣. مكتبة الحرم المكي الشريف [٢] .

١٤. مكتبة خدابخش .

١٥. مكتبة جاريت .

١٦. مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود .

١٧. مكتبة جامعة البنجاب .

١٨. مكتبة جامعة قاريونس – ليبيا[٣] .

١٩. مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض .

٢٠. مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة .

٢١. مكتبة الدولة ببرلين .

٢٢. مكتبة السيد أحمد خيري – مصر .

---

(١) لصاحبها أحمد تيمور باشا . انظر : (ترجمة العلامة أحمد تيمور باشا) بقلم محمد بن إبراهيم الشيباني . مطبوع في الكويت .

(٢) عن تأريخ هذه المكتبة انظر : مقدمة كتاب (معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف) . بقلم عبدالله بن عبدالرحمن المعلمي . مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية .

(٣) انظر : مدخل إلى تأريخ نشر التراث (ص١٣٤) .

٢٣. مكتبة شستربتي – دبلن – إيرلندا[١] .

٢٤. مكتبة الشيخ عبدالله الدحيان – الكويت[٢] .

٢٥. مكتبة عارف حكمت – المدينة النبوية [٣] .

٢٦. مكتبة عاشر أفندي – السليمانية – تركيا .

٢٧. المكتبة العمومية – استانبول .

٢٨. مكتبة فاتح – السليمانية – تركيا .

٢٩. مكتبة محمد ظاهر شاه .

---

(١) ابتاعت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية صور مخطوطات هذه المكتبة وحفظت بالأرقام نفسها هناك .

(٢) عن هذه المكتبة ونوادرها ومآثرها . انظر :

١- علاّمة الكويت الشيخ عبدالله الخلف الدحيان .

٢- نوادر مخطوطات علاّمة الكويت الشيخ عبدالله الدحيان .

كلاهما من إعداد : محمد بن ناصر العجمي .

(٣) عن هذه المكتبة . انظر :

١- مقدمة (شهي النغم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم) للآلوسي (ص٣١) وما بعدها .

٢- فصول من تأريخ المدينة . لعلي حافظ (ص٢٥٥) .

وهي الآن ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالمدينة النبوية .

٣٠. مكتبة المسجد النبوي الشريف [١] .

٣١. المكتبة المحمودية – المدينة النبوية[٢] .

٣٢. مكتبة مكة المكرمة[٣] .

٣٣. مكتبة نور عثمانية – استانبول .



---

(١) عن هذه المكتبة وتأريخها . انظر: آثار المدينة لعبدالقدوس الأنصاري (ص١١٥-١١٧) ، وفصول من تأريخ المدينة (ص٢٤٢) .

(٢) أسسها السلطان العثماني محمود سنة (١٢٧٢هـ) ،وهي الآن ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالمدينة النبوية .

(٣) عن هذه المكتبة تأريخها ومقتنياتها . انظر : كتاب (مكتبة مكة المكرمة) لعبدالوهاب أبوسليمان .

فهرس ما كُتِب على الأربعين النووية

حرف (أ)

حرف (ب)

حرف (خ)

حرف (د)

حرف (ش)

حرف (ع)

حرف (ف)



فهرس المصادر والمراجع

١- أبجد العلوم . ألّفه : صديق بن حسن القنوجي .
الناشر : وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق (١٩٧٨م) .

٢- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة .
تأليف : أبي الحسنات محمد عبدالحي ، وعليه التعليقات الحافلة .
بقلم : عبدالفتاح أبوغدة .
الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب (ط. الثانية : ١٤٠٤هـ) .

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة .
تأليف : ذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب .
حققه : محمد عبدالله عنان .
الناشر : مكتبة الخانجي – القاهرة (ط. الثانية : ١٣٩٣هـ) .

٤- الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام (طبعات متعددة) .

٥- الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة .
تأليف : محمد كامل الفقي .
الناشر : المكتبة العصرية – بيروت (ط . ٢ . ١٤٠٢هـ) .

٦- أسانيد الفقيه أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي .
اختيار وترتيب : أبي الفيض محمد ياسين الفاداني .
الناشر : دار البشائر الإسلامية – بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٨هـ) .

٧- الاعتصام .
تأليف : أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي .
وبه تعريف السيد محمد رشيد رضا .
الناشر : مكتبة الرياض الحديثة — الرياض (بدون تأريخ)

٨- إعلام الحاضر والبادي بترجمة عبدالرؤوف المناوي الحدادي .
تأليف : محمد تاج الدين بن عبدالرؤوف المناوي .
مخطوط — مكتبة عارف حكمت — المدينة النبوية .

٩- الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة
تأليف : زكي محمد مجاهد .
الناشر : دار الغرب الإسلامي — بيروت (ط. الثانية : ١٩٩٤م) .

١٠- الأعلام .
قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين .
تأليف : خير الدين الزركلي .
الناشر : دار العلم للملايين — بيروت (ط. الثامنة ١٩٨٩م) .

١١- الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث .
بقلم : خليل إبراهيم قوتلاي .
الناشر : دار البشائر الإسلامية — بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٨هـ) .

١٢- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع .
تأليف : علي بن محمد بن حجر العسقلاني .
تحقيق : مجدي السيد إبراهيم .

الناشر : مكتبة القرآن – مصر (بدون تأريخ) .

١٣- ابن حجر العسقلاني : مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في (الإصابة) .
تأليف : شاكر محمود عبدالمنعم .
الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت (ط. الأولى : ١٤١٧هـ) .

١٤) الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل .
تأليف : مجير الدين العليمي .
منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف (ط. الأولى : ١٤١٠هـ) .

١٥) بدر العيني وأثره في علم الحديث .
تأليف : صالح يوسف معتوق .
الناشر دار البشائر الإسلامية – بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٧هـ) .

١٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع .
تأليف : محمد بن علي الشوكاني .
الناشر : مكتبة ابن تيمية – القاهرة (بدون تأريخ) .

١٧) بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغاة .
تأليف : جلال الدين السيوطي .
تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم .
الناشر : تصوير المكتبة العصرية – بيروت (بدون تأريخ) .

١٨) بلاد شنقيط ، المنارة والرباط .
تأليف : الخليل النحوي .
الناشر : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — تونس (١٩٨٧هـ) .

١٩) البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف .
تأليف : إبراهيم بن محمد الشهير بابن حمزة الحسيني .
الناشر : المكتبة العلمية — بيروت (١٤٠٢هـ) .

٢٠) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول .
تأليف : صديق بن حسن القنوجي .
الناشر : مكتبة دار السلام — الرياض (ط. الأولى ١٤١٦هـ) .

٢١) تأريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر .
تأليف : محيي الدين عبدالقادر العيدروسي .
الناشر : دار الكتب العلمية — بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٥هـ) .

٢٢) تأريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري .
تأليف : محمدمطيع الحافظ ، ونزار أباظة .
قدّم له : شكري فيصل .
الناشر : دار الفكر — دمشق (ط. الأولى ١٤٠٦هـ) .

٢٣) التبيين في شرح الأربعين .
تأليف : محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن جماعة .
مخطوط . مصور في قسم المخطوطات والمصورات في جامعة الإمام بالرياض

٢٤) تتمة الأعلام للزركلي .
محمد خير يوسف .
الناشر : دار ابن حزم – بيروت (ط. الأولى : ١٤١٨هـ) .

٢٥) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي .
تأليف : علاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم ، المعروف بابن العطار .
حققه : فؤاد عبدالمنعم أحمد .
الناشر : مؤسسة شباب الجامعة – الأسكندرية (ط. الأولى : ١٤١١هـ) .

٢٦) تذكرة الحفاظ .
تأليف : شمس الدين الذهبي .
تصحيح : عبدالرحمن المعلمي .
مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية .

٢٧) تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه .
تأليف : محمد بن عبدالله التليدي .
الناشر : دار البشائر الإسلامية – بيروت (ط. الأولى : ١٤١٦هـ) .

٢٨) تراجم المؤلفين التونسيين .
تأليف : محمد محفوظ .
الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت (ط. الأولى : ١٩٨٢م) .

٢٩) تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع .
تأليف : محمود سعيد ممدوح .
الناشر : دار الشباب للطباعة .

٣٠) تكملة معجم المؤلفين . وفيات ١٣٩٧هـ-١٤١٥هـ .
تأليف : محمد خير رمضان يوسف .
الناشر : دار ابن حزم – بيروت (ط. الأولى : ١٤١٨هـ) .

٣١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير .
تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
عني بتصحيحه والتعليق عليه : عبدالله هاشم يماني.(بدون تأريخ) .

٣٢) تنوير العينين في طرق حديث أسماء في كشف الوجه واليدين .
تخريج : علي بن حسن عبدالحميد .

٣٣) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه .
لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري .
رقّم كتبه وأبوابه : محمد فؤاد عبدالباقي .
الناشر : المكتبة السلفية – القاهرة .

٣٤) الجامع لشعب الإيمان .
تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي .
تحقيق : مختار أحمد الندوي .
الناشر : الدار السلفية – الهند (ط. الأولى : ١٤١٠هـ) .
ورجعت للنسخة التي حققها محمد السعيد زغلول .

٣٥) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله .
تأليف : أبي عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي .

قدّم له : عبدالكريم الخطيب .
الناشر : دار الكتب الإسلامية — القاهرة (ط. الثانية : ١٤٠٢هـ) .

٣٦) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم .
تأليف : زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي .
تحقيق : شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس .
الناشر : مؤسسة الرسالة (ط. الأولى : ١٤١١هـ) .

٣٧) جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة .
تأليف : عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي .
الناشر : إدارة البحوث الإسلامية — الجامعة السلفية (ط. الثانية : ١٤٠٦هـ) .

٣٨) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر .
تأليف : محمد بن عبدالرحمن السخاوي .
مخطوط . مصور في مركز الملك فيصل للأبحاث — الرياض .

٣٩) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به .
تأليف : عبدالكريم بن عبدالله الخضير .
الناشر : دار المسلم — الرياض (ط. الأولى : ١٤١٧هـ) .

٤٠) حركة التأليف باللغة العربية في الإقليم الشمالي الهندي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .
تأليف : جميل أحمد .
الناشر : جامعة الدراسات الإسلامية — كراتشي — باكستان (بدون تأريخ) .

٤١) : حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال .
جمع وترتيب : أشرف بن سعيد .
الناشر : مكتبة السنة — القاهرة (ط. الأولى : ١٤١٢هـ) .

٤٢) حلية الأبرار وشعار الأخيار في الدعوات المستحبة في الليل والنهار .
تأليف : أبي زكريا يحيى بن شرف النووي .
وبذيله تحفة الأبرار بنكت الأذكار للحافظ ابن حجر ، جمعها جلال الدين السيوطي
حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه : بشير محمد عيون .
الناشر : مكتبة دار البيان — دمشق (ط. الأولى : ١٤٠٨هـ) .

٤٣) حلية البشر في تأريخ القرن الثالث عشر .
تأليف : عبدالرزاق البيطار .
حققه ونسقه وعلّق عليه حفيده : محمد بهجة البيطار .
مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق (١٣٨٠هـ) .
٤٥- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر .
تأليف : محمد أمين المحبي .
الناشر : دار الكتاب الإسلامي — القاهرة .

٤٦) درة الحجال في أسماء الرجال .
تأليف : أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي .
تحقيق : محمد الأحمدي أبوالنور .
الناشر : المكتبة العتيقة — تونس ودار التراث — القاهرة (ط. الأولى : ١٣٩٠هـ) .

٤٧) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .
تأليف : شهاب الدين ابن حجر العسقلاني .
حققه وقدم له ووضع فهارسه : محمد سيد جاد الحق .
الناشر : أم القرى للطباعة والنشر (بدون تأريخ) .
٤٨) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة .
تأليف : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي .
تحقيق : محمد بن لطفي الصباغ .
الناشر : مكتبة الوراق - الرياض (ط. الأولى ١٤١٥هـ) .

٤٩) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب .
تأليف : إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي .
تحقيق وتعليق : محمد الأحمدي أبوالنور .
الناشر : دار التراث - القاهرة (بدون تأريخ) .

٥٠) ذيل الدرر الكامنة .
تصنيف : أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني .
تحقيق : عدنان درويش .
الناشر : معهد المخطوطات العربية - القاهرة (ط. ١٤١٢هـ) .

٥١) الذيل على العبر في خبر من غبر .
تأليف : ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي .
حققه وعلق عليه : صالح مهدي عباس .
الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٩هـ) .

٥٢) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة .

تأليف : محمد بن جعفر الكتاني .

كتب مقدمتها ووضع فهارسها : محمد المنتصر الكتاني .

الناشر : دار البشائر الإسلامية – بيروت (ط. الرابعة : ١٤٠٦هـ) .

٥٣) رفع العتاب والملام عمن قال العمل بالحديث الضعيف اختياراً حرام .

تأليف : محمد بن قاسم القادري الفاسي .

دراسة وتحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي .

الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٦هـ) .

٥٤) الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن ومصنفاتهم في كل فن .

بقلم : عبدالملك بن أحمد بن قاسم حميد الدين .

الناشر : المؤلف (ط. الأولى : ١٤١٥هـ) .

٥٥) الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام .

تصنيف : جاسم بن سليمان الدوسري .

الناشر : دار البشائر الإسلامية – بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٨هـ) .

٥٦) روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين .

تأليف : محمد بن عثمان بن صالح القاضي .

الناشر : المؤلف (ط. الثالثة : ١٤١٠هـ) .

٥٧) الزبيدي في كتابه تاج العروس .

تأليف : هاشم طه شلاش .

الناشر : دار الكتاب للطباعة (ط. الأولى : ١٤٠١هـ) .

٥٨) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة .
تأليف : محمد بن عبدالله بن حميد المكي .
حققه وقدّم له وعلق عليه : بكر أبوزيد وعبدالرحمن العثيمين .
الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت (ط. الأولى : ١٤١٦هـ) .
ورجعت إلى الطبعة التي نشرتها مكتبة الإمام أحمد .

٥٩) سل النصال بالأشياخ وأهل الكمال .
تأليف : عبدالسلام بن عبدالقادر بن سودة .
تنسيق وتحقيق : محمد حجي .
الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت (ط. الأولى : ١٤١٧هـ) .

٦٠) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر .
لأبي الفضل محمد بن خليل المرادي .
الناشر : دار البشائر ودار ابن حزم ، عن الطبعة الأولى في استانبول والقاهرة عامي ١٢٩١هـ-١٣٠١هـ) .

٦١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .
تأليف : محمد بن محمد مخلوف .
الناشر : دار الفكر (بدون تأريخ) .

٦٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب .
تأليف : شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد الحنبلي .
حقق وعلّق عليه : محمود الأرناؤوط .
الناشر : دار ابن كثير – دمشق (ط. ١٤١٦هـ وما بعدها) ورجعت إلى طبعة أخرى .

٦٣) شرح مختصر الروضة في أصول الفقه .
تأليف : نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي .
دراسة وتحقيق : إبراهيم بن عبدالله آل إبراهيم .
الناشر : المحقق (ط. الأولى : ١٤٠٩هـ) .

٦٤) شرف أصحاب الحديث .
تأليف : أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ؛ الخطيب البغدادي .
تحقيق : محمد سعيد خطيب أوغلي .
الناشر : دار إحياء السنة النبوية (بدون تأريخ) .

٦٥) صحيح الترغيب والترغيب للحافظ المنذري .
اختيار وتحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .
الناشر : المكتب الإسلامي – بيروت (ط. الثانية : ١٤٠٦هـ) .

٦٦) صلة الخلف بموصول السلف .
تأليف : محمد بن سليمان الروداني .
تحقيق : محمد حجي .
الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٨هـ) .

٦٧) الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد .
تأليف : أبي الفضل كمال الدين جعفر الأدفوي .
تحقيق : سعد محمد حسن ، مراجعة : طه الحاجري .
الناشر : الدار المصرية للتأليف والترجمة (ط. ١٩٦٦م) .

٦٨) طبقات الحنابلة .
تأليف : أبي الحسين محمد بن أبي يعلى .
الناشر : دار المعرفة – بيروت (بدون تأريخ) .
٦٩) طبقات الشافعية .
لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبه .
اعتنى بتصحيحه وعلق عليه : عبدالعليم خان .
رتب فهارسه : عبدالله أنيس الطباع .
الناشر : عالم الكتب – بيروت (ط. الأولى ١٤٠٧هـ) .
٧٠) طبقات الشافعية الكبرى .
تأليف : تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي .
تحقيق : عبدالفتاح الحلو ومحمود الطناحي .
الناشر : هجر للطباعة والنشر – القاهرة (ط. الثانية : ١٤١٣هـ) .
٧١) طبقات علماء الحديث .
تأليف : أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الصالحي .
تحقيق : أكرم البوشي .
الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٩هـ) .
٧٢) عجائب الآثار في التراجم والأخبار .
تأليف : عبدالرحمن الجبرتي .
الناشر : دار الجيل – بيروت (بدون تأريخ) .

٧٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية .
تأليف : أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي .
قدم له وضبطه : خليل الميس .
الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٣هـ) .
٧٤) علماء نجد خلال ستة قرون .
تأليف : عبدالله بن عبدالرحمن البسّام (ط. الأولى : ١٣٩٨هـ) .
٧٥) عنوان المجد في تأريخ النجد .
تأليف : عثمان بن عبدالله بن بشر النجدي الحنبلي .
حققه وعلّق عليه : عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ .
طبع على نفقة وزارة المعارف سنة ١٣٩٤هـ .
ورجعت – أيضاً – إلى طبعة دارة الملك عبدالعزيز الرابعة سنة ١٤٠٣هـ .
٧٦) غريب الحديث .
تأليف : أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي .
تحقيق : عبدالكريم إبراهيم العزباوي .
الناشر : مركز البحث العلمي في جامعة القرى (ط. الأولى : ١٤٠٢هـ) .
٧٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري .
تأليف : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبدالباقي .
الناشر : دار الريان – القاهرة (ط. الأولى : ١٤٠٧هـ) .

٧٨) الفِصَل في الملل والأهواء والنحل .
تأليف : أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري .
تحقيق : محمد إبراهيم نصر وعبدالرحمن عميرة .
الناشر : شركة مكتبات عكاظ (ط. الأولى : ١٤٠٢هـ) .

٧٩) الفكر السامي في تأريخ الفقه الإسلامي .
تأليف : محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي .
خرّج أحاديثه وعلّق عليه : عبدالعزيز القاري .

٨٠) الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون .
سيرة ذاتية للمؤلف وبيان مؤلفاته .
تأليف : محمد بن علي بن طولون الصالحي .
تحقيق : محمد خير يوسف .
الناشر : دار ابن حزم — بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٦هـ) .

٨١) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات
تأليف : عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني .
اعتناء : إحسان عباس .
الناشر : دار الغرب الإسلامي — بيروت (ط. الثانية : ١٤٠٢هـ) .

٨٢) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد .
(القرآن وعلومه ، الحديث وعلومه ، الفقه) .
وضع : عبدالله الجبوري .

الناشر : رئاسة ديوان الأوقاف (ط. الأولى : ١٣٩٣هـ) .

٨٣) فهرس المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن سعود
قسم الحديث الشريف .

٨٤) فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود
قسم الحديث وعلومه .

٨٥) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية .

٨٦) فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية .

٨٧) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط .
الحديث النبوي الشريف ، علومه ورجاله .
إعداد : المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية – الأردن (ط. ١٤١١هـ) .

٨٨) الفوائد البهية في تراجم الحنفية .
تأليف : أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي .
عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه : محمد بدر الدين النعساني
الناشر : دار الكتاب الإسلامي – القاهرة .

٨٩) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة .
تأليف : محمد بن علي الشوكاني .
تحقيق : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي .
الناشر : المكتب الإسلامي – بيروت (ط. الثالثة : ١٤٠٢هـ) .

٩٠) فيض القدير شرح الجامع الصغير .
تأليف : محمد عبدالرؤوف المناوي .
الناشر : دار المعرفة – بيروت (بدون تأريخ) .

٩١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة .
تأليف : شيخ الإسلام ابن تيمية .
دراسة وتحقيق : ربيع بن هادي المدخلي .
الناشر : مكتبة لينة – دمنهور (ط. الأولى : ١٤٠٩هـ) .

٩٢) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث .
تأليف : محمد جمال الدين القاسمي .
تحقيق : محمد بهجة البيطار .

٩٣) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع .
تأليف : محمد بن عبدالرحمن السخاوي .
حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : بشير محمد عيون .
الناشر : مكتبة دار البيان – دمشق (بدون تأريخ) .

٩٤) كتاب الذيل على طبقات الحنابلة .
تأليف : زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي
الناشر : دار المعرفة – بيروت (بدون تأريخ) .

٩٥) كتاب الكفاية في علم الرواية .
تأليف : أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي .

تقديم : محمد الحافظ التيجاني .
مراجعة : عبدالحليم محمد وعبدالرحمن حسن .
الناشر : دار الكتب الحديثة – القاهرة (ط. الثانية : بدون تأريخ) .
٩٦) كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس .
تأليف : إسماعيل بن محمد العجلوني .
أشرف على طبعه وتصحيحه : أحمد القلاش .
الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت (ط. الرابعة : ١٤٠٥هـ) .

٩٧) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة .
تأليف : نجم الدين الغزي .
حققه وضبط نصه : جبرائيل سليمان جبور .
الناشر : دار الآفاق الجديدة – بيروت (ط. الثانية : ١٩٧٩هـ) .

٩٨) لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ .
تأليف : تقي الدين محمد بن فهد المكي .

٩٩) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس .
مشيخة الإمام شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بـ(ابن حجر العسقلاني) .
تحقيق : يوسف المرعشلي .
الناشر : دار المعرفة – بيروت (ط. الأولى : ١٤١٣هـ) .

١٠٠) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (قدّس الله روحه) .
جمع وترتيب الفقير إلى الله : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم .
تصوير دار عالم الكتب – الرياض (١٤١٢هـ) .

١٠١) مختصر طبقات الحنابلة .
تأليف : محمد جميل بن عمر الشطي .
دراسة : فواز زمرلي
الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت (ط. الأولى : ١٤٠٦هـ) .

١٠٢) المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن ١٠-١٤هـ .
تأليف : عبدالله مرداد أبوالخير .
اختصار وترتيب وتحقيق : محمد سعيد العامودي وأحمد علي .
الناشر : عالم المعرفة – جدة (ط. الثانية : ١٤٠٦هـ) .

١٠٣) مشاهير علماء نجد وغيرهم .
تأليف : عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ .
حققه وعلق عليه مرة ثانية وأضاف إليه زيادات كثيرة مؤلفه المذكور .
الناشر : المؤلف بإشراف دار اليمامة . (ط. الثانية : ١٣٩٤هـ) .

١٠٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي .
تأليف : محمد بن عبدالباقي الحنبلي البعلي الدمشقي .
تحقيق : محمد مطيع الحافظ .
الناشر : دار الفكر – دمشق (ط. الأولى : ١٤١٠هـ) .

١٠٥) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن .
تأليف : عبدالله بن محمد الحبشي .
الناشر : على نفقة إدارة إحياء التراث بقطر (١٤٠٨هـ) .

١٠٦) معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف .
طبع باسم (الثقافة الإسلامية في الهند) .
تأليف : عبدالحي الحسني .
راجعه وقدم له : أبوالحسن الندوي .
مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق (١٤٠٣هـ) .

١٠٧) معجم الأصوليين .
تأليف : محمد مظهر بقا .
الناشر : معهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة (ط. ١٤١٤هـ) .

١٠٨) معجم المؤلفين .
تأليف : عمر رضا كحالة .
الناشر : دار إحياء التراث العربي .
ورجعت إلى الطبعة التي صدرت عن مؤسسة الرسالة في أربعة مجلدات .

١٠٩) معجم المطبوعات العربية والمعربة .
عني بجمعه وترتيبه : يوسف إليان سركيس الدمشقي .
تصوير دار صادر – بيروت . عن الطبعة الأولى بمطبعة سركيس بمصر (١٣٤٦هـ) .

١١٠) المعجم المفهرس ، أو تجريد أسانيد الكتب المشهور والأجزاء المنثورة .
تأليف : أبي الفضل أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني .
تحقيق : محمد شكور محمود المياديني .
الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت (ط. الأولى : ١٤١٨هـ) .

١١١) مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة .
تأليف : جلال الدين السيوطي .
قدّم له وخرّج أحاديثه وعلّق عليها : بدر بن عبدالله البدر .
الناشر : مؤسسة الريان – بيروت ، ودار النفائس – الكويت (ط. الثانية : ١٤١٤هـ)

١١٢) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد .
تأليف : برهان الدين إبراهيم بن محمد عبدالله بن مفلح .
تحقيق وتعليق : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .
الناشر : مكتبة الرشد – الرياض (ط. الأولى : ١٤١٠هـ) .

١١٣) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية .
تأليف : أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية .
تحقيق : محمد رشاد سالم .
الناشر : إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود (ط. الأولى : ١٤٠٦هـ) .

١١٤) المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي .
تأليف : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي .
تحقيق : محمد العيد الخطراوي .
الناشر : مكتبة دار التراث – المدينة النبوية (ط. الأولى : ١٤٠٩هـ) .

١١٥) المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي .
تأليف : شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي .
حققه وعلق على حواشيه : محمد العيد الخطراوي .
الناشر : مكتبة دار التراث – المدينة النبوية (ط. الأولى : ١٤٠٩هـ) .

١١٦) النبوغ المغربي في الأدب العربي .
تأليف : عبدالله كنون الحسني . (بدون معلومات نشر) .

١١٧) نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر .
تأليف : عبدالحي الحسني .
الناشر : دار عرفات — الهند (ط. ١٤١٢هـ) .

١١٨) نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف .
من مجاميع محمد بن محمد بن يحيى زبارة الصنعاني .
الناشر : مركز الدراسات والبحوث اليمني — صنعاء .

١١٩) نظم العقيان في أعيان الأعيان .
تأليف : جلال الدين السيوطي .
حرره : فيليب حِتّي (١٩٢٧م) .
جمع وتحقيق : محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة .

١٢٠) النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل .
تأليف : محمد كمال الدين الغزي العامري .
وعليه زيادات واستدراكات حتى نهاية القرن الرابع عشر الهجري .
الناشر : دار الفكر — دمشق (ط. ١٤٠٢هـ) .

١٢١) النكت على كتاب ابن الصلاح .
تأليف : شهاب الدين علي بن محمد بن حجر العسقلاني .
تحقيق ودراسة : ربيع بن هادي بن عمير المدخلي .

الناشر : المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (ط. الأولى : ١٤٠٤هـ) .

١٢٢) نوادر مخطوطات علاّمة الكويت الشيخ عبدالله الخلف الدحيّان .

في مكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت .

إعداد : محمد بن ناصر العجمي .

الناشر : وزارة الأوقاف – الكويت (ط. الأولى : ١٤١٦هـ) .

١٢٣) هِجَر العلم ومعاقله في اليمن .

تأليف : إسماعيل بن علي الأكوع .

الناشر : دار الفكر – دمشق (ط. الأولى : ١٤١٦هـ) .

